وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

فاعلية الائتمان المصرفي وآثره في التضخم والنمو الاقتصادي ، العراق حالة دراسية

للمدة (2004-2020)

رسالة قدمتها الطالبة:

رنده شاكر جاسم

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف

الأستاذ الدكتور

نزار كاظم صباح الخيكاني

1444 هـ

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

المزمل:20

الإهداء

الى الصادق الأمين واشرف الخلق اجمعين.(محمد المصطفى (ص))

الى آل بيت النبوة ومعدن الرسالة الأئمة الأطهار (عليهم السلام)

الى من سالت دمائهم من أجل هذه التربة . (شهداء العراق)

الى والدي أصل وجودي .ووالدتي العزيزة جنتي في هذه الدنيا

الى زوجي احمد حسن الحمزاوي رعاه الله، الى اولادي قرة عيني

الى رفيقة دربي وصديقتي الغالية الدكتورة احلام نجم الموسوي

أهدي ثمرة جهدي

الباحثة

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة {**فاعلية الائتمان المصرفي وأثره في التضخم والنمو الاقتصادي ،العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)** } التي قدمتها الطالبة (**رنده شاكر جاسم**)، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها تحت اشرافي ،وأصبحت بأسلوب علمي سليم وخالية من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: د. جعفر طالب كريم

اللقب العلمي: مدرس

العنوان: جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

التأريخ: / / 2022

إقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة **{فاعلية الائتمان المصرفي وأثره في التضخم والنمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)}** التي تقدم بها الطالب **(رنده شاكر جاسم)** " ، قد جرى إعدادها تحت إشرافي في جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، وعليه وقعت ادناه.

الأستاذ المشرف: أ .د. نزار كاظم صباح الخيكاني
جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد
/ / 2022

بناء" على توصية الأستاذ المشرف نرشح هذه الرسالة للمناقشة .

توصية لجنة الدراسات العليا
أ.م.د مهند فائز كاظم
جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد
/ / 2022

رئيس قسم الاقتصاد
أ.م.د مهند فائز كاظم
جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد
/ / 2022

شكر وعرفان

الحمد لله سبحانه وتعالى والشكر لجل جلاله على كل شيء واسجد ممتناً لفضله الوافر والدائم لما منحني واوصلني الى ما اصبوا اليه من الحياة

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد (ص)

اما بعد.....

ان واجب الوفاء ورد العرفان والجميل لكل من وقف معي وساندني يدعوني ان اتقدم بخالص شكري وتقديري لهم هذا اقل ما يمكن ان اوفيه في هذه السطور فأول الغيث ان اقدم جزيل شكري وتقديري وامتناني لأستاذي الفاضل (**أ. د نزار كاظم الخيكاني**)، لتدريسي اثناء المرحلة التحضيرية، وقبوله الأشراف على هذه الرسالة وتحمل مشاق وجهد ووقت قراءتها و مراجعتها، وابداء الملاحظات السديدة عليها

ويدعوني واجب التقدير ان اشكر عمادة كلية الإدارة والاقتصاد ممثلة بالسيدة العميد (أ.د. سوسن الجبوري)، رئيس قسم الاقتصاد السابق (أ.م . سندس جاسم، والحالي)، (أ.م.د. مهند فائز السعدون)، كما اتقدم بخالص شكري وتقديري الى السادة رئيس واعضاء لجنه المناقشة الذين شرفني قبولهم مناقشة رسالتي وتحملهم معاناة قراءتها وتصويباتهم السديدة لتقويمها والشكر الى الخبيرين اللغوي والعلمي لجهودهم المبذولة في اتمام عمل الدراسة وزيادتها رصانة واكتمالاً، وأساتذتي كافة لاسيما من اكتسبت من علمهم الكثير في المرحلة التحضيرية ،وهم كل من (أ.د. عبد الكريم جابر شنجار، أ.د. نبيل الجنابي، أ.د. كريم سالم الغالبي، أ.د. موسى خلف ، أ.د. عبد العظيم الشكري ، أ.د. فاضل الشيباني ، أ.د. امل اسمر زبون، أ.م.د. باقر كرجي الجبوري ، أ.م.د. ميامي صلال، م.د.بتول الجبوري، أ.م.د. مناف مرزة نعمة، وأ.م.سعاد كاظم، أ.م.سحركريم كاطع ، أ.م.علاء الركابي، م.م.ستارراضي)

كما اخص بالشكر والامتنان الى زوجي أحمد الحمزاوي، الى كل من مد يد العون والمساعدة من زملائي في مرحلة الماجستير والاهل على الدعم الكبير والمساندة واخيراً الشكر والتقدير الى رفيقة دربي وصديقتي، م.د.(احلام الموسوي) ورفيقة دراستي (يسرى راسم)

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين. **(رنده)**

المستخلص

يعد الائتمان المصرفي ذا فعالية في القطاع المصرفي إن احسن استخدامه ، نظراً لأن الافراط فيه يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية ، وعليه فإن اهمية البحث جاءت للوقوف على تطورات الائتمان المصرفي في العراق وأثره في كل من التضخم والنمو الاقتصادي، الأمر الذي دعا الباحث ضرورة الوقوف على تلك التطورات خلال المدة (2004 –2020)، وبيان تغيراتها، ولأجل تحقيق اهداف البحث جرى استعمال برنامج (EVIEWS), لقياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي في كل من التضخم والنمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وكانت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل تشير الى ان المتغيرات وفق منهجية ARDL سالبة ومعنوية بالنسبة لنموذج النمو الاقتصادي، أي ان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وغير سالبة بالنسبة لنموذج التضخم وان توفرت المعنوية فان الأنموذج لا يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، أي لا يمكن العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل مع مرور الزمن بمقدار قيمة المعلمة التي تقيس في هذه الحالة سرعة التباعد بين المتغيرين، واظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) انه كان هناك تأثير واضح للمتغير المستقل (CRE) في المتغير التابع (GDP) في الأجل الطويل، وضعف تأثير الائتمان المصرفي في التضخم في الاجل الطويل نظرا لوجود عوامل اخرى تسهم بالحفاظ على نسبة التضخم او تقليلها متمثلة بإدارة السياسة النقدية وسيطرتها من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت للدينار العراقي بالاعتماد على نافذة بيع العملة وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي بتمويل الانفاق العام من خلال الايرادات النفطية بشكل اساس.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ت
إقرار المقوم اللغوي	ث
إقرار المشرف	ج
إقرار لجنة المناقشة والتقويم	ح
شكر و عرفان	خ
المستخلص باللغة العربية	د
قائمة المحتويات	ذ- ر
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	س
المقدمة	5-2
الفصل الأول: الائتمان المصرفي والتضخم والنمو الاقتصادي :الإطار المفاهيمي والنظري	41-6
المبحث الاول : الائتمان المصرفي (الإطار المفاهيمي والنظري)	7
المطلب الأول : الائتمان المصرفي (مفهومه، انواعه، واهميته)	7
اولا: الائتمان المصرفي(المفهوم والأهمية والانواع)	12-8
ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي	14-12
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في فاعلية الائتمان المصرفي	15-14
المبحث الثاني: التضخم والنمو الاقتصادي (الإطار المفاهيمي والنظري)	16
المطلب الأول : الإطار النظري للتضخم	16
أولاً: مفهوم التضخم وأنواعه	18-16
ثانيا: تفسير التضخم في ضوء المدارس الاقتصادية:	24-18
المطلب الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي	24-20
أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته	28-24
ثانيا: تفسير النمو في ضوء المدارس الاقتصادية:	34-28
المبحث الثالث :إطار العلاقة النظرية بين الائتمان المصرفي وكل من التضخم والنمو الاقتصادي	35
المطلب الاول : الاطار النظري للعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.	38-53
المطلب الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الائتمان المصرفي والتضخم:	41-39
الفصل الثاني : مسار واتجاهات (الائتمان المصرفي، التضخم، النمو الاقتصادي) في العراق للمدة(2004-2020)	79-42
المبحث الأول: تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة(2004-2020)	43
المطلب الاول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي العراقي	48-44
المطلب الثاني: تحليل تطور الجهاز المصرفي العراقي في ضوء بعض المؤشرات المصرفية للمدة(2004-200)	56-48
المبحث الثاني : تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق للمدة (2004-2020)	57

المطلب الاول: تحليل تطور هيكل الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)	57-64
اولا: تطور نمو الائتمان المصرفي	64
ثانياً تحليل تطور هيكل الائتمان المصرفي	61-64
المطلب الثاني: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء بعض المؤشرات المصرفية في العراق.	64-70
المبحث الثالث: تحليل اتجاهات التضخم والنمو النقدي في العراق للمدة (2004-2020)	71
المطلب الأول: تحليل اتجاهات التضخم في العراق للمدة (2004-2020)	71-75
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2020)	76-78
الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي في (النمو الاقتصادي، والتضخم) في العراق للمدة (2004-2020)	80-120
المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب القياسية.	81
اولاً: اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller (ADF)	84-86
ثانياً: اختبار فليبس – بيرون PhiliPs – Perron (PP) :	86-87
ثالثا: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):	87-88
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).	89-93
المبحث الثاني: توصيف النماذج القياسية وصياغتها	94
المطلب الأول :توصيف النماذج القياسية	94-95
المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي	95
المبحث الثالث :تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية ARDL	96
المطلب الاول: تقدير وقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي (النموذج الاول)	96-108
المطلب الثاني: تقدير وقياس اثر الائتمان المصرفي على التضخم (النموذج الثاني)	109-119
الاستنتاجات والتوصيات	121-125
اولاً: الاستنتاجات	121-124
ثانياً التوصيات	124-125
المصادر والمراجع	126-138
المستخلص باللغة الانكليزية	A

فهرست الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	مؤشرات (الموجودات، الودائع، والائتمان النقدي) الى GDP في العراق للمدة (2004-2020)	50
2	مؤشري (الاستثمارات/ الودائع، و القروض /الموجودات) في العراق للمدة (2004-2020)	54
3	مؤشر التركيز المصرفي في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2004-2020)	56
4	حجم ونمو اجمالي الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)	59
5	تطور هيكل الائتمان النقدي المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)	61
6	تطور هيكل الائتمان التعهدي المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)	63
7	مؤشري (الائتمان المصرفي/ الموجودات، و راس المال /الموجودات) في العراق للمدة(2004-2020)	65
8	مؤشري (نسبة السيولة، والائتمان المصرفي الخاص الودائع المصرفية) في العراق للمدة (2004-2020)	67
9	مؤشري (القروض المتعثرة/اجمالي القروض، والقروض المتعثرة/ الائتمان المصرفي) في العراق للمدة (2004-2020)	69
10	تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020)	73
11	معامل الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (2004-2020)	75
12	تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي ونموه في العراق للمدة (2004–2020)	77
13	مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج النمو الاقتصادي	95
14	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لنموذج النمو الاقتصادي	97
15	نتائج اختبار ديكي فيليبس– بيرون (P.P) لنموذج النمو الاقتصادي	98
16	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج النمو الاقتصادي	100
17	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لنموذج النموالاقتصادي	102
18	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL لنموذج النموالاقتصادي	103
19	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج النمو الاقتصادي	104
20	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لنموذج النمو الاقتصادي	105
21	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لنموذج النمو الاقتصادي	105
22	مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج التضخم	108
23	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لنموذج التضخم	109
24	نتائج اختبار ديكي فيليبس– بيرون (P.P) لنموذج التضخم	110
25	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج التضخم	112
26	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لنموذج التضخم	114
27	نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL لنموذج التضخم	115
28	تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج التضخم	116
29	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لنموذج التضخم	117
30	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لنموذج التضخم	117

فهرست الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	هيكل الجهاز المصرفي العراقي	48
2	استقراريه المتغيرات في المستوى والفرق الاول لنموذج النمو الاقتصادي	99
3	معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني لنموذج النمو الاقتصادي.	101
4	نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لنموذج النمو الاقتصادي	106
5	بواقي النماذج المقدرة والفعلية لنموذج النمو الاقتصادي	107
6	نتائج استقرارية المتغيرين (CRE, INF) في المستوى والفرق الاول لنموذج التضخم	111
7	معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني لنموذج التضخم	113
8	نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لنموذج التضخم	118
9	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لنموذج التضخم	118
10	بواقي النماذج المقدرة والفعلية لنموذج التضخم	119

المقدمة

مقدمـة

يعد الائتمان المصرفي ذا فعالية تبرز ضمن فعالية القطاع المصرفي، فضلاً عن كونه أداة حساسة لها تأثيرات ايجابية ان احسن استخدامها وأخرى سلبية، فالإفراط فيها قد يؤدي الى ضغوط تضخمية، وان انكماشه يؤدي الى الكساد وبعبارة اخرى هو اداة ساسة بالغة الاهمية في الاقتصادات المختلفة المتقدمة منها والنامية، وكلتا الحالتين لها اثار اقتصادية خطيرة قد يصعب معالجتها. ومن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد المصارف دورها بوصفها وسيطاً مالياً .

ان أهمية الائتمان المصرفي بوصفها فاعلية مصرف تكون في غاية الأهمية إذ يعد أكثر فعاليات المصرف جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكن في الوقت نفسه، هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، ولا تقف تأثيراته الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة فربما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني أن لم يحسن استخدامها، لذلك ومن خلاله يمكن أن يحقق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها بوصفها وسيطاً مالياً، فضلا عن ان الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قوة على إدارة المصارف نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها، بوصفه نشاطاً اقتصادياً غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني و عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه.

وعليه إن الائتمان المصرفي مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يسير عجلة الاقتصاد ويؤمن العملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك في أن أهدافا بهذه الأهمية تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وعلى حسن توجيهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، لذلك حظيت السياسة الائتمانية باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

وفي العراق، وعلى الرغم من الطبيعة الريعية لاقتصاده فأنه يعاني من تشوهات في نمو الاقتصادي ناهيك عن الارتفاع من مستوى الأسعار، والائتمان المصرفي واحد من الخدمات المصرفية المهمة التي تلجأ اليها المصارف التجارية العراقية لتنشيط الاقتصاد الوطني، نظراً لدورها الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المودعين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية لهذه الوحدات، وعلى الرغم من ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من تلكؤ دور الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وانقسمت الدراسة الى ثلاث فصول وهي :

الفصل الاول : الائتمان المصرفي و (التضخم، والنمو الاقتصادي): الإطار المفاهيمي و النظري وذلك بثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (الاطار المفاهيمي والنظري)

المبحث الثاني: التضخم والنمو الاقتصادي (الاطار المفاهيمي والنظري)

المبحث الثالث: إطار العلاقة النظرية بين الائتمان وكل من (النمو والتضخم الاقتصادي)

الفصل الثاني: مسار واتجاهات (الائتمان المصرفي، التضخم، النمو الاقتصادي) في العراق للمدة(2004-2020)

وذلك بثلاث مباحث هي:

المبحث الاول : تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة(2004-2020)

المبحث الثاني: تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق للمدة(2004-2020)

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2020)

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي في (النمو الاقتصادي، والتضخم) في العراق للمدة (2004-2020).

وذلك بثلاث مباحث هي:

المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب القياسية.

المبحث الثاني: توصيف النماذج القياسية وصياغتها

المبحث الثالث: تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية ARDL

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث بوصف الائتمان المصرفي في العراق واحداً من المواضيع المهمة والحيوية التي من خلالها التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية لاسيما التضخم والنمو الاقتصادي، إذ يسهم القطاع المصرفي العراقي من خلال سياسته الائتمانية بدور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره على التأثير في قطاعات الاقتصاد الوطني لاسيما ما يتعلق بدوره بالارتفاع بمستوى النشاط الاستثماري العام والخاص من جهة، وزيادة تضخم أن لم يحسن استخدامه (الافراط به) الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية للقطاعين الخاص والعام لبناء الاستثمار وهو امر من خلاله الإسهام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة نموه الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التعرف عن أثر فاعلية الائتمان المصرفي في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق متمثلة بالتضخم والنمو الاقتصادي للمدة (2004-2020)، وتتجلى في التساؤلين الاتين:

1. ما الأثر الذي تتركه فاعلية الائتمان المصرفي في ظاهرة التضخم في العراق للمدة (2004-2020).
2. ما الأثر الذي تتركه فاعلية الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020).

فرضا البحث:

ان الفرضية التي يتبناها البحث يمكن صياغتها بالشكل الاتي :

1. أن هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2020).
2. ان هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2020).

أهداف البحث:

1. التعرف على دور وأهمية الائتمان المصرفي في التضخم ودور النمو الاقتصادي .
2. تحليل اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق خلال المدة (2004-2020).
3. تحليل ظاهرة التضخم في العراق خلال المدة (2004-2020)
4. تحليل معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2020)
5. توضيح مدى إمكانية تطوير الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص للإسهام في زيادة النمو الاقتصادي من جهة وتقليل التضخم من جهة أخرى.

حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية** : يتحدد البعد الزماني للبحث خلال المدة (2004-2020).
2. **الحدود المكانية:** يتضمن البحث دراسة الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي، ومدى تأثيره في التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

منهج البحث:

يعتمد البحث على أسلوب الجمع والتوفيق بين المنهج الاستنباطي القائم على استقراء الواقع وتحليل البيانات وصفيا من جهة، والأسلوب الكمي القائم على القياس الاقتصادي بالتوجه نحو قياس أثر الائتمان المصرفي في كل من التضخم والنمو الاقتصادي من جهة اخرى في العراق خلال المدة (2004-2020).

هيكلية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث و فرضيته، ثم تقسيمه على ثلاثة فصول رئيسة مع خاتمة لاهم الاستنتاجات والتوصيات، فقد ركز الفصل الاول على الاطار المفاهيمي والنظري للائتمان المصرفي وكل من التضخم والنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث، جاء الاول بالتركيز على الاطار المفاهيمي و النظري للائتمان المصرفي، اما المبحث الثاني فكان للإطار المفاهيمي والنظري لكل من التضخم والنمو الاقتصادي اما المبحث الثالث فقد تضمن إطارا للعلاقة النظرية بين الائتمان المصرفي وكل من التضخم والنمو الاقتصادي، اما الفصل الثاني فقد تضمن الجانب التحليلي لمسار واتجاهات (الائتمان المصرفي، التضخم، والنمو الاقتصادي) في العراق للمدة (2004-2020) من خلال ثلاثة مباحث، ركز فيه المبحث الاول على تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)، في حين جاء المبحث الثاني للتركيز حول تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق للمدة (2004-2020).

بينما ركز المبحث الثالث حول تحليل اتجاهات والتضخم والنمو النقدي في العراق للمدة (2004-2020)، وقد جاء الفصل الثالث مخصصا لدراسة الجانب الكمي من خلال قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي في (النمو الاقتصادي، والتضخم) في العراق للمدة (2004-2020) وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تضمن فيها المبحث الاول الاطار النظري للأساليب القياسية، بينما ركز المبحث الثاني على توصيف النماذج القياسية وصياغتها، في حين تضمن المبحث الثالث تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجيةARDL ، ثم خاتمة لاهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الفصل الأول

الائتمان المصرفي و (التضخم، والنمو الاقتصادي): الإطار المفاهيمي و النظري

تمهيد :

يعد الائتمان المصرفي ذا اهمية كبيرة في المجالات الاقتصادية المختلفة بوصفه عملية يجري بمقتضاها امداد المؤسسات والمشروعات والافراد بالتمويل اللازم لأجل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي نظراً لوجود ارتباط ايجابي بين كل من الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ، فضلاً عن تداخل وترابط الائتمان المصرفي مع التضخم ، لذا ينعكس التطور المالي على معدلات التضخم ، وعلى هذا الاساس جاء هذا الفصل ليناقش تلك الأمور من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (الاطار المفاهيمي والنظري)

المبحث الثاني: التضخم والنمو الاقتصادي (الاطار المفاهيمي والنظري)

المبحث الثالث: إطار العلاقة النظرية بين الائتمان المصرفي وكل من (التضخم و النموالاقتصادي)

المبحث الاول

الائتمان المصرفي (الإطار المفاهيمي والنظري)

المطلب الأول : الائتمان المصرفي (مفهومه، انواعه، واهميته)

اولا: الائتمان المصرفي،(المفهوم والأهمية والانواع)

1. المفهوم:

يعد الائتمان المصرفي ذا شأن كبقية المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فقد عرف بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة[1]

ويعرف بانه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها امداد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها وجميع المصاريف اما دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ مسجلة ومحددة مسبقا[2] . كما يعرّف بانه الثقة التي يعطيها المصرف للعميل سواء أكان معنوياً او طبيعيا، حين يمنحه مبلغاً من النقود او يكلفه به خلال مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين، ويجب أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزامه عند نهاية المدة، لقاء عائد معين يحصل علية المصرف ويتمثل في العمولات والفوائد[3]. وعليه فانه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض (المصرف) بتسليم عميله المقترض مبلغ من النقود أو يضعه في حسابه، مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الوقت المتفق علية مضافاً إليه عوائد القرض، وعمولة المصرف، ومن ذلك نجد أن الائتمان المصرفي هو ابسط صور الاعتمادات المصرفية حيث يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله ويمكن للعميل التصرف بالمبلغ دون

---

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان ، 2006، ص74.

[2] عبد العزيز وآخرون، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (3)، المجلد (28)، 2006، ص194 .

[3] مصطفى رشدي شيحه ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 152-153، 112 .

شرط أو قيد[1].كما عرف الائتمان المصرفي بأنه عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية وتستدعي قيام الثقة بين المتعاملين المقرض والمقترض اذ يشترط المصرف الثقة بالمقترض[2]، كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بانه إمكانية الفرد أو المؤسسة التجارية أو السلطات الحكومية في الحصول على قيم حالية (نقود، خدمات ، بضائع) بتأجيل التسديد عادة على شكل نقد في وقت محدد بالمستقبل[3].

ومن الجدير بالذكر ان مفهوم الائتمان المصرفي يرتبط بمفاهيم اخرى مثل السياسة الائتمانية التي تعد مجموعة من المبادي التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسة ، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان ، وان الهدف الأساس للسياسة الائتمانية في المصارف هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف، إذ لابد للمصرف من أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشاريع ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة، فالتوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية يتحقق من خلال السياسات الائتمانية الواعية والمدروسة[4].وكذلك الجدارة الائتمانية التي تعني قابلية الحصول علي الائتمان وتعد مهمة وشرطا ضروريا في تمكين العميل من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل.

---

[1] محمد علي محمد احمد البنا، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعه الاسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية للنشر ط1، والتوزيع،بيروت، 2006، ص452 .

[2] عبدالمطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ،الدار الجامعية، الأسكندريه، 2007، ص 143

[3]Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc., 1960, p.4

[4] منال جابر مرسي ،الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصرن دراسة قياسية للفترة (١٩٩١-٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية، المجلد (٢٢) – العدد الأول – يناير كلية التجارة – جامعة سوهاج، بورسعيد،2021، ص138

2. انواع الائتمان

هناك تقسيمات عدة للائتمان، من اهمها ما يأتي:

أ- من حيث المدة الزمنية

ويمكن التميز في هذا المجال بين ثلاثة أشكال من الائتمان هي[1]:

1. الائتمان قصير الأجل: إذ تتراوح مدته بين 30 يوماً ولا تزيد عن عام واحد، ويستخدم لسد النقص الحاصل في رأس المال العامل وايضا لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، وبما أن أجل استحقاقه قصير فان سعر الفائدة عليه يتسم بالانخفاض في العادة.
2. الائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته بين السنة وخمس سنوات على الاكثر، ويستخدم هذا النوع من الائتمان لأغراض التجديد والتوسع الصناعي وايضا لتمويل الصادرات وغيرها.
3. الائتمان طويل الاجل: هو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل اساس لتمويل الاستثمارات ذات الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات . وتكون كلفتة المتمثلة بسعر الفائدة مرتفعة بسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة به .

ب-من حيث الهدف

ويمكن التميز في هذا المجال بين ثلاثة أشكال من الائتمان هي[2]:

1. الائتمان الانتاجي: ويسمى كذلك بالائتمان الاستثماري، وهو الائتمان الذي يقدم للمشروعات الانتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أرض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة، وغالبا ما يطلبها الحرفيون والمصانع عادة، كما تقدم للمزارعين لشراء أسمدة أو بذور او تراكتورات زراعية، ويمنح الائتمان الزراعي بآجال قصيرة اي لأقل من سنة حسب الموسم، ، وان في الكثير من الدول توجد مصارف متخصصة تقوم بمنح الائتمان بشروط سهلة وبأسعار فوائد منخفضة للإسهام في التنمية الاقتصادية.
2. الائتمان التجاري: وتمثل الائتمانات التجارية نسبة مهمة في عمليات المصرف الائتمانية وتكون عادة قصيرة ولا تقل عن سنة واحدة، ويقدم للمشروعات التجارية لتمويل عملياتها

---

[1] ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين،كلية الادارة والاقتصاد، 2007-2006،ص 22-23 .

[2] للمزيد من التوسع ، انظر في ذلك:

أ- عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010 ص106-108 .

ب- سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب،كلية الدارة والاقتصاد، 2009،ص4.

الجارية (رأس المال العامل)، فضلا عن تمويل العمليات المتعلقة بالتسويق وتصريف المنتجات .

3. الائتمان الاستهلاكي: وهو ما يقدم عادةً للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويكون هذا النوع من الائتمان في الغالب بشكل البيع بالتقسيط.

ت–من حيث الجهة الممتلكة للائتمان: ويقسم الائتمان على شكلين هما[1]:

(1) الائتمان الخاص : اي ان الشخص المستلم او المتلقي للائتمان يكون فرداً او شركة او مؤسسة، اي ما يعقده أشخاص القانون الخاص وكذلك إلى الاشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة الاشخاص في الحصول على الائتمان على الايرادات المستقبلة المنتظر تحقيقها والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الوقت المحدد للسداد وكذلك تعتمد على الثقة التي تتمتع بها لدى الائتمان.

(2) الائتمان العام: ويمنح إلى الاشخاص العامة اي الدولة او شخص معنوي من شخصياتها ، كالبلديات ومجالس المحافظات، وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان المصرفي على مقدرة الافراد المالية في المجتمع ومؤسساته المصرفية وكذلك على الاستقرار السياسي لدى الحكومة ومركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما عقدته من القروض من قبل وعلى الوقت المحدد إصدار القرض.

ث– الائتمان المصرفي بحسب التمويل : فيصنف هذا الائتمان إلى نوعين هما:

(1) الائتمان المصرفي المباشر : هذا النوع من الائتمان يعطي الحق لطالب الائتمان باستعمال النقود بشكل مباشر.

(2) الائتمان المصرفي غير المباشر : هذا النوع من الائتمان يختلف عن الائتمان المصرفي المباشر لأن المصرف التجاري لا يعطي حقا لطالبي الائتمان باستعمال النقود بشكل مباشر كما وإنها لا تمثل ديناً مباشراً على الزبون اتجاه المصرف الا في حالة أن طالب الائتمان لا يلتزم بتعهداته وايفائه لالتزاماته المباشرة . فإنه في هذه الحالة تكون هذه التسهيلات التزامات مباشرا على المصرف التجاري.

---

[1] للمزيد من التوسع ، انظر في ذلك:

أ- اسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، كلية الحقوق،جامعة الاسكندرية،2005، ص124 .سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة حلب ،كلية الدارة والاقتصاد، 2009،ص4.

B– W.Brammertz I, Akkizidis,w,Berymann R.Entin and M. R ustman.(2009). unified Financial Anal ysis, John wiley & sons Ltd.p125

ج- من حيث طبيعة الائتمان[1]:

(1) الائتمان النقدي : يقدم بشكل مباشر ويسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ، وهو الأكثر شيوعا في نشاط المصارف التجارية، ومضمونه هو قيام المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة إلى طالبي الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها. وان أكثر انواع هذا الائتمان هو الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة والقروض والسلف، وان اهم ما تقوم به المصارف هو تقديم العروض من اجل الإنتاج والاستثمارات والاستهلاك والتوزيع[2] ويتعهد المقترض بسداد الأموال مع الفائدة على شكل دفعه واحدة[3]

(2) الائتمان التعهدي : وهذا النوع من الائتمان الذي يقدمه المصرف الى العميل بشكل غير مباشر ويسمى بالائتمان او التسهيلات الائتمانية غير المباشرة مثل(بطاقة الائتمان ،خطاب ضمان ،الاعتماد المستندي) [4]

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي واحداً من القنوات النقدية التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني ونموه ومصدر مهم من مصادر اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويمكن للباحث عرض اهميته من خلال الوظائف الاتية:

1. يسهم للائتمان المصرفي في تطوير النشاط الاقتصادي ، اذ تعمل القروض على خلق فرصة العمل وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة. فأن تحديد حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بعد أمرا ضروريا وذلك لحساسية تأثيره في النشاط الاقتصادي فانخفاضه يؤدي إلى كساد النشاط الاقتصادي وفي حالة زيادته يؤدي إلى ضغوط تضخمية وأن كلا الحالتين تسبب حدوث آثار اقتصادية خطرة يستوجب معالجتها[5]
2. يسهم الائتمان المصرفي في رفع معدلات الاستهلاك للأفراد محدودي الدخل من خلال تقديم القروض لهم ومساعدتهم في شراء السلع والخدمات التي لا يتمكنون من شرائها وتشجيعهم على الادخار.

---

[1] نصر حمود مزنان، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء، العدد الرابع، المجلد التاسع، 2011، ص 72 .

[2]Brealey, Richard A. & myers, Stewart C. & Allen, Franklin- principles of Corporate Finance. 10th,ed . New York;McGraw-Hill.2011.p13.

[3]سعدي احمد حميد الموسوي، البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2010)،مجلد 16،العدد18، 2010، ص56.

[4]Breaky, Richard A. & myers, previous source.2011.p14.

[5]دعاء محمد زايده، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المعارف العاملة في قطاع غزه " رساله ماجستير (غير منشوره) ، الجامعة الإسلامية ،غزه، 2006، ص34.

مما يترتب عليهم التزامات لدفع قيمه الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية وبذلك يساعد الائتمان على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة حصه السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد[1]

3.يسهم الائتمان المصرفي في تسويه المبادلات وابراء الذمة المالية ، اذ ان المصارف تقوم بخلق الودائع وأدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية لتسهيل عملية التبادل وتوسع حجمها .

4. يزيد حجم المعروض النقدي من خلال حصول المقترضين على الائتمان المصرفي ، اذ يهتم الائتمان المصرفي في ضبط عرض النقد، وتعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للمصارف وهي المصدر الأساس لإيرادات المصرف[2].

5. يسهم الائتمان المصرفي بتشغيل الموارد المعطلة التي تستلزمها المشاريع الاقتصادية من خلال تمويلات قصيرة الاجل، وبهذا فأن المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤمنه تحقق له دخلاً مريحاً وبالمقابل فان المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب[3]

6. يمكنً الائتمان المصرفي المقترض من تغطية العجز المالي الذي يعيق حركة نشاطه، سواءً أكان قطاعاً عاماً ام قطاعاً خاصاً، فيقوم بفتح المجال أمام حركة النمو والانتاج في مجالات العمل المختلفة والاستمرارية في ممارسة عملها ويمكن الوحدات الاقتصادية من انجاز أهدافها، فضلا عن انه يخلق فرصاً استثمارية جديدة أو التوسع في الانشطة الحالية، ويترتب على ذلك زيادة في الخدمات والانتاج والتي تؤدي إلى فسح مجالات جديدة للتوظيف والزيادة في مستوى دخل الأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية[4] .

---

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي،: مصدرسابق ، 2006، ص77-76

[2]Aquanno , Scott , Brennan , Jordan 2018 . The politics of cahadian Monetary policy . Reassessing Canadian in flation , Part II . Journal of Economic , issues (M.E. Sharpe Inc .) 50(3) 814-833.

[3] زكريا الدوري ويسرى السامرائي،: مصدر سابق ،ص77-76

[4] محمد الزوام السنوسي ومختار محمد إبراهيم، أدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الدولي السابع "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال التحديات،الفرص،الافاق ، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 2009، ص6 .

7. يعد الائتمان المصرفي مهماً لتطوير الاقتصادي الوطني، وبنفس الوقت يؤدي الى الفجوة التضخمية، وان إدارة المصرف تسعى إلى تحقيق اقصى قدر من الأرباح عن طريق منح التسهيلات الائتمانية للزبائن الموثوقين[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في فاعلية الائتمان المصرفي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في فاعلية الائتمان المصرفي ، منها ما يأتي:

1. غالبا ما يقوم عملاء المصرف قبل اتخاذ اي قرار ائتماني بإجراء موازنه بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب[2]، وقد تكون النتيجة بالسلب نحو رفض الائتمان، واستنادا الى ذلك فان إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعاير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل شخصيته والقدرة على الاستدانة (capacity) [3] . كما تعمل إدارة الائتمان على تقليل رأس المال العميل لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها [4].
2. سيولة المصرف اي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ، وهي درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف ومدى قدرته في توظيفها .
3. يعد حجم الاحتياطي النقدي عاملا محددا لفاعلية الائتمان المصرفي ويتمثل بالأموال التي تحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي، وكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي فان مقدرة المصرف على خلق الودائع تنخفض وبالتالي فإنها تؤثر في رسم السياسة الائتمانية ، وتعد الودائع واحدة من أهم موارد المصارف التجارية وتتوقف عليها المقدرة الائتمانية ، وعليه فان المصرف يحتفظ بجزء منها ، وعليه فإنها ضرورية لفاعلية المصرف في مجال الائتمان[5].

---

(1) Abu Karsh ,sheriff , 2015 .Bank credit risk management ,The first Scientific conference for Investment and Finance in Palestine between the deveio pment Prospects and Modern challenges . Islamic University , 9 March..

(2) Amidu, Mohammed and Hinson , Robert 2006,Credit Risk ,copital structure and Leuding Decisions of Banks in Ghana ,Banks and Bank systems . vol.1,No.1, p(93-100).

(3) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع 2002،ص142

(4) Bocker Klaus and Hillebrand , Martin 2009, Interaction of market and credit risk : an analysis of inter -risk correlation and risk aggregation ,The Journal of risk , vol.11 , no.4,p.3-29.

(5) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مصدر، ص87-88 .

4. تعد القوانين ضرورة الالتزام بالقيود القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث إمكانية التوسع في الائتمان او تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها فلا يكون أي تعارض بين سياسة المصرف الائتماني والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي[1]

[1] سيف هشام صباح الفخري، مصدر سابق، 2009، ،ص4.

المبحث الثاني

التضخم والنمو الاقتصادي (الإطار المفاهيمي والنظري)

المطلب الأول : الإطار النظري للتضخم

أولاً: مفهوم التضخم وأنواعه

1-مفهوم التضخم

يعد التضخم من الأمراض الخطيرة التي عصفت باقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، مسببة لها العديد من الاختلالات الهيكلية ولاسيما في السبعينيات من القرن المنصرم، واصبحت السيطرة على التضخم من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى اليها تلك البلدان[1] تعد ظاهرة (مشكلة التضخم من اعقد المشكلات التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، أذ إنها ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت تلازم اقتصادات دول العالم بشكل مستمر، مما دفع الحكومات الى الاهتمام بهذه الظاهرة من خلال إيجاد الحلول والأساليب المالية والنقدية الكفوءة لغرض تخطي أو معالجة التضخم، وتعتمد ظاهرة التضخم في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تسهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، مما يتكون له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية وخطيرة[2].

وفي هذا الصدد، يرى كل من (مارشال وفيشر) ، ان التضخم يرجع بالأساس إلى ظاهرة نقدية خالصة تتمثل بارتفاع معدل الطلب نتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، ويترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار مع افتراض ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود[3].

بينما يرى (جيمس – James) بأنه ظاهرة ديناميكية، او حركية يمكن الوقوف عليها من خلال مدة طويلة وهذه الحركة الديناميكية تتصف بالاستمرار الدائم، وحركة الأسعار هنا تكون حركة غير قابلة للرجوع فيها لأن لديها طبيعة تراكمية و غير وقتية وهو يمتد وينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية[4]. ويشير (كينز) الى ان التضخم هو زيادة في الطلب الكلي لا تقابلها زيادة في

---

(1) حسين بن سالم جابر الزيادي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2011، ص 31.

(2) سليمان، مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص32 .

(3) مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2002، ص32 .

(4) مجدي عبد الفتاح سليمان ، المصدر نفسه ، ص38 .

الإنتاج.[1] ويتمثل في ضغط الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يفوق العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات، ومن ثم فإن الزيادة في الطلب الكلي تترجم إلى ارتفاع في مستوى الأسعار[2].
وعرفه ليرنر (Lerner) بأنه زيادة الطلب على العرض أي إن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الأخرى كالحروب والكوارث و يرى بان التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية[3]

أما (فريدمان) فقد عرفه بانه ظاهرة نقديّة بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، أي أن حالة التضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة[4]. والتضخم في نظره يمثل ضريبة مستترة (ثمن الاحتفاظ بالنقود). فإذا توقع الفرد ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود، فانه سيقوم بإنفاقها واقتناء سلع بدلاً عنها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وبالتالي زيادة سرعة تداولها[5].

ويرى ليجن هفود (Leijonhufvud) بأن التضخم يمثل في الأساس ضريبة مستترة ، حيث يؤثر سلبا على الادخار والاستثمار ، ويحدث تشوهات في الأسعار النسبية وإهدار الموارد بتحويلها من الإنتاج التقليدي إلى أنشطة جديدة في القطاع المالي [6]. أما صندوق النقد الدولي فهو يشخص هذه الظاهرة ، بوصفها ظاهرة نقدية ناجمة عن الزيادة في كمية النقود وبنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات[7].

---

[1] مصطفى سليمان ، وداود، حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2000، 225.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان ، مصدر سابق ، ص37 .

[3] مشكور ، رشم ، التضخم والمعالجات المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدكتور،الأمين ، عبد الوهاب ، مبادي الاقتصاد ، الجزء 2 ، الاقتصاد الكلي ، دار المعرفة ، الكويت ،1993، ص 141

[4] حسن السيد محمد ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية 1985 ، ص146-147 .

[5] اكرم حداد ومشهور هنلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر ، ط1، عمان 2005 ، ص120 .

[6] Leijonhufvud ,Axel, costs and Consequences of inflation, in Microfoundations of Macroeconomics,ed.by G.C.Harcourt, Boulder,Colorado ,Westview press, 1997,pp33.

[7] Pete Comley,Inflation Tax:The plan to deal with the debts, Kindl edition , monkey with a pin .com , londen, 8July 2013, pp83.

ويرى مايكل ابدجمان (Michuel Ebdjmand) ان التضخم ارتفاع عام ومستمر في الأسعار أي ان الاتجاه العام لمستوى الأسعار صعوداً وبشكل مستمر. رغم ان بعض الأسعار قد تنخفض وان الارتفاع لمده واحدة لا يعد تضخماً. وان مثل هذه الارتفاعات لا تتطلب تغيير السياسات، اذ ان مع انتهاء فترة التكييف فأن الأسعار تتوقف عن الصعود[1].

اما ايميل جام (Emil James) ، فيرى في التضخم انه حركة صعودية في مستوى الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي والناجم عن فائض الطلب. أي زياد الطلب الكلي عن طاقة العرض الكلي[2] .

ويرى الباحث من ذلك كله، أن التضخم يمثل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار بغض النظر عن الأسباب المؤدية الى ارتفاعه، ويؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية.

2.أنواع التضخم:

يمكن تقسيم التضخم على الأنواع الاتية :

أ. التضخم الزاحف

ويطلق عليه ايضا بالتضخم الدائم او المتدرج هو عبارة عن الارتفاع الطفيف في المستوى العام الأسعار بشكل بطيء ومتواصل، وهو من أخف انواع التضخم من حيث آثاره على الاقتصاد بحيث يمكن أن تتراوح الزيادة في الاسعار من (1%) الى (3%) سنويا، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم له آثارة ايجابية على معدل النمو الاقتصادي ولا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني [3] ، ويعد هذا النوع من التضخم من اخف انواعه وطأة حيث يتصف بالارتفاع البطيء والمعتدل في الأسعار حتى خلال حالات الطلب الكلي والمعتدل والاعتيادي [4] . كما ان معدلات التضخم الزاحف التراكمية تولد بمرور الزمن معدلات تضخم شديد الارتفاع تصل الى (20% او 100% او 200%)

---

[1] مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي ،النظرية والسياسات ، ترجمة :محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 ،ص363.

[2] سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية ،شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ط2، 1982،ص587.

[3] المصلح، خالد، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، للنشر والتوزيع، السعودية ،ط1 ، ٢٠٠٩، 84

[4] عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج1 ، مطابع جامعه الموصل ، الموصل العراق ، 1984، ص419.

سنوياً ممهداً لحدوث الازمات الاقتصادية الحادة، كما ان تدهور قيمة النقود يؤدي الى الانخفاض بالنقود بحدها الأدنى لمتطلبات عملية التبادل اليومي [1] .

ب. التضخم المكبوت

ويسمى بالتضخم الخفي، او المستتر، وغالبا بالمقيد، ويظهر في البلدان التي تسير بالاقتصاد الموجه بوصفها منهجا أي تقوم بالإنفاق بدون غطاء[2] ، أي في البلدان ذات التخطيط المركزي وكذلك في البلدان النامية التي تضع في خططها إمكانية تصنيع البلاد خلال (10-15) سنه ، والهدف من ورائها تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسعير الإجباري والرقابة التموينية لغرض أسعار محددة فيظهر الاستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجه الرقابة تظهر بصورة سريعة ومفاجئة معدلات مرتفعة 50% مثلا او اكثر فيؤدي بشكل مفاجئ الى ظهور الفقر المدقع والغنى الفاحش [3] .

ت. التضخم الظاهر أو الصريح

يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد دون تدخل الدولة، فيؤدي ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد [4]ويتسم بارتفاع الاسعار بدون أي تدخل حكومي، فقد يكون ارتفاع الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرنة وتتجلى في ارتفاع في الدخول النقدية وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات النقدية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها.[5] ، وتبعا لذلك تتجلى مواقف السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وتندفع بصورة متسارعة في تضخمها وتراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بكميات النقدية بنسبة أكبر من التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة .[6]

---

[1] H.H .Silverman and L.B. Curzon , The substance of Economics, Pitman Publishing Grease Briton , Seventeenth Edition , 1974 ,p178.

[2] Marc Labonte, 2001, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, 5,2011,65.

[3] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، إدارة واقتصاد جامعه دمشق، 2012،ص271.

[4] شيحة، مصطفى رشدي شيحة، : الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت.، 1981ص ٥٨.

[5] حسام علي داود، و معن النسور ، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة البلقان التطبيقية، ص 164

[6] أحمد بريهي العلي، تقويم السياسات النقدية في العراق للفترة (1980-1991) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ، 1992 ص23

ث.التضخم الجامح

ويطلق عليه بالتضخم المفرط، اي ما يسمى بذروة التضخم، ويظهر نتيجة ظروف سياسية واقتصادية صعبة، وفيه نوع من الإفراط في نسبة زيادة المستوى العام للأسعار، إذ تصل إلى آلاف المرات وفي فترة قصيرة، ويعد من أسوأ أنواع التضخم نتيجة لما يترتب عليه من فقدان الثقة في النظام الاقتصادي[1].

ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وقلة حجم مواردها المالية الداخلية الامر الذي يضطرها للإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة عن طريق الانفاق العام فتصدر النقود ثانية للمستهلكين الذين يسارعون للشراء بها فترتفع الأسعار كل يوم واحياناً مرتين في اليوم ، فيقوم التجار هنا بإخفاء السلع والخدمات واظهار كميات قليلة منها يومياً ، ولكي تحافظ الدولة على الفقراء والموظفين وذوي الدخل المحدود تقوم بزيادة الأجور ، فتزداد الأسعار ثانية وهكذا عبر سلسلة من الزيادات في الأسعار والأجور[2] .

ج.التضخم المستورد

ويحدث هذا النوع من التضخم بسبب عوامل خارجية مرتبطة بهيكل العلاقات الانسانية الدولية ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية المتصلة باستيراد السلع والخدمات لاقتصاد وطني معين ولفترة زمنية معينة، ويقصد به مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما . وينشأ بسبب استيراد السلع الانتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة والتي ممكن ان تدخل في انتاج السلع المحلية فيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف انتاجها فترتفع اسعارها [3]

ح.التضخم المرغوب

وفي هذا النوع تشكل نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار أقل من (2%)، وبموجبه يؤدي إلى تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم للمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة.

خ.التضخم الاستهلاكي والاستثماري

ويسمى بالتضخم السلعي وهو يمس اسعار السلع الاستهلاكية دون غيرها ومن ثم يصيب قطاع انتاج السلع الاستهلاكية، أما تضخم الاستثمار فيتولد نتيجة لزيادة الاستهلاك والاستثمار بالشكل الذي يفوق حجم الادخار المتحقق بكثره في الاقتصاد [4]

---

[1] حسام داود، و معن النسور ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، جامعة البلقان التطبيقية، ص 248.

[2] علي كنعان ، كلية الاقتصاد ،مصدر سابق ،2012 ،ص 225

[3] الحلاق، سعيد سامي، محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، عمان.189

[4] علي كنعان ،مصدر سابق ، 2012، ص 255 .

ثانيا: تفسير التضخم في ضوء المدارس الاقتصادية

لقد فسرت الكثير من المدارس الاقتصادية ظاهرة التضخم على وفق واقعها الاقتصادي ، وما يأتي توضيح لتلك الافكار الآتية :

1.تفسير المدرسة الكلاسيكية للتضحم

ان جوهر المدرسة الكلاسيكية يقوم على وفق ما جاءت به النظرية الكمية للنقود التي وضحها (آرفنج فيشر) يرى بموجبها أن تغير المستوى العام للأسعار يرتبط بتغير عرض النقود وبنفس الاتجاه والكمية ، أي أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وإن نقصان كمية النقود تؤدي إلى نقصان هذا المستوى ، وذلك في الأجل القصير وفي حالة ثبات العوامل المؤثرة الأخرى متمثلة بحجم السلع والخدمات النهائية لأن الموارد الاقتصادية حسب هذه النظرية تكون في مستوى التشغيل الكامل ، أما الثاني فهو ثبات سرعة تداول النقود لأن وحدة النقود تستخدم مرة واحدة في هذا الأجل ، بمعنى أن العلاقة بين التضخم وعرض النقود هي علاقة طردية وتناسبية . وفي هذا الصدد تعد معادلة فيشر من أولى النظريات التي تناولت النقود وتفسير تقلباتها، إذ تعزو سبب التضخم إلى الزيادة في كمية النقود[1]، واستندت في تحليل ظاهرة التضخم الى نظرية كمية النقود (معادلة فيشر) التي تم تطويرها من قبل تطوير صيغة فيشر على أيادي كل من (مارشال) و (بيجو)، واطلق عليها اسم صيغة كامبردج واختلفت عن سابقتها، اذ ركزت على أهمية النقود بوصفها مخزناً للقيمة على العكس من فيشر الذي ركز على كون النقود واسطة أو وسيلة للمبادلة[2]، اذ إن معادلة فيشر ركزت على العوامل المرتبطة بعرض النقد، بينما ركزت معادلة كامبردج على النسبة من الدخل النقدي الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، أي العوامل التي يتحدد على ضوئها الطلب على النقود، وخلاصة القول أن معادلة كامبردج أكثر تطوراً من سابقتها إلا إنها لا تعد كامله لكونها لا تأخذ بآثار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على الأرصدة النقدية بل إنها افترضت ثباتها في الأجل القصير.[3]

2.تفسير المدرسة الكينزية للتضخم

وتتركز في أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود ليس إلى كل من عرض النقود فحسب وإنما إلى الطلب الكلي الفعال، في هذا الصدد ويوضح الكينزيون أن التضخم هو حصيلة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة وحجم العرض الكلي عندما يكون الناتج في حال الاستخدام الكامل، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعليه فان المدرسة الكينزية فسرت الأسباب المؤدية إلى زيادة الطلب

---

(1) حسام علي داود، و معن النسور ، مصدر سابق، ص 175.

(2) غازي حسين عناية، التضخم المالي، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 13

(3) ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) ،مؤسسة شباب الجامعة ،2007، ص94.

الكلي إلى العديد من المسببات ومنها[1] زيادة الإنفاق الحكومي بنوعية الاستهلاكي والاستثماري لأسباب لا تتعلق بسعر الفائدة وخفض الضرائب فقط، وانما أيضا زيادة العرض النقدي، وفي كل ما سبق، فإن زيادة الإنفاق الكلي يترتب عليه فائض في الطلب الكلي وبالتالي يحصل التضخم[2]

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين النظرية الكمية والكينزية في تفسير التضخم الا ان كلاً منهما يشرح التضخم على انه نابع من وجود فائض طلب، أي ان الطلب الكلي يفوق الناتج الممكن مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار حتى يعود التوازن مرة أخرى الى الأسواق ولكن عند مستوى مرتفع من الأسعار[3]. فالتضخم الحقيقي عند كينز يظهر عندما ترتفع الأسعار من دون ان تصاحبها زيادة في الإنتاج والاستخدام، أي تحدث زيادات إضافية في الطلب الفعال بعد حالة التشغيل الكامل.

وبذلك فان كينز ركز اهتمامه على تيار الانفاق بوصفه سبباً للتضخم وبذلك يكون قد قطع العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار .

3.تفسير المدرسة النقودية للتضخم

برزت هذه النظرية في سبعينات القرن العشرين التي جاءت رافضة للنتائج التي توصل اليها كينز ومستندة الى النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لمشكلة جديدة في الاقتصاد الأمريكي وهي (التضخم الركودي) الذي اجتمعت فيها مشكلة التضخم ومشكلة الكساد التي تؤدي إلى حدوث مشكلة البطالة ، وقد عدت تلك النظرية عرض النقود بوصفه محدداً من قبل السلطة النقدية على أساس الحالة المناسبة للاقتصاد ، وإن تغيرات هذا العرض هي التي تحدد حجم السلع والخدمات في الأجل القصير وتحدد المستوى العام للأسعار، وإن التضخم يؤدي إلى إنخفاض قيمة النقود مما يقلل الدافع للاحتفاظ بالنقود ، وهكذا فإن ارتفاع هذا المستوى يقود إلى حدوث التضخم[4] وعليه فانهم يعتقدون ان التكاليف ليست بالحجم الذي افترضه الكينزيون وان الانخفاض المنظم في معدل عرض النقد سوف يخفض معدل التضخم وبخفض توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى الأسعار، وبعبارة اخرى، أن التضخم في ضوء هذه المدرسة يعد ظاهرة نقدية بحتة من حيث العوامل المسببة له والنوع الذي يكون عليه من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية ، والتي تتضمن تمويل الإنفاق الحكومي (التمويل بالعجز) وسياسات التوسع الائتماني وتوسيع العمليات المصرفية للبنوك المركزية ، والاصدار النقدي الجديد.

---

(1) محمداحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،ط1، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر،عمان،2018، ص 284.

(2) فريد بشير، و عبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، المنامة، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، 2008، ص122

(3) علي، ج، مبادئ الاقتصاد الكلي ،النظرية والسياسات ، ترجمة ، عطية مهدي سليمان ،ج2،مطبعة الجامعة المستنصرية ،1980،ص617 .

(4) David Begg and stanly Fisher and Others , Economic, (London. Mc Graw-HilCompany Eruop , 1997), P. 462

4.تفسير مدرسة اقتصاديات جانب العرض

يرى مفكرو هذه المدرسة في غالبيتهم أن هناك امكانية لتخفيض كل من البطالة والتضخم في الأجل القصير، ودعا أصحاب هذا الفكر الى تشجيع الأفراد على العمل والادخار، وان تجري تخفيضات في الضرائب على الانتاج وبالتاي زيادة في العرض الكلي[1]، وحسب افكارهم أن زيادة الناتج هي الطريقة المثلى للسيطرة على التضخم، ولذلك ركزت على تحفيز النمو في العرض الكلي عن طريق دعم الانتاج وتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم انخفاض الأسعار، وان السيطرة على التضخم تتم من خلال السياسة المالية لاسيما السياسة الضريبية، فعند تخفيض الضرائب على القطاع الخاص سوف يحفز كلاً من الادخار والاستثمار، مما يعزز من موقف الاقتصاد نحو الأفضل، واستنادا إلى ذلك، يرون أن يكون التوجه صوب جانب العرض من خلال العمل على تخفيض الضرائب وتقديم إعفاءات ضريبية للقطاع الخاص، وبذلك تنخفض الاسعار[2].

5.تفسير المدرسة الهيكلية

يعد شولتز (c. L .Schultz 1959) أول من لفت النظر إلى موضوع التضخم من خلال التحليل الهيكلي لاسيما في البلدان النامية ، ويعود التضخم في هذه البلدان بموجب اراء هذه المدرسة إلى عوامل هيكلية، أي انهم يبينون في تفسيرهم أن التضخم مسالة حتمية للاقتصاد الذي يسعى إلى الوصول لمعدلات نمو سريعة في ظل الاختناقات والقيود الهيكلية. وعليه فإن الهيكليين يميزون بين نوعين من القوى الاقتصادية التي تؤدي إلى توليد الضغوط التضخمية، هما القيود الهيكلية للنظام الاقتصادي والاجتماعي ، والاتجاهات التي تؤدي إلى توسيع تلك الضغوط واستمرارها في المدى الطويل[3].

وفي هذا الصدد. يرى بعض اقتصاديي هذه المدرسة ، ان التضخم الذي تعرضت له البلدان النامية هو تضخم هيكلي اذ تتعرض الأسعار الى ضغط شديد لاسيما في أوقات التنمية الاقتصادية بسبب الاختناقات التي يتعرض لها جهاز الأسعار في البلدان النامية لأنها تتحدث عن التضخم المتولد في هذه البلدان بفعل ما تعانيه من اختلافات هيكلية في بنيانها الاقتصادي والتي تعد مصادر تخلفه[4].

---

[1] بول أ. ساموبلسون، واخرون، الاقتصاد، ط2، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2006، ص647.

[2] عبد على كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية الجزء الثاني من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012، ص 153

[3] Jorge David Dresdner, The structuralist theory of inflation and structural inflation in Chile,USA, (1950-1972): the lagging food supply hypothesis revisited, Uppsala University ,1990, pp85.

[4] عمر محمود عكاوي العبيدي ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980-2007) رسالة ماجستير ، جامعه الانبار ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 2004 ،ص47.

6.نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب

ينشأ التضخم حسب هذه النظرية بسب زيادة الطلب مقابل العرض الثابت من السلع والخدمات ، فعند زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، دون ان تقابل ذلك زيادة في العرض الكلي والإنتاج فسيؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتكمن المشكلة هنا ،من أن الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين ، لأنه في الوقت الذي تنتفع فيه بعض الفئات التي تتضرر من هذا الارتفاع أمثال (ذوي الدخل المحدود)، ولأنهم معتادون على سلوك معين من الاستهلاك وعليه فأنهم لا يقللون من استهلاكهم بل يقللون من مدخراتهم او يقترضون ،نظراً لثبات حجم الانتاج ، فإن هذا الامر سيغذي من جديد ارتفاع الأسعار[1].

فالتضخم في هذه الحالة لن يحدث في حالة الاستخدام الكامل فقط بل يمكن ان يحدث قبل الوصول الى هذه الحالة وذلك عندما تكون نسبة الزيادة في الطلب الكلي اكبر من نسبة الزيادة في العرض الكلي ، ويمكن ايضاً ان تسهم المصارف التجارية بالقروض ومنح الائتمانات في خلق النقود وزيادة حجمها ، فكلما ازدادت قدرة المصارف على منح الائتمان زاد الطلب الكلي مسبباً التضخم ، أي ان (نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة) [2].

المطلب الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته

1. مفهوم النمو الاقتصادي

يشكل مفهوم النمو الاقتصادي ركيزة اساسية ورئيسة في المتغيرات الاقتصادية التي حصلت على اهتمام الاقتصاديين، اذ يطلق الاقتصاديون مصطلح النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي بوصفه تغيراً ايجابياً ذا طابع كمي في كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في مدة زمنية معينة بينما يطلق مصطلح التنمية بوصفها تغير ايجابياً ذا طابع كيفي يرتبط بأحداث تغيرات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة او تغيرات هيكلية للاقتصاد[3].

ويمكن فهم النمو الاقتصادي على انه تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي خلال مدة زمنية محددة ، ويقاس بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع الناتج المحلي في

---

[1] عبد الوهاب الأمين زكريا عبد الحميد ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء 2 ، ط1، دار المعرفة الكويت، 1983، ص198-197 .

[2] خالد واصف الوزني ،احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007، ص184 .

[3] ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، القاهرة، 2003، ص129.

السنوات السابقة[1].

ويعرف ايضا بانه عملية حدوث زيادة في اجمالي الناتج القومي الذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[2]. وهو يمثل مجموع القيم المضافة في وحدات الانتاج العاملة كافة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالزراعة والتعدين والصناعة، إذ أن القيمة المضافة لوحدة انتاجية معينة تتمثل في حاصل الفرق بين قيمة اجمالي الانتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الانتاج [3].

ولما كان النمو الاقتصادي يسعى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل او الناتج، فان التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يشتملان ايضا على زيادة نصيب الفرد من الدخل والناتج، وان كانت التنمية تشتمل على أكثر من تلك الزيادة، ولكن لا يمكنها أن تتحقق بدونه[4].

ويرى الاقتصادي (P.a. Samuelson)أن الناتج الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيس للنمو الاقتصادي، نظرا لان معطياته متوفرة ويمكن الوصول اليه بسهولة . ومن ثم فان النمو الاقتصادي هو "الزيادة النسبية في الناتج الوطني [5] .

وهناك من يعرف النمو الاقتصادي بانه زيادة طويلة الأجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الامكانيات تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي المطلوب، وتنعكس درجة النمو الاقتصادي لبلد ما في الغالب على أدوات وأسلوب الانتاج فضلا عن الأداء الاقتصادي في البلد[6].

وقد عرفه (دالس بيترسون) بانه توسيع قدرة الدولة على إنتاج الخدمات والبضائع التي يرغبها المجتمع، بينما الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تعتمد على كمية الموارد لذلك الاقتصاد ونوعها فضلاً عن

---

(1) ازهار عبد صبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000-2012)، مجلة الادارة واقتصاد :هيئة التعليم التقني ،المعهد التقني ،كربلاء ، قسم المحاسبة، المجلد3، العدد11، ص269 .

(2) نسرين مصطو شرفاني، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي ،الأثار والبدائل الاخرى، العدد 58، 2017، ص85 .

(3) ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة ، الجزائر، مصر، السعودية)، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014،ص8 .

(4) مالكولم جبلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية،ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2009، ص33 .

(5) Belmokadem Mustapha,effect del'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie,1994, P :09

(6) Todaro and smith "Economic Development",8thed, Addison Wesley, 2003,p8

مستوى التقدم التقني، وعليه فانه ينطوي على توسيع العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية والعمل على تحسينها. [1] فكلما كانت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية بشكل كبير كلما كانت معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة والعكس صحيح.

ويرى الاقتصادي (بونيه) بان النمو الاقتصادي هو عملية و توسع اقتصادية تلقائية ، تقاس بمتغيرات كمية حادثة [2]

وتتجلى أهمية النمو الاقتصادي في نهوض البلدان وتقدمها فهو يسهم في حل مشكلة الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان، فضلا عن دوره في توفير فرص العمل للعاطلين منه واسهامه في زيادة عرض السلع والخدمات وتخفيض العجز في موازنة الدولة العامة ودعمه لميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري، وكذلك تحسين الرفاهية للمجتمع من خلال زيادة الانتاج ورفع الأجور والأرباح والدخول ونصيب الفرد منها، فالنمو شرط ضروري لتحسين الرفاهية، ولكنه غير كاف ولابد من توافر شرط آخر وهو عدالة توزيع الزيادة في النمو للبلد والتي ترتبط بالنظام الاقتصادي والسياسي لها[3]. ويعد النمو الاقتصادي واحد من المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية، فبدون النمو الاقتصادي فانه من غير الممكن تحقيق التحسن في الأحوال البشرية عموما، وعليه لابد من العمل في تشخيص الشروط الأزمة لنجاح الكفاءة الاقتصادية والاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة[4]، ولما كان النمو يتطلب استثمارات مستمرة فانه لابد من التضحية في الحاضر من أجل الحصول على مكاسب في المستقبل[5].

2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يتحدد النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل من اهمها ما يأتي:

أ. راس المال البشري

يعد العامل البشري أداة التنمية وغايتها ، إذ أن تحقيق مستوى معيشي مناسب يتوقف على كفاية عنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر الانتاجية الأخرى الداخلة في العملية الانتاجية كالمكائن

---

[1] سالم عبد الحسن رسن، المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية، ط1 ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ، 2000، ص 102.

[2] محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ،الفنية ، القاهرة، 1999 ،ص39.

[3] حسن كريم حمزة، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2017، ص24 .

[4] أوين وبيهر انيش مالسفيلد وناريمان،علم الاقتصاد، ترجمة مركز الكتب الأردني، عمان، 1998، ص685.

[5] مايكل سبينس، التقارب التالي (مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات)، ط1، القاهرة المركز القومي للترجمه،2016، ص57 .

والمعدات والمواد الأولية [1]،أصبح العنصر البشري مرتبطاً بزيادة المهارات والتدريب والتعليم وبالتالي الإسهام زيادة كل من معدل النمو الاقتصادي نظراً لأن نموذج التنمية البشرية يركز على الاستثمار في البشر من خلال التعليم والتدريب[2]

ب. رأس المال المادي

ان تحقيق عملية التكوين الرأسمالي يتطلب توافر شروط معينة اهمها وجود الادخارات الوطنية والعمل على استثمارها بمشروعات نافعة للاقتصاد والمجتمع ، فالاستثمار الصافي الجديد يؤدي الى زيادة الرصيد الرأسمالي المتاح للقوة العاملة، كذلك يؤدي إلى إمكانية الاستفادة من التطورات الفنية الحديثة[3] ، وان المعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال سوف يؤثر في معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع [4].

ت. التقدم التقني والتكنولوجي

يسهم التقدم التكنولوجي بزيادة الانتاج بالكمية نفسها عن طريق ادخال اساليب تقنية جديدة تؤدي الى زيادة الانتاج، وهو من العناصر الحيوية في عملية النمو السريع لمستوى المعيشة والنمو الاقتصادي[5]، ويعني التقدم التكنولوجي تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج وتحسن في المنتج القديم او ظهور منتج جديد، وبالتالي ضرورة تهيئة شبكة كاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسهم في التنمية والعمل على تغيير مواقف الأفراد حيال التنمية وخلق الدوافع اللازمة بشكل يتلاءم مع حاجات التنمية ومتطلباتها[6]:

ث. وفرة الموارد الطبيعية:

أن امتلاك الموارد الطبيعية لا يعد شرطا ضروريا لتحقيق الثراء والنجاح الاقتصادي في العالم المعاصر فهناك دول كثيرة لم يسعدها الحظ بموارد طبيعية ذات قيمة ولكنها مع هذا نجحت في تحقيق النمو من خلال تركيزها على العمالة الماهرة ورأس المال[7]، اذ يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على نوعية وكمية موارده الطبيعي، وعليه ان التأثير الايجابي للموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي يتطلب شرطا ضروريا يتمثل بالاستغلال الكفوء للموارد الطبيعية والابتعاد عن كل مظاهر

---

[1] حسن على سليمان، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام، الكويت، دار المعرفة للنشر، 1985 ، ص43.

[2] حسن على سليمان، المصدر نفسه ، ص43.

[3] صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط2، وكالة للطباعة والنشر، الكويت ، 1983، ص489.

[4] عبد الوها ب الأمين، زكريا عبد الحميد باشا، مصدر سابق، ص 261.

[5] ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان الناشرون، بيروت، 2006، ص587 .

[6] مدحت القريشي، مصدر سابق، ص 142-145.

[7] ساموبلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، 2006، ص587 .

الهدر والاسراف وعدم الكفاءة في استغلال هذه الموارد مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي واعاقة معدل نموه. ومن اجل تجنب الاسراف وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية [1].

ثانيا: **تفسير النمو في ضوء المدارس الاقتصادية**

حاولت الكثير من المدارس الاقتصادية الفكرية التعرض الى النمو الاقتصادي، وقد حاولت تبني اطار شامل للتوصل الى مستويات مقبولة من الاداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف، وفيما يأتي استعراض موجز لأهمها:

1. تفسير النمو في ضوء المدرسة الكلاسيكية

يعد موضوع النمو الاقتصادي واحداً من اهم المواضيع لدى الاقتصاديين الكلاسيك ولذلك فقد ركزوا على فهم العوامل المسببة له، وأهمها تقسيم العمل، وتراكم رأس المال والربحية ، و من ابرز رواد هذه النظرية من الكلاسيك هم (مالتوس، ادم سمث، وريكاردو)، اذ وضح (مالتوس) من خلال نظرية السكان بأن الزيادة في نمو السكان إذا كانت أكثر من الزيادة في المتطلبات الغذائية فإنه يقود إلى المجاعة وسوء التغذية، فضلا عن زيادة عدد الوفيات، وفي ظل وفرة الموارد الطبيعية أدى إلى الزيادة في عرض العمل، ومن ثم خفض كل من الأجور والتكاليف، وعليه يحصل التوسع في الاستثمار، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصاد [2] . وجاء اهتمام (آدم سمث) أيضاً ليركز على العناصر التي تقرر نمو انتاجية العمل تلك العناصر التي تؤثر في حالة أو وضع المهارة . اذ يعتقد إن العنصر الأساس في النمو في انتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي بدوره يعتمد على تراكم رأس المال، فقد وضح (أدم سمث ؛ Adam Swith) أن النمو الاقتصادي يحصل بشكل تراكمي لأن عنصري العمل ورأس المال يعملان على رفع كل من الإنتاج والإنتاجية ومن ثم إرتفاع الدخل القومي والادخار ثم تتوسع الأسواق ومن ثم يحصل النمو الاقتصادي [3]،وكان يعد تقسيم العمل ذا اولوية في نظرية النمو الاقتصادي ويؤدي الى نتائج افضل في القوى المنتجة للعمل، ولذلك اعد التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب ان يسبق تقسيم العمل[4].

اما تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي، فانه يرى في الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنها تخضع لقانون الغلة بسبب عدم إعطائه أهمية

---

[1] جيمس جوراتيني ، وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، بدون طبعة ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1999، ص588.

[2] سالم عبد الحسن رسن، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، ط1، ليبيا، دار الكتب الوطنية. 2000، ص 81

[3] فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1 ، دار جدار للكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديثة ، عمان ، ، 2006.، ص 94-93

[4] سالم توفيق النجفي، محمد القريشي، مقدمة في التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988 ،الموصل، ص 57-61.

تذكر لدور التقدم التكنولوجي واعد الطبقة الرأسمالية الاساس لعملية النمو الاقتصادي لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات. وان التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساس لعملية النمو، ونتيجة لذلك يتجه الاقتصاد نحو الركود عند انخفاض الحصة من الأرباح التي هي اساس هذا التكوين وزيادة حصة كل من الريع والأجور [1]

2. تفسير النمو في ضوء النظرية الماركسية

بنيت النظرية (الماركسية) على مجموعة من الافتراضات ومنها الإبتكارات ورأس المال ودور كل منها في عملية النمو، وان الإنتاج يقوم على الطبيعة الوظيفية في المجتمعات، ولما كانت النظرية الكلاسيكية في مجال تحليل النمو تعد رأس المال والموارد الطبيعية والتقنية عناصر معطاة [2] لذلك يعد رأس المال بموجب هذه النظرية العامل الاساس للنمو ، وإن استغلال الرأسمالية للقوى العاملة يؤدي إلى حصول ما يسمى بفائض القيمة من خلال الفرق بين ما يتم دفعه للموارد المستخدمة وبين القيمة الإنتاجية الفعلية، وهذا يحقق الفائدة للرأسمالي وارتفاع أرباحه ومدخراته بفعل المنافسة التامة، إلا إنه مع مرور الوقت تميل الاستثمارات الرأسمالية نحو الانخفاض فيضطر الرأسمالي لتلافي حالة الصراع القائمة بين الأطراف المتناقضة، فتنخفض الأجور أو يجري تسريح القوى العاملة[3]، وعليه يعد ماركس صراع الطبقات محركا رئيسا لتطوير الاقتصاد الرأسمالي وسيعمل العمال على العمل بحد أدنى للأجر.

3. تفسير النمو في ضوء المدرسة النيوكلاسيكية

يذهب انصار هذه المدرسة الى ان النمو عملية تجري بالتدريج ، وانها تتصف بالانسجام والتوافق وتكافل عناصرها ويستند منطقها الى ثلاث ركائز تتمثل بحصول كل عامل من عوامل الانتاج على حصة من الناتج بشكل تام ، وتحقيق الوفورات الخارجية، واعطاء دور كبير لقدرة الانسان على تخطي الصعوبات التي تعترض النمو. ومن ثم ان معدل النمو الاقتصادي وحصة رأس المال تعتمد على الادخار في الامد الطويل ، ويرى الكلاسيك الجدد ايضا ان نمو الدخل القومي لا يعتمد على التراكم الرأسمالي فقط، بل ويعد دالة لعوامل الانتاج الاساسية كالأرض والعمل ورأس المال وكذلك التقدم التكنولوجي الذي ينعكس بزيادة انتاجية العوامل الأخرى [4].

ويعتمد تحليل النيوكلاسيك على بعض النماذج ومن اهمها:

---

[1] فليح حسن خلف ، مصدر سابق ، 2006، ص115-116.

[2] كريم سالم الغالبي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان ، 2015، ص 25

[3] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 218 -223.

[4] رؤى علي حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص20 .

أ. نموذج سولو

اعتمد تحليل نموذج (سولو) على توسيع اطار نموذج (هاورد–دومار) من خلال قيامه بإدخال العمل بوصفه عنصراً انتاجياً اضافياً وادماج المستوى التكنلوجي بوصفه متغيراً مستقلاً يضاف الى معادلة النمو الاقتصادي ، فضلا عن اعتماده على افتراضات تختلف عما اعتمد عليه النموذج الكلاسيكي ، وقد رأى (سولو) ان الزيادة في أحد عناصر الانتاج مع ثبات العناصر الاخرى والمستوى التكنلوجي سيؤدي الى زيادة الناتج وبمعدل متناقص، كما افترض امكانية الاحلال بين العمل ورأس المال ، اي امكانية زيادة تكوين تراكم راس المال دون أن تكون هنالك ضرورة لزيادة العمل[1].

ب. نموذج لوكاس

وهو توسيع لنموذج سولو[2]، لإدخاله رأس المال البشري بوصفه عنصراً او مدخلاً إنتاجاً اضافياً، وبكونه رصيداً من الخبرات والمهارات التي تراكمت وجعلت العمال أكثر إيجابية، ولرأس المال البشري دور كبير في نظرية النمو الاقتصادي بعد ان كان تقليديا[3]، كما ركز على أهمية الاستثمار لرأس المال البشري بهدف إدامة عملية النمو الاقتصادي[4]

4. تفسير النمو في ضوء المدرسة الكينزية

برزت هذه المدرسة عقب الحرب العالمية الثانية لا يجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية عام 1934 [5] وظهرت آراء وافكار كينز متزامنة مع الكلاسيك ووجد ان حل المشاكل التي تعرض لها النظام الرأسمالي لا يمكن مواجهتها من خلال جانب العرض الذي اهتم به الكلاسيك بل تكمن في جانب الطلب الكلي الفعلي وعده المحور الاساس للتنمية الاقتصادية ووجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي واطلق على هذه العلاقة بمصطلح المضاعف (Multiplier) [6] . اي

---

[1] احسان جبر عاشور، أدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (1990–2011)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، 2013، ص 22–23.

[2] Robert Lucas, on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary. Economies. No22, 1988.

[3] Thomas Bassetti. Education and Poverty in a Solow Growth Model Dipartimento Di Scienze, Universitadi Pisa. P2.

[4] روبرت سولو، مصدر سابق، ص 217

[5] نجلاء عبد الحميد راتب ، الازمات في المجتمع المصري واساليب ادارتها ، دراسة تحليلة للفترة (1952–1990) جامعة عين شمس ، كلية الآداب1996، ص 55 .

[6] قيس ناظم غزال، أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ،2003، ص69.

إن الزيادة في الدخل القومي تكون بقدر مضاعف الزيادة الذي يحصل في الإنفاق الاستثماري وذلك من خلال الميل الحدي للاستثمار، وقد اعتمدت على ثلاثة أنواع من معدلات النمو[1] متمثلة بمعدل النمو المستحب الذي يتحقق بالتوازن بين كل من الاستثمار المخطط والادخار المخطط، ومعدل النمو الفعلي الذي يتمثل بالتغير المئوي في الناتج بين المدة الحالية والسابقة ومعدل النمو الطبيعي الذي يتحقق في حال تحقق التوازن الكلي [2] .

ولقد أكد كينز على أن مستوى التوازن ممكن حدوثه عن أي مستوى من الاستخدام او الدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل وعد كثير أن مشكلة الرأسمالية و القصور في الطلب وأن الادخار هو دالة للدخل والاستثمار هو دالة السعر الفائدة، وأكد كيز بان دالة الإنتاج مستندة الى حجم العمل المستخدم لأن هناك طاقات إنتاجية لم تستغل، وأن نموذجه تأسس على تحديد مستوى الدخل بالمدى القصير جدا، فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عند تساوي الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط[3]، وقد انصب اهتمام كينز على الاستقرار الاقتصادي اكثر من اهتمامه بالنمو[4].

وقد ظهرت نماذج عدة للنمو الاقتصادي ما بعد المدرسة الكينزية اطلق عليها بالنماذج الكينزية الحديثة للتوازن الديناميكى ومن بينها نموذج (هارود – دومار) وهو الاكثر شهرة ويعد توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية خلال الاربعينات من القرن الماضي وهو يوضح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وجرى استعماله للعلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال[5]، وهو نموذج كينزي طبيعته حركية وترتبط متغيراته بنقاط زمنية مختلفة[6]، ويرتكز على الاستثمار بوصفه عنصراً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي مع أهمية الادخار في زيادة الاستثمار[7] ، وبين أن تحقيق النمو يتطلب زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار وأساس النمو أن رأس المال هو الذي يخلق عن طريق

---

(1) توفيق عباس عبد عون، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، مجلة جامعة البصرة، المجلد 7العدد 26، 2010، ص 31.

(2) سالم عبد الحسن رسن، اقتصادات النفط الجامعة المفتوحة ،ط1، 1999، ص112- 113

(3) اسماء عدة، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، (الجزائر: جامعة وهران ، 2015-2016)، ص 88-89.

(4) مدحت القريشي ،2007 ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1،، دار وائل للنشر، عمان، ص73-74 .

(5) مدحت القريشي ، 2007، الصدر نفسه، ص73-74 .

(6) فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، جدة، 2014، ص336.

(7) قنوني حبيب، البترول والتنمية المستدامة في الجزائر، العلوم الاقتصادية،المجلد9، العدد9، 2014، ص 76.

الاستثمار في المصانع والمعدات[1]، ويفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج ونتيجة لذلك فإن نموذج (هارولد- دومار) يوضح أن تحقق عملية النمو يتطلب زيادة الادخارات في الدخل القومي أو تخفيض معامل راس المال، وهذا يعني زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة سرعة النمو. [2]

5.تفسير النمو في ضوء نظرية شومبيتر

يعد تحليل الاقتصادي (شومبيتر) واحداً من اهم المساهمات في مجال النظرية النيوكلاسيكية لتأثر شومبيتر بتلك المدرسة، اذ أعطى دوراً اساسياً للمنظم في النمو الاقتصادي وذلك من خلال عملية الإنتاج ابتداء من التجديد للحصول على افضل النتائج، ويقوم تحليله ايضا على كل من الأرباح بوصفها حقا أساسيا لأي نشاط اقتصادي من جهة وعلى الابتكارات وإدخال تقنيات جديدة بوصفها وسيلة رئيسة لتحقيق الأرباح من جهة أخرى[3]. وقد ركز شومبيتر على الابتكار بوصفه عاملا رئيسا في النمو الاقتصادي على اعتبار إن مسألة الابتكار مهمة جدا لأي تطور اقتصادي .

اذ يقوم المنظم باغتنام الفرص ويقوم باستغلالها بطلبه الائتمان لتمويل الاستثمار، فتتولد من ذلك موجة كبيرة

من الاستثمارات تعكس التوسع في النشاط الاقتصادي[4].وان الإنتاج عنده دالة (للعمل، رأس المال، التنظيم، الفن الإنتاجي، الموارد الطبيعية)، في حين أن عنصر العمل يمثل مركز الصدارة في التنمية إذ يرى أن الابتكار افضل من اسلوب التقدم التقني واسرع منه ويعطي الدور للمنظم في إحلال الابتكارات الجديدة لبعث الحياة في النظام الرأسمالي[5].كما يرى شومبيتر أنه من غير الممكن أن هذه الابتكارات أن تتحول الى استثمارات مفيدة لولا قيام الجهاز المصرفي بتمويلها ولذلك يصبح الجهاز المصرفي من أهم عناصر تطور الاقتصاد ، أذاً فالابتكارات التي تؤدي الى موجات النمو لا يعد عملية وحيدة منفردة ولكن هي عملية تفاعلية تبدأ بالابتكار الذي يستغله المنظم اقتصاديا ويحتضنه الرأسمالي ماليا بواسطة الائتمان الذي يخلقه الجهاز المصرفي، ونظرا لذلك تشكل الابتكارات عاملا رئيساً في النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي[6].

---

(1) جلال خشيب ، مصدر سابق ، انظر الموقع www.alukh.net.

(2) مدحت القريشي، مصدر سابق ، ص 76

(3)Philippe Hugan : Economic development, edition Dalloz, France. 1989. P. 22

(4)خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، تم اعادة الطبع في مطبعة جامعة الكوفة، النجف، 2000،ص184-185 .

(5)مظهر محمد صالح نظرية المراحل في التطور الاقتصادي ، ماهية التفسير الاقتصادي تبديل السوسيولوجي، مجلة الرشيد، بغداد، العدد الأول، 2000 ص 8-9.

(6)مدحت القرشي ،مصدر سابق، 2007، ص 69-70

6.تفسير النمو في ضوء نظرية النمو الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، كان من اهم النماذج التي تعرضت اليها هي نموذج (بول رومر) ونموذج (روبرت لوكاس) وتمحورت حول تطوير الاطار النظري لتحقيق تحول نوعي في مجال المعرفة والتقدم التقني ، وقد تركز هذه النظرية على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والابتكارات، ولا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع اسهاماته في العملية الانتاجية ، اذ قسمت رأس المال على رأس المال المادي ورأس المال البشري ، وتنص هذه النظرية على أن النمو المستمر للناتج المحلي الاجمالي يتحدد داخلياً بالنظام الذي يحكم العملية الانتاجية وليس عن طريق قوى من خارج النظام ، فالنمو الاقتصادي يعتمد على المستوى التكنلوجي مباشرة الناتج من خلال الاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري لاسيما في حقل الاقتصاد المعرفة، مما يسهم بزيادة انتاجية عنصر العمل[1] ويرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، إذ يمثل كلاً من الادخار والاستثمار عاملين أساسيين لتسريع عملية النمو الاقتصادي، فضلا عن تركيزهم على دور القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية بعكس النظرية النيوكلاسيكية ، أي أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على معدل النمو التكنلوجي ومعدل الادخار ، وهذا على اساسه حاول النيوكلاسيك تأكيد فكرة الالتقاء بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية وان التباين في معدلات عوائد الاستثمار يعود الى التباين بالاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث[2].ولذلك جاء نموذج (لوكاس) ليعتمد بشكل أساس على رأس المال البشري بوصفه مصدراً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي[3]

7- النمو الاقتصادي في اقتصاديات جانب العرض.

تصدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض لموضوع النمو الاقتصادي ، منطلقة من ان الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد ايضاً على قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات وان النمو الاقتصادي يتحقق من خلال اتباع السياسة الضريبية، اذ يؤكدون على ان التخفيضات الضريبية على الدخل الناشئ من رأس المال سوف يحفز الأفراد على الادخار، ومن ثم أتاحت فرصاً أكثر للاستثمار وتحفيزه ، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة طاقة الانتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي، اذ ان المحافظة على معدل مناسب للنمو وتطوير الانتاجية في آن واحد يحتاج بجانبه الى التركيز على ان عوامل العرض مثل كمية رأس المال ، والرغبة في العمل تمثل هي الاخرى محددات اساسية للنمو،

---

[1]مدحت القرشي ،النفس نفسه، 2007، ص 69-70

[2]عبلة عبد الحميد بخاري، مصدر سابق،1998 ص 52.

[3]روبرت مولر ، مصدر سابق 2000.ص 42.

لذلك فإن الاهتمام بزيادة الانتاج هي الطريقة الأفضل لبلوغ السيطرة على التضخم والبطالة في الاقتصاد معاً ، من دون ان تجري أي مقايضة بينهما، ولهذا تدعو المدرسة الى ان يتم اعتماد سياسات من شأنها ان تحفز النمو في العرض الكلي ، من خلال دعم الانتاج وتحقيق الاستخدام الكامل مما سيؤدي الى خفض الاسعار[1] .

[1]رؤى علي حسين الفتلاوي، المصدر نفسه،2008، ص20-22 .

المبحث الثالث

إطارالعلاقة النظرية بين الائتمان المصرفي وكل من التضخم والنمو الاقتصادي

المطلب الاول : الاطار النظري للعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

تتباين وجهات النظر الاقتصادية حول مدى اهمية التنمية المالية في زيادة الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، فقد ظهرت العديد من الآراء في هذا المجال وتركزت بشكل رئيس بان التطور المالي يلعب دوراً رئيسا في زيادة وتدعيم الاستثمار وبالتالي تحريك عمليه النمو الاقتصادي ، وهناك العديد من النقاشات المهمة حول القنوات التي من خلالها يحدث التطور المالي الاستثمار والنمو الاقتصادي، اذ يرى في هذا المجال الاقتصادي (شومبيتر) أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي يتلخص عملها في جذب المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات الانتاجية وتقييم المشروعات وادارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل[1] .

وعلى الرغم من ذلك فقد أجمعت معظم الدراسات على أن هناك ثمة ترابط ايجابي بين التمويل الذي تؤديه الوساطة المالية والنمو الاقتصادي ، وتستند تلك الدراسات إلى الدور الذي تلعبه الوساطة المالية في زيادة تجميع المدخرات وتخصيصها للاستثمارات الأكثر انتاجا، فقد أثبتت الدراسات التي ناقشت الموضوع خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي بان تطور القطاع المالي يقود إلى النمو الاقتصادي، وتلعب الوساطة المالية دورها في تخفيض التكاليف المرتبطة بمدخرات الأفراد والقرارات الاستثمارية في الاقتصاد. وان اولى الابحاث بشأن تلك العلاقة هي الدراسات التي اجراها (كولد سمث) عام 1969 والتي ركزت على الوساطة المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو، فقد اختبر العلاقة بين المتغيرين (35 دولة والفترة (1860- 1963) ووجدها ايجابية وعلى المدى البعيد، وأوضح أن الفترات التي يرتفع فيها النمو الاقتصادي تزامنت مع فترة التطور المالي ، كما تناولت دراسة أجراها ليفين (Levine) عام 2004 تناول فيها القنوات الأخرى غير التخصيص الأمثل للموارد والعامل الرئيس التأثير التمويل على تحسينه معدل الانتاج وهذه القنوات هي وظائف اساسية للنظام المالي تمثلت بتعبئة المدخرات وتنميتها فهي تسهم في تحسين تخصيص الموارد، اما الوظيفة الأخرى للوساطة المالية فهي خفض تكلفة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وهذا يؤدي إلى تحسين توزيع رأس المال، كما أن النظام المالي يسهل عمليات التداول وتنويع وادارة المخاطر[2] .
كما اشار العديد من الباحثين الى أهمية التطور المالي لتحقيق معدلات عالية من النمو اقتصادي.

---

[1] عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الادارة واقتصاد ،جامعة بغداد،2011، ص181.

[2] حسن كريم حمزة، مصدر سابق، 2015، ص93

وايضا هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التقدم الاقتصادي للبلد. كما يعد النمو الاقتصادي المحفز الأهم في التوسع في النظام المالي. لذا فإن الضعف الذي يحدث في النظام المالي هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية. ولكن عندما يتطور الجانب الحقيقي من الاقتصاد فان الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من قبل المؤسسات المالية الوسيطة. من هذا يلاحظ أن النمو الاقتصادي هو المحفز للتطور المالي. وبالتالي فان توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية. اي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي أن النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عنما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد[1] .

وفضلاً عن ذلك يعتقد اصحاب المدرسة الهيكلية، بأن كمية وتركيبة المتغيرات المالية تحث الاستثمار والنمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة المباشرة للمدخرات على شكل اصول ماليه، لذا فأن تشجيع الاستثمار بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ونتيجة لعوامل العمق المالي "الذي يعني عمق وحجم اجمالي الاصول المالية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي اذ ان العمق المالي لديه تأثير ايجابي على الاستثمار الذي تنعكس مؤشراته على النمو الاقتصادي [2].

وفي هذا الصدد يشير (Lucas– Robinson)إلى ان تأثير مؤسسات الوساطة المالية ليست ذات اهمية وانه مبالغ فيه اذ ان تطور مؤسسات الوساطة هو حصيلة لتطور الاستثمار والنمو الاقتصادي ،كما يوجد اقتصاديون اخرون عدوا القطاع المالي بأنه ليس قطاعاً قائداً ،بحيث ان العلاقة الجدلية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ينتج عنها تطور القطاع المالي والمصرفي ، وقد سعت نظريات النمو المعاصر في اغلبها الى عدم تجاهل الدور الذي تؤديه الوساطة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي ،اذ اتجهت معظم الدراسات في هذا المجال الى اثبات العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي ، ولذلك سعت الى معرفة السببية ، وهل أن التأثير يبدأ من النمو الاقتصادي الى الخدمات المالية او من الوساطة المالية الى النمو الاقتصادي او من كلا الاتجاهين وهو ما يعرف بدراسة السببية او التأثير[3] .

وتشير ايضا بعض الدراسات ومنها دراسة (Hoffman) الى انه توجد علاقة طردية بين التوسع في حجم الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة تظهر عند اتباع سياسة نقدية توسعية

---

[1]حسن كريم حمزة، مصدر سابق، 2015، ص93

[2]ملاوي احمد ،واحمد المجالي ، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام النموذج الانحدار الذاتي المتجه(VAR) دراسة حاله الاردن للمدة (1970–2003) مجله النهضة ،عمان المجلد 9 العدد (1) 2008.

[3] ابراهيم بن صالح العمر، وعلي شريف عبد الوهاب وردة 'خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصرفي دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ،مجله كليه الادارة والاقتصاد ،جامعة القصيم ،المملكة العربية السعودية،2007.

تسمح للمصارف بالقيام بإجراءات كفيلة بزيادة عرض النقد وزيادة حجم الائتمان المصرفي بهدف توفير التمويل اللازم للمؤسسات والافراد والذي بدورهم سيعملون على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته، وبالتالي فان زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية سوف يحقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فتحاول الانظمة الاقتصادية وضع استراتيجيات وسياسات والقيام بإصلاحات تكون بمثابة قواعد ينطلق من خلالها النمو الاقتصادي الحقيقي[1] .

وفي هذا المجال ايضا، ركز الاقتصاديون في صياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزاً كبيراً على الدور الفعال لرأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، اذ ركز الفكر التقليدي على أن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هي التي تؤدي إلى نجاح عمليات التنمية، مستندين في ذلك إلى أن زيادة نصيب الفرد سوف ترفع من المستوى المعاشي وتقوم بالقضاء على المشاكل التي تعاني منها الدول ولاسيما النامية[2].اذ أن الأهمية الاقتصادية للائتمان المصرفي وحضوره على مستوى الأسواق العالمية للأموال ارتفعت بقوة في القرن الماضي من خلال دوره الفعال في الوساطة المالية، كما أن المصارف تتنافس فيما بينها على مستوى سوق المال. وهذه المنافسة ترفع من فعالية الاقتصاد، و تحسين خدمات الوساطة المالية تسمح للمستثمرين بالاستفادة من أدوات ماليه جديدة ومتنوعة، وتسهل أيضاً الرغبة والقدرة علي الاستثمار في مشاريع ذات درجة عالية من الخطورة. وكذلك له تأثير في معدل الادخار وجاهزية رؤوس الأموال[3].

وان توفير التمويل الأصغر والائتمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي من الأمور المهمة لتعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي. ويمكن للمصارف التنموية، والمؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون فيما بينها، أن تكون أدوات فعالة في تيسير عملية التمويل، بما في ذلك التمويل السهمي لهذه المشاريع، فضلا عن توفير قدر كاف من الائتمانات المتوسطة والطويلة الأجل. إضافة إلى ذلك فان تشجيع الابتكارات المالية للقطاع الخاص وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن من خلالهما تعميق جذور الأسواق المالية المحلية وزيادة نمو القطاع المالي المحلي. والهدف الرئيس من برامج المعاشات التقاعدية يتمثل في توفير الحماية الاجتماعية، ولكن عندما يجري تمويل هذه البرامج، فانها يمكن

---

(1) نسرين مصطو شرفاني، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان والمصارف والنمو الاقتصادي لعينه من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي ،جامعة تكريت –كليه الادارة والاقتصاد مجله تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد (2)، العدد (37) ،2017، ص88 .

(2)محمد عابد الجابري، محمد محمود الأمام ،التنمية البشرية في الوطن العربي : الأبعاد الثقافية والمجتمعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (الاسكوا)،وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ،نيويورك، 1996، ص100 .

(3)Patrick Artus, Finance et croissance, (Paris, le cercle des economists, 2006). P104.

أن تشكل مصدراً من مصادر المدخرات. ومع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب بذل جهود من أجل إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي متى ما أمكن ذلك. ومن المهم ايضا تخفيض كلفة التحويلات التي يبعثها العمال المهاجرون وتوفير فرص للاستثمار في التنمية، بما في ذلك قطاع الإسكان[1].

يظهر الدور التنموي للمصارف التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم وكذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار وايضا من خلال تمويل التجارة الخارجية. وعليه تبرز العلاقة بين الجهاز المصرفي من خلال قناة الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين المدخرين والمنتجين اذ تتحول من خلالهما المدخرات إلى استثمارات، عند قيام الجهاز المصرفي بإقراض الاموال إلى القطاعات المختلفة والتي هي بحاجة إلى تمويل لإتمام استثمارها، وبذلك فإنها تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ومما تقدم يتضح أن البلدان التي تمتلك جهازاً مصرفياً متطوراً تستطيع تحقيق معدلات عالية وسريعة في النمو الاقتصادي ومن هنا تعد المصارف مصدرا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الائتمان المصرفي والتضخم

يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعد أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية. وكلا الحالتين تسبب آثاراً اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك ، اذ تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ المشروعات إلى الائتمان في المصارف أو إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب البنوك المتخصصة دورا كبيرا في توفير مثل هذه الموارد المالية[2] .

ويؤدي الائتمان المصرفي دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة للقطاع البنكي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجاتها بما يحقق نموا اقتصاديا موازيا يخدم كلاً من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية، فضلاً عن أن الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف يوفر لعملية التنمية

---

[1] الامم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 اذار ، مارس، منشورات الامم المتحدة، 2002،ص 5-6 .

[2] منال جابر مرسي، مصدر سابق ، 2020 ، ص140

الاقتصادية مهام متعددة منها أن يستعمل الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك بالدرجة الأولى هو أساس لضبط عرض النقود، فمؤسسة الإصدار عندما تبدأ في وضع سياسة الإصدار العملة النقدية تضع في اعتبارها حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في إطار الخطط العامة ، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام المؤسسات بإنفاق ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم وحدة النقد. فضلاً عن ذلك، أن حجم المعروض النقدي يزداد من خلال حصول المقترضين على الائتمان المصرفي.

ومما تجدر الاشارة اليه، إن النظرية الكلاسيكية تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المطروحة في السوق، وقد عدت المتغير الاول المستوى العام للأسعار بالمتغير التابع ،والمتغير الثاني كمية النقود بالمتغير المستقل وبافتراض سرعة دوران النقود ثابتة وحجم الانتاج ثابت ،لذا فإن السلطات النقدية تؤثر على كمية النقود من خلال زيادتها او نقصانها وان هذا ينعكس على مستوى الاسعار ومن ثم يؤثر على معدل التضخم .

اما النظرية الكينزية فقد بينت ان حاله التضخم هي في الاساس تضخم الطلب الذي أدى الى ارتفاع الاسعار أي إن أي زيادة في الطلب تؤدي الى حدوث زيادة في الاسعار وهذا يسبب التضخم[1] ، وعلى أية حال أن هناك علاقة سببية احادية الاتجاه من الائتمان المصرفي نحو التضخم ،فما يعمل على إحداث تغييرات في حجم السيولة ومن ثم على كمية النقود المعروضة للتداول، وبالتالي خلق تأثير على المستوى العام للأسعار ومنه احداث ضغوط تضخمية بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي[2] ، أي ان العلاقة ستكون طردية بين الائتمان المصرفي والتضخم مع ثبات العوامل الاخرى ،فإن الزيادة في منح الائتمان المصرفي تؤدي الى زيادة عرض النقد، ومن ثم تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار، ومن ثم الى زيادة في معدل التضخم لاسيما في البلدان التي تتميز بعدم وجود مرونة في الجهاز الانتاجي[3] ومن الملاحظ ان ظهور التضخم بالاقتصاد يأتي نتيجة وجود زيادة في عرض النقد، يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وبما ان الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة حجم النقود والتأثير على السيولة

---

[1] عبد الحسين جليل الغالبي ،واخرون اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينه من الدول المتقدمة ،مجلة العزي العلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد 2 العدد (12) في عام 2006، ص 10.

[2] شلوقي .لزرق ، خرور، تحليل فعالية قناه الائتمان المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري باستخدام منهجية تودا باما موتو (1995-2019) ، ص22.

[3] باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ،ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد .الطبعة الاولى دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية 1987،ص 208.

العامة في الاقتصاد الوطني، فان العلاقة تكون طردية بين زيادة او تطور حجم الائتمان المصرفي باتجاه زيادة القروض من جهة، والتضخم من جهة اخرى.

ويتضح من ذلك ايضاً، ان العلاقة بين التضخم والتطور المالي متداخلة ومترابطة إلا أن أغلب الدراسات دعمت فكرة التأثير السلبي للتضخم على التطور المالي، وبالتالي يجب أن يكون استقرار الأسعار شرطا أساساً للتطور المالي ، الا أن التضخم يؤثر سلبيا على القطاع المالي عن طريق المساس بالأسواق المالية كما يؤثر التضخم على أداء القطاع المالي وفق آليتين تتمثل الأولى في التأثير على تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين وذلك عن طريق ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة، اذ إن المستثمر يلجأ إلى الاستثمارات التي لا تتأثر كثيرا بمعدلات التضخم، والآلية الثانية تكون عن طريق التأثير على سعر الصرف بالانخفاض وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات ومن ثم التأثير على التطور المالي سواء في قطاع المصارف أو أسواق المال وهذا ما أثبتته دراسة كل من (1998) aSmith and Huybens(1999) and (56 .Afangideh, ،Smith Huybens 2020, p)، اذ إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى اتجاه هبوطي في معدل العائد الحقيقي لمختلف الأصول المالية، وبالتالي انخفاض العائد على الأموال المستثمرة، الأمر الذي يدفع المصارف إلى التقليل من حجم القروض الممنوحة، مما ينعكس سلبا على قدرة القطاع المالي على تخصيص الائتمان بشكل فعال، فينخفض حجم رؤوس الأموال المستثمرة، مما ينعكس على التطور المالي في المدى الطويل كما يؤثر ارتفاع معدل التضخم على التطور المالي من خلال تحمل المصارف تكاليف إضافية من أجل جذب المدخرات، فضلاً عن التأثير على معدلات الفائدة الاسمية التي تتحكم فيها القوانين التنظيمية، وبالتالي فإن ارتفاع معدلات التضخم من جهة وانخفاض معدلات الفائدة من جهة أخرى يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأموال المستثمرة وبالتالي انخفاض العوائد التي يحققها المصرف[1]

ومن الجدير بالذكر تشير بعض الدراسات إلى دور قناة الإقراض تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية، وتخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، وايضا رفع سعر الفائدة والذي يؤدى إلى خفض معدل التضخم النقدي. وبشأن التأثير غير المباشر بين عرض النقود والتضخم فتشير دراسة (Ghalwash،2010) الى أن تأثير تغيرات عرض النقود على التضخم لا تتم دفعة واحدة. ولذلك عندما يتم تعديل سعر الفائدة الاساس للسياسة النقدية من اجل التأثير على المعدلات الاخرى للفائدة، فأن ذلك يؤثر حتما على قرارات الانفاق من جانب القطاعات الاقتصادية. وهذا لا يؤثر على الاقتصاد ولا على التضخم بطريقة يمكن التنبؤ بها بسهولة. لان الاقتصاد يستغرق

---

[1] لوصيف كميلية، العلاقة بين التضخم والتطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 ، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية المجلد 08، العدد 01 - ايار 2021 ، ص 572.

وقتا طويلا للتكيف مع التغيرات في العوامل النقدية، وتؤكد الدراسة على أنه ينبغي ان تكون السياسة النقدية قادرة على إدارة المصدر الرئيس للتضخم الا وهو التوسع النقدي والائتماني غير المقيد للحكومة.

وفقاُ لـ (Ghazanchyan) من المتوقع أن يؤدي التناسق بين المصارف الى زيادة المعروض من النقود لزيادة وتوافر الائتمان المصرفي للمقترضين المعتمدين على القروض المصرفية، مؤديا الى زيادة الانفاق الذي يؤثر على الطلب الكلى، اذ أن اتباع سياسة نقدية توسعية تزداد كمية النقود لدى المصارف؛ ويزداد الإقراض المصرفي وهذا بدورة يزيد الانفاق الاستثماري ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي (في حالة وجود موارد عاطلة). وعلى الجانب الآخر يرفع المستوى العام للأسعار محققا لمعدلات تضخم مرتفع (وجود تشغيل كامل للموارد) [1].

بينما تشير دراسة (Davoodi et al ،2013) في هذا الصدد، إلى أن قناة الائتمان المصرفي تستخدم عبر التحكم بالاحتياطيات النقدية التي ينتقل تأثيرها الى عرض النقد M2 من خلال المضاعف النقدى ، فعند زيادة عرض النقد يتم تجزئته بين الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الاسعار .فعند زيادة عرض النقد والاقتصاد لم يحقق مستوى الناتج المحتمل ينعكس ذلك في زيادة الطلب الكلى ويحفز الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع بالقرب من مستواه المحتمل ، أما في حالة تحقيق الاقتصاد المستوى المحتمل من الناتج ؛ فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ وتظهر الضغوط التضخمية . ودراسة أخرى أوضحت أنه في حالة التضخم يزيد المصرف معدل الخصم وذلك للحد من التوسع الائتماني للمصارف من اجل مواجهه الوضع التضخمي؛ والذي يؤدي إلى نقص الطلب على القروض من طرف المستثمرين فيتوجهون إلى استثمار اموالهم في السوق المالية عن طريق شرائهم السندات والاسهم فتتقلص حجم الكتلة النقدية، فينخفض معدل التضخم[2].

---

[1] إيمان أحمد عوض، دور قناة الاقراض المصرفي في التأثير على التضخم في الدول المتقدمة والنامية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد3، عدد2، جزء4 حزيران 2022، ص 544.

[2] إيمان أحمد عوض، المصدر السابق 2022، ص 545.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مسار واتجاهات (الائتمان المصرفي، التضخم، النمو الاقتصادي) في العراق للمدة(2004-2020)

تمهيد :

يهدف هذا الفصل الى تحليل التطورات في كل من (الائتمان المصرفي، التضخم ، النمو الاقتصادي) للمدة(2004-2020) بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات فقد تعرضت تلك المتغيرات الى مجموعة من التغيرات نتيجة عوامل متعددة، كان لها دور كبير في تحديد فاعلية الجهاز المصرفي العراقي ومن ثم فاعلية الائتمان المصرفي ، للتوصل الى ذلك تضمن الفصل المباحث الاتية :

المبحث الاول : تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة(2004-2020)

المبحث الثاني: تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق للمدة(2004-2020)

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2020)

المبحث الاول

تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة(2004-2020)

المطلب الاول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي العراقي

يعد افتتاح اول فرع للبنك العثماني عام 1890في العراق وهو اول مزاولة للنشاط المصرفي العراقي وجاء من بعده انشاء فرع البنك الشرقي في بغداد عام 1912 والبنك البريطاني للشرق الاوسط ثم البنك الشاهنشاهي الايراني عام 1916 والبنك العربي الاردني 1938 ومن ثم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي في عام 1935واعتمادا على اعمال صيرفة عرفية لحين ظهور اول تشريع بقانون خاص بمراقبة المصارف عام 1938، ويمكن عد هذه المرحلة هي بداية العمل المصرفي المؤسسي في العراق ، ثم اعقبها اصدار قانون تعديل للقانون السابق برقم 45 لسنة 1939، وعلى هذا الاساس تم احتكار هذه المصارف وفروعها في المدن العراقية عمليات الصيرفة الحديثة كمنح الائتمان وبيع الاوراق التجارية والمالية وفتح الاعتمادات للتجار فضلا عن بيع وشراء العملات الاجنبية[1]وحدثت بعض التطورات المصرفية في هذه المرحلة ادت الى انشاء المصرف المركزي العراقي عام 1947 وبرأس مال قدره (5) مليون دينار عراقي فضلا عن تأميم المصارف الخاصة عام 1964 وتلاها تأسيس مصرف الرشيد عام1988[2]ونظرا لظروف الحرب التي مر بها العراق عام 1980 والحصار الاقتصادي في عام 1991 والفلسفة الاقتصادية السائدة في الاقتصاد العراقي عانى القطاع المالي من تحديات تمثلت بعقبات تمويل المشاريع فضلا عن تراكم مستويات الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها [3]هذا وقد شهد القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الأخيرة في العراق لاسيما بعد عام2003 تطورات هامة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، انشئت اسواق جديدة وبمواقع جغرافية مختلفة[4] وبالإمكان إعطاء خلاصة لمكونات الجهاز المصرفي العراقي بما يأتي:

---

[1] عباس جاسم، السيد ، التطورات المصرفية في العراق ، البنك المركزي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة الخامسة ، العدد 13، 2007المجلة العراقية، ص127

[2] ابراهيم جاسم جبار ، مصدر سابق، ص4

[3] حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية ،بازل 2، جامعة البصرة، كلية الإدارة واقتصاد،2008، ص168

[4] حمود بن سنجور بن هاشم، الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث، اتحاد المصارف العربية، 1995،ص17.

اولا. البنك المركزي العراقي

تأسس المصرف الوطني العراقي في عام 1947 م بإدارة ملكية، ويقع في العاصمة العراقية بغداد، ويعد البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة ومستقلة اي هيئة مستقلة [1] ، وبعد صدور القانون رقم (72) سنة 1956، ليشتمل على عدة تعديلات منها تسمية البنك المركزي العراقي بدلا من المصرف الوطني . وبتأسيس البنك دخل العراق عهداً جديداً من تاريخه الاقتصادي ثم مرحلة جديدة بعد صدور القانون رقم (64) لعام 1976 ، اذ قام البنك بوضع خطة ائتمان ومتابعة تنفيذها وضمان استقرار العملة العراقية والاسهام في تعجيل النمو الاقتصاد، واصبح البنك مستشار الحكومة في امور الصيرفة والمالية والاقتصاد ، والجهة الوحيدة المخولة بإصدار العملة في العراق وكذلك مراقبة التحويل الخارجي[2]، واصبح البنك المركزي هو المؤسسة التي تتحمل مسؤولية السلطة النقدية في الاقتصاد والمتفرد بإصدار النقود الالزامية دون ان يَهدف الى الربح ، وانما لتحقيق المصلحة العامة ، وينظر الى الارباح على انها نتائج عرضية وليست مستهدفة بحد ذاته ، وتقع عليه مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية للبلد، وإصدار العملة، وإدارة الاحتياطي النقدي، والاشراف السنوي على الائتمان فضلًا عن تنظيم المصارف الخاصة والاشراف عليها والمحافظة على عرض النقد [3] .

ثانيا. المصارف التجارية

تعد المصارف التجارية مؤسسات مالية تختص بقبول الودائع المصرفية ومنح الائتمان المصرفي، وتتبنى دور الوساطة المالية بين المدخرين وطالبي الأموال اي (وحدات العجز)، وتهدف المصارف التجارية الى تحقيق اقصى ربح ممكن بأقل التكاليف[4] ، كما تعد المصارف التجارية احدى الدعامات الاساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد

وكان عدد المصارف التجارية العراقية قبل قرار التأميم في عام 1964 أحد عشر مصرفاً ، وان 50% من مجموع المصارف التجارية العاملة في العراق تعود ملكيتها لغير العراقيين ، وتستحوذ على نسبة ليست بالقليلة من ودائع الافراد وتحول معظم أرباحها إلى مصارفها الأم في الخارج ، الا انه وبعد قرار

---

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا على شبكة (الانترنيت) تحت عنوان (البنك الركزي العراقي) على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org .

[2] علي عبد محمد سعيد الراوي، أحمد جبار محمد نايف، الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي للمدة (2015-2016)، الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة دنانير، العدد 17، 2019، ص 15

[3] محمد عبد الواحد جياش ، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2003- 2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد93 ،المجلد 22 ، 2016 ، ص383 .

[4] صادق راشد الشمري، ادارة المصارف، الواقع والتطبيقات العملية، ط2، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2013، ص3.

التأميم انتقلت ملكية المصارف إلى الدولة ، حتى بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (31) مصرفاً، (4) منها حكومية، و(27) مصرفاً خاصاً [1].

ثالثا. المصارف الاسلامية

وهي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية، وبناء مجتمع التكامل تتحقق في عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي[2] فهي مصارف تعمل وفق للشريعة والفقه الاسلامي وتقدم خدمات مصرفية تتوافق مع البيوع الاسلامية وتعمل على تجنب الربا في كافة الانشطة وجذب الموارد وتوظيفها بشكل فعال وتسعى الى تحقيق اعلى عائد بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار احكام الشريعة الاسلامية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية فهي تحرم الربا فالمصرف الإسلامي لا يعد تجاريا لأنه لا يتعامل بالفائدة ويمول حسب المدخرات و تعرف المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية لها دور متميز في اقتصاديات الدول الاسلامية وتنوع خدماتها ضمن اطار فلسفة الصيرفة الشاملة[3] ومن الجدير بالذكر ان المصارف الاسلامية مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة وانما تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[4]أي أن حملة الاسهم يحق لهم الحصول على نسبة معينة من هذه الأرباح وممكن من الناحية الاخرى اذا حقق المصرف خسارة يكون من المتوقع أن يشارك العملاء في هذه الخسارة ايضا ومن ثم يحصلون على معدل سالب للعائد[5] وقد ارتفعت اعداد المصارف الإسلامية اذ بلغ عددها عام 2016 نحو (15) مصرفا توزعت على جميع محافظات العراقية لتشكل نسبة(23.07%) من مجموع المصارف العاملة في العراق، وكان اول مصرف اسلامي عراقي خاص تأسس في عام 1993 للاستثمار والتنمية بينما تم تأسيس اول مصرف اسلامي حكومي في عام 2015، سمي بمصرف النهرين [6]

---

[1] علي عبد محمد سعيد الراوي، أحمد جبار محمد نايف،مصدر سابق، 2019، ص18.

[2] عمر ايهاب نافع، دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نبها ، كلية التجارة، القاهرة، 2020، ص6.

[3] صادق راشد الشمري، مصدر سابق 2013، ص6.

[4] يسرى احمد عبد الرحمن ، دور المصارف الإسلامية في التنمية "، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد167 ،1995 ص28.

[5] ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، ط 1، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1979، ص38.

[6] علي عبد محمد سعيد الراوي، مصدر سابق، 2019، ص18.

رابعا. المصارف المتخصصة

وهي تلك المصارف التي تخدم نشاطات محددة مثل النشاط الصناعي او الزراعي او العقاري دون السماح بقبول ودائع تحت طلب كما هو الحال لدى المصارف التجارية وتمارس عمليات الائتمان المتوسط وطويل الاجل، وينحصر نشاطها في تحقيق اهداف تنموية مثل تمويل الانشطة الزراعية، والانشطة الصناعية او لتنمية الصادرات او لتحقيق اهداف اجتماعية مثل تمويل الاسكان ، وتسهم الحكومات بنسبة مرتفعة في راس مال هذه المصارف[1]

اما من ناحية مكونات الجهاز المصرفي في العراق، فانه يتكون من (69) مصرفا حتى عام 2017 وفي عام 2018 ارتفع عدد المصارف ليصل الى (71) مصرفا ، وايضا ارتفع عدد المصارف في عام 2019 ، اما في العام 2020 ومن خلال الشكل (1) الذي يوضح مخطط لهيكل الجهاز المصرفي العراقي عام 2020 فيتضح منه انه على الرغم من مواجهة العالم لفيروس (COVID-19) بصورة عامة والعراق بصورة خاصة إلا أن ذلك لم يمنع من التوسع في منح خص لمصارف جديدة، إذ أصبح عدد المصارف العاملة (76) مصرفا، منها (7) مصارف حكومية تتضمن (3) مصارف مختصة و(3) مصارف تجارية(1) مصرفا إسلاميا في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (69) مصرفاً تتضمن (24) مصرفا تجاريا محليا و(27) مصرفا إسلاميا حليا و(2) مصرفين إسلاميين أجنبيين و(16) مصرفا تجاريا أجنبيا) وعلى النحو المبين في مخطط البياني (1)، ومن الملاحظ أن الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف هي للمصارف خاصة، إذ بلغت نسبتها تقريبا (90.7%) والمتبقي للمصارف الحكومية(9.3%) اذ تشكل نسبة مصارف التجارية ما يعادل (56.5%) تليها المصارف الإسلامية بنسبة (39.5%) ثم المصارف مختصة بنسبة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق[2]

---

[1] صادق راشد الشمري، ادارة المصارف، مصدر سابق، 2013، ص4.

[2] البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي، 2020 ، ص27

شكل(1)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي

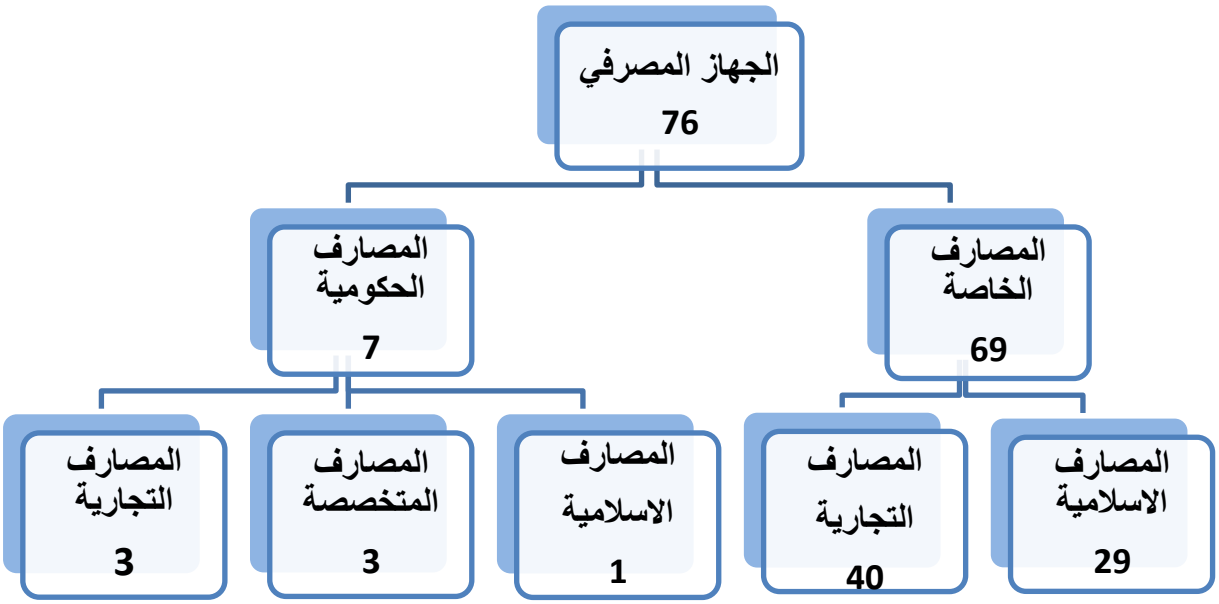

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للعام 2020 ، ص27 .

المطلب الثاني: تحليل تطور الجهاز المصرفي العراقي في ضوء بعض المؤشرات المصرفية للمدة (2004-2020)

اولاً: حجم الجهاز المصرفي

ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة الموجودات الكلية للجهاز المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي، ويرتبط هذا المؤشر بفاعلية الجهاز المصرفي، فكلما ارتفعت نسبته كلما ازدادت فعالية الجهاز المصرفي لاسيما فعاليته من خلال قناة الائتمان المصرفي ، أي سيكون هنالك تأثير ايجابي لذلك الجهاز على البيئة المصرفية ، وهو يعني أن كبر حجم الجهاز المصرفي أنه في الوضع الجيد، وفي هذا المجال ، تجدر الاشارة الى ان الموجودات هي اجمالي المنافع المستقبلية المتحققة أو الحقوق التي يمكن الحصول عليها من قبل المشروع وأن مسألة تحويلها الى سيولة قد تنتج عنها مخاطر العسر المالي وتتمثل بالموجودات الثابتة والموجودات المتداولة (نقدية في الصندوق وحسابات

جارية مدينة [1]

إذ يتضح من الجدول (1) أن نسبة المؤشر خلال المدة (2004-2020)كانت تخضع للتغيرات في كل من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الموجودات المصرفية ، فقد كانت النسبة مرتفعة خلال المدة(2004-2010) إذ تراوحت بين (195.6 %) عام 2008 و (313.3 %) عام 2004 وهذا يعني أن نسبة الزيادة في حجم الموجودات كانت أعلى منها في الناتج المحلي الاجمالي ونظراً لاتجاه الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة من(162065) مليار دينار في عام 2010 الى (219769) مليار دينار في عام 2020 وهي تنمو بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الموجودات المصرفية الأمر الذي أدى الى تراجع نسبة المؤشر من(224.2 %) عام 2010 الى (63%) عام 2020 وبتحقيق متوسط لنسبة المذكورة بلغ نحو (139.2%) للمدة كلها (2004-2020) ، وعلى الرغم من ذلك التراجع فأن النسبة تعد جيدة وتشير الى فاعلية الجهاز المصرفي وقدرته على زيادة الائتمان.

[1] البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق، 2020 ، ص27

جدول (1)

مؤشرات (الموجودات، الودائع، والائتمان النقدي) في القطاع المصرفي الى GDP في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	GDP	الموجودات المصرفية	اجمالي الودائع المصرفية	اجمالي الائتمان النقدي المصرفي	الموجودات المصرفية GDP/ %	اجمالي الودائع المصرفية GDP/	الائتمان النقدي المصرفي/ GDP
2004	53235	166801	8620	825	313.3	16.2	1.5
2005	73534	213203	10770	1717	289.9	14.6	2.3
2006	95588	253454	16928	2665	265.2	17.7	2.8
2007	111456	282180	26189	3459	253.2	23.5	3.1
2008	157026	307195	34525	4596	195.6	22.0	2.9
2009	130643	334236	38583	5690	255.8	29.5	4.4
2010	162065	363360	47947	11722	224.2	29.6	7.2
2011	217327	143878	56157	20353	66.2	25.8	9.4
2012	254226	128200	62006	28439	50.4	24.4	11.2
2013	273588	142140	68855	29952	52	25.2	10.9
2014	266333	150207	74073	34123	56.4	27.8	12.8
2015	194681	136234	64344	36753	70	33.1	18.9
2016	196924	132614	62399	37180	67.3	31.7	18.9
2017	221666	111285	67049	37953	50.2	30.2	17.1
2018	268919	122995	76894	38487	45.7	28.6	14.3
2019	276158	133090	82106	42053	48.2	29.7	15.2
2020	219769	138469	84924	49818	63	38.6	22.7
المتوسط					139.2	26.4	10.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ثانياً: العمق المصرفي

ويعني مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة تقديم الخدمات المصرفية ،ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة الائتمان النقدي المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي ، فكلما كانت نسبة المؤشر مرتفعة فإنها تدل على فاعلية الجهاز المصرفي ومن ثم الاسهام مباشرة في النشاط الاقتصادي[1]

إذ يتضح الجدول السابق (1) أن نسبة مؤشر العمق المصرفي كانت في حالة تزايد خلال المدة (2004-2020) لاسيما خلال السنوات(2004-2016) فبعد أن بلغت نحو (1.5 %) عام 2004 ازدادت لتصل الى (18.9 %) عام 2016 ومن ثم بالانخفاض لتصل الى (15.2 %) عام 2019 ثم بالارتفاع وصولاً الى (22.7 %) في عام 2020 وبمتوسط اسهام بلغ نحو(10.3 %) للمدة كلها قيد البحث .

ويستنتج من ذلك ان النسبة تعد منخفضة نظراً لانخفاض حجم الائتمان المصرفي لاسيما خلال السنوات(2004-2011) من جهة والزيادة المستمرة لحجم الناتج الاجمالي خلال السنوات (2004-2011) وأن التحسن في نسبة المؤشر ما بعد عام 2012 ووصلها الى (22.7 %) عام 2020 لم تعد بالنسبة الجيدة وانما تعد مؤشراً سلبياً في اسهام الجهاز المصرفي باتجاه تمويل النشاط الاقتصادي لاسيما إذا ما قورنت مع بلدان اخرى التي تجاوزت النسبة العالمية بكثير[2]

وهي تدل على ضعف فاعلية الائتمان المصرفي ومن ثم فاعلية الجهاز المصرفي، لاسيما وانها تعد منخفضة مقارنة مع البلدان العربية في عام 2020، إذ يأتي العراق في المرتبة ما قبل الاخيرة، وعلى الرغم من ذلك فان الدلالة الايجابية في هذا المجال هو تأثير نسب السيولة تلك في انخفاض حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي العراقي[3]

ثالثاً: مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي

ويطلق عليه بالغالب بالميل المتوسط للودائع ، إذ يمكن الحصول عليه من خلال نسبة اجمالي الودائع المصرفية التي تمثل كلاً من الودائع الثابتة والجارية وودائع التوفير الى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعكس مدى امكانية المصارف التجارية وقدرتها على جذب الودائع ، إذ أن ارتفاعها دلاله

---

[1] غالب شاكر بخيت الركابي ، السياسة النقدية في ظل توجهات اصلاح الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2010) اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012، ص91

[2] البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، 2020، ص43.

[3] البنك المركزي العراقي ،المصدر نفسة ، 2020، ص43.

على فاعلية الجهاز المصرفي ، وهذا يعني أن هنالك اهمية لهذا المؤشر في امكانية تثبيت السياسة المناسبة للجهاز المصرفي فضلاً عن اعتماده لتخفيض الطلب عل الودائع[1]

إذ يتضح من الجدول السابق (1) أن اجمال الودائع المصرفية كانت في زيادة مستمرة خلال المدة (2004-2020) ، وبعد أن بلغت نحو (8620) مليار دينار عام 2004 ازدادت لتصل الى(47947) مليار دينار عام 2010 .كان الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد من (53235) مليار دينار عام 2004 الى (219769) مليار دينار عام 2020 ، وهو أمر ادى الى عدم استقرار مؤثر الميل المتوسط للودائع بسبب تذبذب معدلات النمو لكل من الودائع والناتج المحلي والاجمالي حتى بلغت اعلى نسبة لهذا مؤشراً نحو(38.6) عام 2020 واقلها (14.6 %) في عام 2005 ، وهي نسبة تعد ضعيفة ومؤشر على ضعف الجهاز المصرفي في هذا المجال .

رابعاً: مؤشر الكثافة المصرفية

تحتم الضرورة وفقاً لمعيار الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي تحقيق انشاء مصرف لكل (1000) نسمة ، اي التعبير عن امكانية الجهاز المصرفي في التوسع والانتشار نحو تقديم الخدمات المصرفية وتغلغلها في الاقتصاد ، وبالإمكان قياسه بنفسه اجمالي الفروع المصرفية الى عدد السكان ، وفي هذا الصدد تشير المعايير العالمية الى أن يكون هناك مصرف لكل (1000) شخص وتعد النسبة ايجابية عندما تكون اكبر من ذلك ، وسلبية في تقديم الخدمات المصرفية عندما تكون النسبة أقل من ذلك [2] فانخفاض الكثافة المصرفية تعد من تطور العمل المصرفي لاسيما التنوع في مجالات الاستثمار وامكانية تأثيرها على الاستقرار المصرفي[3] ووفقاً لتقرير الاستقرار المالي الخاص بالبنك المركزي أن الكثافة المصرفية في العراق مازالت دون المستوى المطلوب ، على الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف في فتح فروع من انحاء العالم جميعاً ، لم تكن الزيادة في فروع المصارف بالمستوى المطلوب ، وقد شهد عام 2019 زيادة بسيطة في عدد فروع الزيادة في فروع المصارف ولم تكن كبيرة جداً ، إذ بلغت (888) فرعاً في حين كانت في 2018 (865) فرعاً إذ ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة وبلغت (25.44) عام 2019 بعد ما كانت (16.44) عام 2018 ، واصبح (25.2) عام 2019 ، والتغيير البسيط في السنتين اعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع جاء نتيجة

---

[1] مصطفى عبد اللطيف ، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي ، مجلة الباحث، العدد4، جامعة اورفلة، الجزائر، 2006، ص77.

[2] جميل سالم الزيدان ، اساسيات في الجهاز المالي ، التطور العملي ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط1،عمان ، 1999، ص24 .

[3] مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 22، العدد92، 2016، ص26.

الزيادة في عدد سكان العراق[1] بينما كانت الكثافة المصرفية لعام 2016 بحدود فرع واحد لكل (35000) نسمة في حين تبلغ مثل هذه النسبة (0.6%) مصارف لكل (10) الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون هناك مصرف لكل(1000) نسمة في بعض الدول العربية مثل لبنان ، الامر الذي يؤثر على انخفاض جودة الخدمات المتقدمة من قبل المصارف من جهة تراجع كثافة الأداء لهذه المصارف والذي تؤثر في تلبية احتياجات العملاء من جهة اخرى [2]

خامساً: نسبة الاستثمارات الى اجمالي الودائع

ويسمى هذا المؤشر بمؤشر توظيف رؤوس الاموال المصرفية ، إذ تسهم الاستثمارات المصرفية بتوظيف رؤوس الاموال الفائضة في المصرف لتمويل المشاريع الاقتصادية وشراء الاسهم والسندات بهدف الحصول على الارباح ، وبالتالي يمكن من خلال ذلك أن يسهم المصرف بزيادة السيولة الى جانب تحقيق الربح[3] ومن خلال هذا المؤشر ايضاً يمكن قياس امكانية المصرف من ناحية الائتمان المصرفي ومن ثم التعرف على قدرة الجهاز المصرفي في مجال وضع الخطط الائتمانية وتعبير ادائه في هذا المجال[4] ويتضح من الجدول (2) أن نسبة الاستثمارات المصرفية الى اجمالي الودائع المصرفية قد شكلت في متوسط مدة البحث(2004-2020) فبعد أن بلغت نحو (13.1 %) عام 2004 ازدادت لتصل الى (26.4 %) في عام 2020، ويعزى السبب في ذلك الى زيادة في حجم الاستثمارات المصرفية لاسيما بعد العام 2015 وهو امر يشير الى امكانية الجهاز المصرفي على زيادة الودائع لدى المصارف وبالتالي قدرة الجهاز المصرفي على الانخفاض في المركز المالي .

---

[1] البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، 2019، ص89

[2] البنك المركزي العراقي ، المصدر السابق ، 2019، ص89

[3] ابراهيم عبد علي الجرذاوي ، ونور عبد الرزاق عبد الله :تحليل الاستثمار المالية باستخدام المؤشرات المالية بالتطبيق في مصرف الشرق الاوسط العراقي ،للاستثمار للفترة 2009-2007 المالية ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18،العدد 66، 2012، ص390-389.

[4] نصير شياع عواد، ادارة المخاطر المصرفية ، رؤية شاملة ، تصميم نماذج تطبيقية الأليات نظام إدارة المخاطر في المصارف ، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص65،

جدول (2)

مؤشري (الاستثمارات/ الودائع، و القروض /الموجودات) في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2020-2004)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الموجودات المصرفية	اجمالي الودائع المصرفية	اجمالي القروض المصرفية	الاستثمارات المصرفية	الاستثمارات المصرفية/ الودائع المصرفية %	القروض المصرفية/ الموجودات المصرفية %
2004	166801	8620	0.396	1132	13.1	0.00
2005	213203	10770	0.893	2979	27.7	0.00
2006	253454	16928	1348	4186	24.7	0.5
2007	282180	26189	1862	6312	24.1	0.7
2008	307195	34525	3328	4317	12.5	1.1
2009	334236	38583	3674	4854	12.6	1.1
2010	363360	47947	7379	7710	16.1	2.0
2011	143878	56157	9743	6195	11.0	6.8
2012	128200	62006	22851	5791	9.3	17.8
2013	142140	68855	24701	4819	7.0	17.4
2014	150207	74073	28196	7148	9.6	18.8
2015	136234	64344	30297	13007	20.2	22.2
2016	132614	62399	30613	13552	21.7	23.1
2017	111285	67049	30967	17404	26.0	27.8
2018	122995	76894	31128	19716	25.6	25.3
2019	133090	82106	35411	25626	31.2	26.6
2020	138469	84924	43034	22439	26.4	31.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

سادساً: مؤشر القروض المصرفية الى اجمالي الموجودات

ان ارتفاع نسبة القروض المصرفية الى اجمالي الموجودات المصرفية يرتبط بفاعلية الائتمان المصرفي ومن ثم بفاعلية الجهاز المصرفي ، فارتفاع نسبة المؤشر ترتبط بفاعلية الائتمان المصرفي بعلاقة طردية الا أن الاتجاه المتزايد المؤشر يعني ان هنالك مؤشراً ايجابياً نحو المشاركة في تمويل النشاط الاقتصادي بشكل عام ، واذا ما لاحظنا البيانات الواردة في الجدول (2) فإنه يلاحظ أن هنالك اتجاهاً متزايداً فبعد أن بلغ نحو(0.00 %) عام 2004 ازداد ليصل الى (31.1 %) عام 2020 بالنظر للزيادة المستمرة في اجمالي القروض المصرفية من (0.396) مليار دينار عام 2004 و(43034) مليار دينار عام2020.

سابعاً: مؤشر التركيز المصرفي

أي اجمالي الموجودات المصرفية التي تمتلكها أكبر عشرة مصارف في الجهاز المصرفي أو اكبر خمسه مصارف وفقاً لمؤشر هيرفندل- هيرشمان (Herfindal-Hirschman) الذي يشير الى ان انخفاض مؤشر التركيز يعني ارتفاع مستوى المنافسة بين المصارف فضلاً عن امكانية انخفاض هذا المستوى مستقبلاً في حال تبني المصارف الاخر ادوات التكنلوجيا المصارف المالية عن طريق تقديم خدمات ومنتجات ماليه جديدة [♣] ويتضح من الجدول (3) ان نسبة الموجودات في المصارف العشرة الكبرى قد تجاوزت نسبة 80 % خلال المدة (2004-2020) ولأكبر عشرة مصارف وتعد مرتفعة وهو امر يدل على ان الجهاز المصرفي لديه القدرة بالحصول على الاموال اللازمة بشرط ان يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لاسيما وأن تركز الموجودات كان في عدد قليل من المصارف وبالتالي فأنه يشير الى انخفاض فاعلية الجهاز المصرفي نظراً لعدم قدرة المصارف الصغيرة وهي النسبة الاكبر في تعزيز فاعلية الائتمان المصرفي وبالتالي اضعاف فاعلية الجهاز المصرفي العرقي.

[♣] تتراوح قيمة (هيرفندل-هيرشمان) بين (10000-0) فاذا كانت القيمة اقل من (1000) فانها اشارة الى عدم وجود تركزات ، اما اذا كانت القيمة بين (1800-1000) فانها تعني وجود تركزات معتدلة، واذا كانت القيمة اكبر من 1800 يعني ان هناك تركزات مرتفعة.

جدول (3)

مؤشر التركيز المصرفي في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2006-2020)

نسبة مئوية

السنة	عدد المصارف	نسبة الموجودات المصرفية في المصارف العشرة الكبرى %
2006	26	99
2007	32	99
2008	39	99
2009	40	98
2010	42	98
2011	47	94
2012	51	93
2013	51	92
2014	53	92
2015	57	92
2016	65	91
2017	69	87
2018	71	81
2019	73	82
2020	76	82

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

المبحث الثاني

تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق للمدة (2004-2020)

المطلب الاول: تحليل تطور هيكل الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

اولاً: تطور نمو الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي عنصراً بارزاً في اقتصادات الدول المختلفة ويسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية اذ أن التوسع في منحه يزيد من حجم الطاقة الانتاجية من خلال تقديمه التسهيلات الائتمانية والقروض للمستثمرين لتمويل المشاريع الاستثمارية سواء التابعة للقطاع العام أم القطاع الخاص وذلك من خلال ما يوفر من سيوله نقدية لتمويل عملية التنمية[1] ويمكن توضيح الائتمان المصرفي خلال الجدول (4) اجمالي الائتمان المصرفي للقطاع العام في العراق ونموه للمدة(2020–2004) ، إذ يلحظ من تمتع نمو الائتمان المصرفي بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو(49.5 %) خلال مدة البحث (2004–2020) وجاء ذلك للتغيرات في النمو السنوي التي تتمعن بالتغلب بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى ، فبعد ان بلغ نحو(108.4 %) عام 2005 انخفض بشكل مستمر ليصل الى 23.8 % عام 2009 وقد جاء ارتفاعه في عام 2005 نظراً لتحرير الائتمان العام 2004 وفق قانون البنك المركزي للرقم (56) لسنة 2004 وبموجبه حصل بعض التطور باتجاه استقلال السياسة النقدية الامر الذي اثر على السياسة الائتمانية ، وكان سبباً في تراجع نموه خلال السنوات (2005–2009) انما تعود بشكل رئيس الى التراجع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام وقد عاود الى الارتفاع في نموه ليبلغ نحو(106.0%) عام 2010 وذلك على اثر زيادة النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي النقدي منه والتعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص، وعلى اثر تراجع النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وتحقيقه معدلات نمو سلبية عام 2015 بسنبة قدرها(9.1–%) و (2.2–%) لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على التوالي لكل منهما.

أما السنوات (2020–2016) فقد شهدت تقلباً واضحاً في تحقيق النمو السنوي فبعد ان كان سلباً للسنوات (2018–2017–2016–2015) بالنظر لتراجع معدلات النمو سواء للائتمان التعهدي ام الائتمان النقدي التي يمكن ايعاز اسبابها الى الظروف الامنية غير المستقرة خلال تلك السنوات

---

[1] مازن عيسى الشيخ راضي ورسلان عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15،العدد4 ، 2018، ص400

وتفويض دور نشاط القطاع الخاص نتيجة سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المحافظات الغربية في العراق وبالنظر لتحقيق الاستقرار سواء الامني منه او الاقتصادي بعد عام 2019 سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص ارتفاعاً في نموه السنوي ليصل الى (11.8 %) بالنسبة للقطاع العام ، و(16.1) بالنسبة الى القطاع الخاص في عام 2020 وكان هذا الارتفاع يعود في الاساس الى نمو الائتمان النقدي بمعدل سنوي نحو (1.8 %) عام 2020 في حين كان النمو السنوي للائتمان النقدي نحو(1 %).

جدول (4)

حجم ونمو اجمالي الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	اجمالي الائتمان الممنوح لقطاع العام	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي	النمو السنوي %
2004	204		620		825	
2005	767	276.0	950	53.2	1717	108.4
2006	784	2.2	1881	98.0	2665	55.2
2007	1072	36.7	2387	26.9	3459	29.8
2008	618	-42.4	3978	66.7	4596	32.9
2009	1044	68.9	4646	16.8	5690	23.8
2010	3194	205.9	8527	83.5	11722	106.0
2011	38525	1106.2	20860	144.6	59385	406.7
2012	44491	15.5	28123	34.8	72613	22.3
2013	51361	15.4	32258	14.7	83619	15.2
2014	52103	1.4	32928	2.1	85031	1.7
2015	45066	-13.5	32220	-2.2	77286	-9.1
2016	39342	-12.7	31120	-3.4	70462	-8.8
2017	36074	-8.3	29530	-5.1	65604	6.90
2018	34591	-4.1	29232	-1.0	63824	2.70
2019	37298	7.8	30024	2.7	67323	5.5
2020	40396	8.3	34872	16.1	75268	11.8
المتوسط		104.0		34.3		49.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ثانياً تحليل تطور هيكل الائتمان المصرفي

1. تحليل هيكل الائتمان النقدي المصرفي

وتشمل مجموعة من التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تتضمن القروض والسلف فضلاً عن الاوراق التجارية المخصومة، إذ يوضح الجدول (5) اجمالي الائتمان النقدي المصرفي ونموه للمدة (20004-2020) فقد اسهم هذا الائتمان بشكله الاجمالي سواء الممنوح منه للقطاع الخاص ام الممنوح منه للقطاع العام بنسب متفاوتة كانت تتجه نحو الزيادة المستمرة لاسيما خلال السنوات(2011-2020) باستثناء تحقيقه نسبة اسهام عالية خلال السنوات(2010-2004) بسبب عدم الاعلان عن بيانات الائتمان التعهدي خلال السنوات (2010-2004) فبعد ان بلغت نسبة اسهامه نحو(34.3 %) عام 2011 ازداد ليصل الى 66.2 % في عام 2020 محققاً نسبة اسهام في متوسط مدة البحث بلغت نحو(70.4%)، وكان اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان النقدي متفوقاً في متوسط المدة كلها اذ بلغ نحو 61% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39 % ، وعلى الرغم من تفوق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فانه سجل تراجعاً من نسبة اسهام بلغت نحو(75 %) عام 2004 الى نسبة 52 % عام 2020 لأسباب ترتبط بالظروف الامنية والاقتصادية لاسيما بعد عام 2014، وان كان متفوقا نظرا لزيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية واسهامها في تقدير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص اذ يعزى التراجع في اسهامه ما بعد عام 2015 ولغاية عام 2016 بشكل رئيس الى الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بسيطرة تنظيم داعش على بعض المحافظات العراقية التي من شأنها أن تفوض دور القطاع الخاص في ممارسة نشاطه الاقتصادي وبالتالي انخفاض الممنوح له من المصاريف المحلية، الا انه وبعد استقرار الوضع الامني بعد طرد التنظيمات الارهابية بدأت المصارف التجارية بالتوجه نحو منح الائتمان لاسيما للقطاع الخاص ودلالة ذلك هو زيادة اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من (50 %) عام 2019 الى(52 %) عام 2020 ، ويعد ذلك مؤشراً جيداً على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، ومع ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، إذ بلغ (10.08%) عام 2020 بعد ما كان (9.9%) عام 2019 مما يعني ان هنالك زيادة بالمخاطر على النظام المصرفي وإن لم تشكل خطراً كبيرا حالياً، ولكن من الممكن ان تكون ذات مخاطر عالية على النظام المصرفي في حالة عدم الغاية في هذه المخاطر[1]

[1] البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، 2020، ص39.

جدول (5)

تطور هيكل الائتمان النقدي المصرفي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام	الاسهام النسبي %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الاسهام النسبي %	اجمالي الائتمان النقدي المصرفي	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي	اسهام الائتمان النقدي/اجمالي الائتمان المصرفي %
2004	204	25	621	75	825		4963	16.6
2005	767	45	950	55	1717	108	7822	21.9
2006	784	29	1881	71	2665	55	7312	36.4
2007	1072	31	2387	69	3459	30	7384	46.8
2008	618	13	3978	87	4596	33	13003	35.3
2009	1044	18	4646	82	5690	24	38868	14.6
2010	3195	27	8527	73	11722	106	38109	30.7
2011	8988	44	11365	56	20353	74	59385	34.3
2012	13789	48	14650	52	28439	40	72613	39.2
2013	13004	43	16948	57	29952	5	83619	35.8
2014	16378	48	17745	52	34123	14	85031	40.1
2015	18683	51	18070	49	36753	8	77286	47.6
2016	18999	51	18181	49	37180	1	70462	52.8
2017	18501	49	19452	51	37953	2	65604	57.9
2018	18271	47	20216	53	38487	1	63824	60.3
2019	21011	50	21042	50	42053	9	67323	62.5
2020	23951	48	25867	52	49818	18	75268	66.2
المتوسط		39		61		33		70.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

2- تحليل الائتمان التعهدي

ويمثل هذا النوع من الائتمان كلاً من خطابات الضمان والاعتماد المستندي، اذ يتضح من الجدول (6) حجم الائتمان التعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص خلال المدة (2004-2020) إذ إسهام هذا النوع من الائتمان للمدة كلها بلغ في المتوسط نحو(29.6 %) فبعد أن بلغ اسهامها بنسبة (601.5 %) عام 2004 انخفض الى (33.8%) عام 2020، وكان انخفاضه بشكل مستمر ويعزى ذلك التراجع في الإسهام الى تنامي اسهام الائتمان النقدي بشكليه العام والخاص ناهيك عن النمو السلبي للائتمان التعهدي لاسيما خلال السنوات(2014-2018) وقد كان اسهام الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام من اجمالي الائتمان التعهدي أي الممنوح الى الحكومة والمؤسسات العامة نحو(76 %) في عام 2011 وهو الاكبر من اسهام الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان التعهدي والبالغ نحو(24%) في العام المذكور نفسه، على الرغم من ان عدد المصارف الحكومية يشكل نسبة (9.2 %) من اجمالي عدد المصارف ، وهذا ما يمكن ايعازه الى ثقة الجمهور، ومن ثم يمكن القول ان تركز الائتمان التعهدي لدى المصارف الحكومية يكشف عن اثرها في السيطرة على القطاع المصرفي وهي نتيجة طبيعية لشبكة الفروع المنتشرة في انحاء العراق وسهولة الوصول الى خدماتها فضلاً عن دورها التنموي بزيادة الائتمان مقارنة بمصارف القطاع الخاص والنوعية المصرفية للمصارف الحكومية التي تقدمها للجمهور عن طريق وسائل الاعلام[1] أما من حيث اتجاهات نمو الائتمان التعهدي فكان في حالة تقلب واضحة بين النمو السلبي والنمو الايجابي خلال مدة البحث والتي ادت بوصفها حصيلة لتلك المدة متوسطاً سلبياً في النمو بلغ نحو(2.1-%) وهي نتيجة طبيعية لما حصل خلال السنوات (2014-2018) والتي اتسمت بظروف امنية غير مستقرة جراء سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية والتي اسهمت بتحديد او تقويض تطور القطاع الخاص المحلي .

[1] البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، 2020، ص40.

جدول (6)

الائتمان التعهدي في القطاع المصرفي في العراقي للمدة (2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام	الاسهام النسبي %	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص	الاسهام النسبي %	اجمالي الائتمان المصرفي التعهدي	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي	اسهام الائتمان النقدي/اجمالي الائتمان المصرفي %
2004	4840	97	123	2.5	4963	-	825	161.5
2005	7367	94	455	5.8	7822	57.6	1717	455.5
2006	7002	95	310	4.2	7312	-6.5	2665	274.3
2007	6420	86	964	13.0	7384	0.9	3459	213.4
2008	11178	85	1825	14.0	13003	76.0	4596	282.9
2009	27309	70	11559	29.7	38868	198.9	5690	683.0
2010	28106	73	10093	26.4	38109	-1.9	11722	325.1
2011	29537	76	9495	24	39032	2.4	59385	65.7
2012	30702	70	13473	30	44174	13	72613	60.8
2013	38357	71	15310	29	53667	21	83619	64.2
2014	35725	70	15183	30	50908	-5	85031	59.9
2015	26383	65	14150	35	40533	-20	77286	52.4
2016	20343	61	12939	39	33282	-18	70462	47.2
2017	17573	64	10078	36	27651	-17	65604	42.1
2018	16320	64	9016	36	25337	-8	63824	39.7
2019	16288	64	8982	36	25270	0	67323	37.5
2020	16445	65	9005	35	25450	1	75268	33.8
المتوسط		39.4		19.4		-2.1		29.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ولدى المقارنة بين الائتمان المصرفي النقدي والائتمان المصرفي التعهدي خلال مدة البحث يلاحظ ان الائتمان المصرفي النقدي كان يحتل في متوسط مدة البحث نحو 70.4% والنسبة الأكبر مقارنة واسهام الائتمان النقدي الى اجمالي الائتمان المصرفي.

المطلب الثاني: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء بعض المؤشرات المصرفية في العراق.

اولا: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر رأس المال والاحتياطيات الى الموجودات

ان ارتفاع رأس المال والاحتياطيات لدى المصارف غالباً ما يؤدي الى قدرة الجهاز المصرفي على امتصاص الصدمات النقدية ولكنها بالوقت نفسه ترتبط بعلاقة عكسية مع فاعلية الائتمان المصرفي، نظراً لأن ارتفاع النسبة تحدد القدرة على منح الائتمان ، وفي العراق ينتج من الجدول (7) ان نسبة رأس المال الى الموجودات بلغت في متوسط مدة البحث(2004-2020) نحو 5.1% وهي في حالة تذبذب ،فبعد ان بلغت نحو (0.1%) علم 2004 ازدادت لتصل الى 12.7% عام 2020 وكانت ادنى نسبه هي (0.1 %) عام 2004 واعلى نسبه هي (12.9%) عام 2017 ويعزى ذلك الى التوجه نحو زيادة رأس المال والاحتياطيات مقارنة بالتغير في حجم الموجودات المصرفية ،الأمر الذي يستنتج منه ان هناك ضعفاً في فاعلية الائتمان المصرفي على التأثير في النشاط الحقيقي.

جدول (7)

مؤشري (الائتمان النقدي / الموجودات، و راس المال /الموجودات) في العراق للمدة(2004-2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الموجودات المصرفية	اجمالي الائتمان النقدي المصرفي	اجمالي راس المال المصرفي	اجمالي الائتمان النقدي المصرفي/الموجودات المصرفية %	اجمالي راس المال المصرفي/ الموجودات المصرفية %
2004	166801	825	244	0.5	0.1
2005	213203	1717	659	0.8	0.3
2006	253454	2665	899	1.1	0.4
2007	282180	3459	1210	1.2	0.4
2008	307195	4596	1830	1.5	0.6
2009	334236	5690	2311	1.7	0.7
2010	363360	11722	2848	3.2	0.8
2011	143878	20353	4054	14.1	2.8
2012	128200	28439	5876	22.2	4.6
2013	142140	29952	7663	21.1	5.4
2014	150207	34123	9081	22.7	6.0
2015	136234	36753	10148	27.0	7.4
2016	132614	37180	11739	28.0	8.9
2017	111285	37953	14341	34.1	12.9
2018	122995	38487	15001	31.3	12.2
2019	133090	42053	15351	31.6	11.5
2020	138469	49818	16778	36.0	12.1
المتوسط				16.4	5.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ثانيا: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر الائتمان النقدي الى الموجودات

يتضح من الجدول (7) السابق، ان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الموجودات تتجه نحو الزيادة ،فبعد ان بلغت نحو(0.5%) عام 2004 ازدادت لتصل الى نحو(36%) عام 2020 على اثر الزيادة المتسارعة في اجمالي الائتمان النقدي المصرفي مقابل الزيادة المتباطئة بجانب الموجودات المصرفية ،وهو امر يدل على ان هناك تطوراً في فاعلية الائتمان المصرفي فكلما ازدادت هذه النسبة كلما ارتبطت بعلاقة طردية مع فاعليه الائتمان المصرفي بالنظر لزيادة النمو في الائتمان الممنوح سواء للقطاع العام ام للخاص.

ثالثا: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر نسبة السيولة

ويمكن الحصول عليها من خلال نسبة اجمالي الائتمان النقدي المصرفي الى اجمالي الودائع المصرفية ، وفي هذا الصدد تعد السيولة (liquidity) بانها القدرة المصرفية مواجهة التزامات المصرف المالية ،فكلما انخفضت هذه النسبة كلما اسهمت بفقدان الثقة لدى العملاء بالمصارف وبالتالي تعرض المصارف الى مشاكل مالية [1]، وقد حددت هذه النسبة معيارياً بـ (75%) كحد اعلى و(30%) كحد ادنى[2]اذ يتضح من الجدول (8) ان نسبة السيولة تتجه نحو الزيادة خلال مدة البحث ،فبعد ان بلغت نحو (9.6%) عام 2004 ازدادت لتصل الى (58.7%) عام 2020 وهي لن تتجاوز النسبة المحددة لحد اعلى (70%) من قبل البنك المركزي ، وهي استناداً الى ذلك دون النسبة المعيارية العليا (70%) وتعكس قدرة المصارف التجارية على توظيف اموالها المتاحة والتي يمكن الحصول عليها من الودائع[3] ويستنتج من ذلك ان المصارف التجارية ذات فاعلية منخفضة في القدرة على الائتمان نظرا لان النسبة كانت مرتفعة بعض الشيء، ولم تعد ضمن النسبة المقررة قانونياً كحد ادنى (30%)، نظرا لأن ارتفاع السيولة المصرفية فوق النسبة المقررة قانونياً (30%) لا تعني أن المصارف تتمتع بانخفاض في المخاطرة بقدر ما هو تعطيل للعملية الاستثمارية أي ان الموارد لا تلبي الاستخدامات[4]

---

[1] احمد حسين بتال ، قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤثراتها الاستقراء المالي ، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي ، مجلة اقتصادية الاعمال للبحوث التطبيقية ، العدد الخاص، الجزء 2 ايلول،2010 ، ص38.54،

[2] حسن حازم لفتة ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق للمدة (2004-2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 25،العدد113، 2019 ،ص37 .

[3] البنك المركزي العراقي ،مصدر سابق ،2018 ، ص 40.

[4] حسن حازم لفته 2019 ، مصدر سابق ، ص79.

جدول (8)

مؤشري (نسبة السيولة، والائتمان المصرفي النقدي الخاص الودائع المصرفية) في العراق للمدة (2020-2004)

مليار دينار، نسبة مئوية

السنة	اجمالي الودائع المصرفية	الائتمان النقدي المصرفي	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان المصرفي النقدي/ الودائع المصرفية	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/ الودائع المصرفية
2004	8620	825	620	9.6	7.2
2005	10770	1717	950	15.9	8.8
2006	16928	2665	1881	15.7	11.1
2007	26189	3459	2387	13.2	9.1
2008	34525	4596	3978	13.3	11.5
2009	38583	5690	4646	14.7	12.0
2010	47947	11722	8527	24.4	17.8
2011	56157	20353	11365	36.2	20.2
2012	62006	28439	14650	45.9	23.6
2013	68855	29952	16948	43.5	24.6
2014	74073	34123	17745	46.1	24.0
2015	64344	36753	18070	57.1	28.1
2016	62399	37180	18181	59.6	29.1
2017	67049	37953	19452	56.6	29.0
2018	76894	38487	20216	50.1	26.3
2019	82106	42053	21042	51.2	25.6
2020	84924	49818	25867	58.7	30.5
المتوسط				36.0	19.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

1. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

رابعاً: نسبة الائتمان الخاص الى اجمالي الودائع

تشير هذه النسبة الى ان ارتفاعها يدل الى ان النسبة الاكبر من الودائع المصرفية يمكن ان تمول القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقابل انخفاض ما يمنح للقطاع العام[1] وبالعكس فأنها تكون في صالح تمويل القطاع العام ،اذ ان ما يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (8) خلال المدة (2004-2020) كانت في حالة زيادة ،فبعد ان بلغت نسبة نحو(7.2%) عام 2004 ازدادت لتصل الى (30.5%) عام 2020 وبمتوسط للمدة كلها بلغت نحو(19.9%) مما يدل ذلك الى ان ما يذهب من المدخرات المتمثلة بالودائع تمنح ، بنسبة اقل لصالح القطاع الخاص ، وهو امر يستنتج منه ضعف فاعلية الائتمان المصرفي في هذا المجال .

خامساً: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى القروض الكلية

وغالباً ما يشار الى هذه النسبة بمؤشر السلامة المصرفية التي تعتمد في قياسها على معايير مختلفة منها نسبة القروض المتعثرة او المتأخرة التسديد الى القروض الكلية ،اذا ان انخفاضها يدل على سلامة الجهاز المصرفي [2]،وبذلك فأنها تعد مؤشراً ايجابياً على فاعلية الائتمان المصرفي ، في حين ان ارتفاعها يضعف من تلك الفاعلية وعلى عدم سلامة النظام المصرفي [3] ويوضح ايضا مقدار الخسارة المتوقعة بسبب الديون المتعثرة المشكوك في تحصيلها[4] وبالتالي فإنها تؤثر على المركز المالي للمصرف[5]، ويتضح من الجدول (9) ان حجم القروض المتعثرة تتجه نحو الزيادة فقد ازدادت من (0.9) مليار دينار عام 2004 الى (4451) مليار دينار عام 2020 وهي بذلك اسهمت بارتفاع نسبة المؤشر لاسيما في السنوات (2004، 2005) اذ بلغت نحو (227.3%) و (11.2%) على التوالي لكل منها، ثم بالانخفاض في عالم 2006 حتى عام 2012 والاتجاه نحو الزيادة المستمرة وصولاً الى (10.3%) عام 2020 وبمتوسط نسبة للمدة كلها بلغت نحو(19.3%)، ويمكن يعاز هذه الزيادة في القروض المتأخرة التسديد الى ضعف الوضع الامني في العراق ،وانخفاض القدرة المالية للمقترضين، وهبوط قيمه الضمانات ،وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، وهذا ما دعا المصارف الى منح الائتمانات قليلة جداً والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة، والتوجه نحو الاستثمارات الأمنه وخاصة لدى البنك المركزي العراقي

---

[1] حسن كريم حمزة ، العولمة العالمية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة تحليلية للمدة (1985-2007) ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 ، ص23

[2] البنك المركزي العراقي ،مصدر سابق ،2010 ،ص 40

[3] البنك المركزي العراقي ،المصدر نفسه ،2010 ،ص 40

[4] ابراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي ، مصدرسابق، 2010، ص15.

[5] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، تقرير الاستقرار في العراق ، 2020، ص27

واستمرت في تقديم المزيد من الائتمان الأمن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان التطوير صيرفة التجارة الخارجية [1] .

جدول (9)

مؤشري (القروض المتعثرة/اجمالي القروض، والقروض المتعثرة/ الائتمان المصرفي) في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار، نسبة مئوية

السنة	اجمالي القروض المصرفية	الائتمان النقدي المصرفي	القروض المتعثرة	القروض المتعثرة/اجمالي القروض المصرفية	القروض المتعثرة/ الائتمان النقدي المصرفي
2004	0.396	825	0.9	227.3	0.1
2005	0.893	1717	0.1	11.2	0.0
2006	1348	2665	0.1	0.0	0.0
2007	1862	3459	0.2	0.0	0.0
2008	3328	4596	0.2	0.0	0.0
2009	3674	5690	0.2	0.0	0.0
2010	7379	11722	0.3	0.0	0.0
2011	9743	20353	0.5	0.0	0.0
2012	22851	28439	6.5	0.0	0.0
2013	24701	29952	1995	8.1	6.7
2014	28196	34123	2361	8.4	6.9
2015	30297	36753	3080	10.2	8.4
2016	30613	37180	3342	10.9	9.0
2017	30967	37953	4340	14.0	11.4
2018	31128	38487	4880	15.7	12.7
2019	35411	42053	4147	11.7	9.9
2020	43034	49818	4451	10.3	8.9
المتوسط				19.3	4.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: 1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.3-https://cbiraq.org/DataValues.aspx

[1] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، تقرير الاستقرار في العراق ، 2013، ص28

سادساً: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر جودة الموجودات

ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان المصرفي ، اذ ان ارتفاع النسبة يدل على ارتفاع درجة المخاطر التي تنتج جزءاً من القروض والسلف وهي بحد ذاتها سياسة غير مناسبة للمصرف في سياستها الاقراضية[1]، وتؤثر سلباً على فاعلية الائتمان المصرفي ، لذا يتضح من الجدول (9) ، اذ ان النتيجة كانت منخفضة خلال السنوات(2012-2004)، وبالنظر لانخفاض اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي من الطبيعي ان ينخفض حجم القروض المتعثرة ،بينما ازدادت النسبة بعد 2013 التي بلغت فيها نحو(6.7%) وازدادت لتصل الى (12.7%) عام 2018 ثم بالتراجع الى (8.9%) عام 2020، ويعزى ذلك الى زيادة القروض المتعثرة بشكل متسارع مقابل الزيادة بطيئة في حجم الائتمان النقدي المصرفي .

سابعاً: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر تركيز الائتمان المصرفي

من خلال مؤشر تركز الائتمان المصرفي في العراق، ووفقا لمعيار تركزها في اكبر خمسة مصارف، يظهر ان تركزها كان لصالح اكبر خمسة مصارف حكومية وبنسبة (82.9 %) من اجمالي الائتمان النقدي المصرفي في عام 2020، وهي تكشف لنا عن اثر تلك المصارف في السيطرة على القطاع المصرفي ، وتعد هذه نتيجة طبيعية لشبكة فروع المصارف الحكومية المنتشرة في انحاء العراق كافة ، وسهولة الوصول الى خدماتها ، ودورها التنموي عن طريق زيادة الائتمان المصرفي الذي تقدمه مقارنة بمصارف القطاع الخاص ، فضلاً عن التوعية المصرفية للمصارف الحكومية عن طرق الاتصال المختلفة المرئية والموسوعة والخدمات التي تقدمها حتى للمتقاعدين عن طريق منحهم سلفاً[2]، ويستنتج منه ضعف فاعلية الائتمان النقدي الخاص بالمصارف الخاصة على التأثير في النشاط الاقتصادي نظرا لضعف التوعية المصرفي وانعدام ثقة الجمهور بها مقارنة والمصارف الحكومية.

---

[1] احمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل، استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة(2011-2016) مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد44 ، ج1، 2018.

[2] البنك المركزي العراقي، مصدر سابق ،2020، ص42

المبحث الثالث

تحليل اتجاهات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)

المطلب الأول: تحليل اتجاهات التضخم في العراق للمدة (2004–2020)

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية والأمراض الخطيرة التي تعصف باقتصاديات البلدان المختلفة سواء كانت المتقدمة ام النامية، والتي تحدث في اقتصاداتها اختلالات هيكلية لاسيما ما حصل في سبعينات القرن الماضي،[1] ويوصف بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويؤدي الى تدهور القوة الشرائية للنقود، وهذا التدهور في قيمة النقود يؤدي إلى زيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة، والعجز بدوره يفاقم من معدلات التضخم بسب طرق التمويل المتبعة [2]، فضلا عن انه من اهم المعوقات التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي لما ينجم عنه من اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة [3]. والعراق يوصف فيه التضخم بانه ظاهرة مركبة نتيجة عوامل متعددة تتجسد بإخفاق عملية اعمار البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية وارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري، فضلا عن الالتزام بتوجيهات صندوق النقد الدولي بالنظر لتقليص الدعم الحكومي في بعض السلع، وهو امر سبب الارتفاع في أسعار هذه السلع لاسيما المشتقات النفطية منها[4]، ويمكن الحصول على معدل التضخم من خلال الصيغة الآتية [5] :

معدل التضخم= {الأسعار في السنة الحالية – الأسعار في السنة السابقة)/ الأسعار في السنة السابقة}*100

---

[1] منير اسماعيل ابو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2011، ص272.

[2] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة ، 2013 ، ص 37

[3] عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، 1990، ص632.

[4] فلاح خلف الربيعي، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العرق للاطلاع الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقصائية، بغداد، 2006ص 34.

[5] سامر عبد الهادي، وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2013، ص196

إذ ما شهدته مرحلة ما بعد عام 2004 لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والتحولات الاقتصادية متمثلة باستقلالية البنك المركزي العراقي من ارتفاع في معدلات التضخم، اذ تشير البيانات الواردة في الجدول (10) انها بلغت نحو (27%) عام 2004 وازدادت الى نحو (37%) عام 2005 ثم الى(53.2)% عام 2006 على اثر ارتفاع الرقم القياسي للأسعار من (49.9) عام 2005 الى (76.4) عام 2006، ثم سجل معدل التضخم تراجعا ليصل الى (30.8%) في عام 2007 ، ونظرا لتوقف ارتفاع بعض أسعار السلع لاسيما المشتقات النفطية التي اثرت سلبا في المستوى المعيشي للمواطنين[1]، ونظرا لإجراءات السياسة النقدية من خلال نافذة بيع العملة ما بعد عام 2008 وتحقيق الاستقرار في الجانب الامني [2] سجل معدل التضخم انخفاضا بلغ نحو(2.8-%) في عام 2009، ثم حافظ المعدل على مستويات منخفضة حتى عام 2010 ليبلغ نحو2.4% وكان ذلك يعود بالأساس الى دور السياسة النقدية بالحفاظ على سعر صرف يتسم بالثبات النسبي لاسيما بعد استخدام مزاد العملة، ثم بعد ذلك ارتفعت نسبة التضخم لتصل الى نحو(6.1 %) في عام 2012 إلى معدل نمو يبلغ (6.08) بسبب الظروف الاقتصادية، ولكنه سرعان ما عاود للانخفاض في عام 2013 ليبلغ نحو (1.9%)، واستمر بالانخفاض خلال السنوات(2015-2019) ليحقق معدلاً سلبياً بلغ نحو(0.2-%) عام 2019 ، ومن ثم بالوصول الى معدل تضخم بلغ نحو(0.6 %) في عام 2020، وهو امر يعكس نجاح السياسة النقدية في العراق من خلال كبح جامح للتضخم والمحافظة على استقرار مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرف العملة الوطنية مقابل أسعار صرف العملات الأخرى.

---

[1] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام 2007، ص 10-11.

[2] البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، 2010، ص45 .

جدول (10)

تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

نسبة مئوية

السنة	الرقم القياسي للأسعار 2007 =100	معدل التضخم %
2004	36.4	27
2005	49.9	37
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	2.7
2009	122.1	-2.8
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148	1.4
2016	148.1	0.5
2017	148.4	0.2
2018	149	0.4
2019	148.7	-0.2
2020	149.6	0.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

وبهدف التعرف على تطور التضخم بالإمكان استعراضه من خلال معامل الاستقرار النقدي[1] الذي يوضح ظاهرة التضخم او الانكماش جراء الائتمان المصرفي لاسيما في الاقتصاديات النامية، وهو ما يعرف بالمنهج النقدي لصندوق النقد الدولي، اذ ان تساوي معدل التغير في وسائل الدفع مع معدل التغير في اجمالي الناتج فان الأسعار ستكون مستقرة ويتحقق الاستقرار النقدي ولا يوجد اي دلالات للتضخم، اما اذا زادت وسائل الدفع عن حجم الناتج فان ذلك سيؤدي الى بروز الضغوط التضخمية وحدوث اختلال نقدي داخل الاقتصاد ، وبالعكس عندما تنخفض كمية وسائل الدفع عن حجم المعاملات ستنخفض الأسعار ومن ثم انعدام الاستقرار النقدي ، ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة الاتية[2].

معامل الاستقرار النقدي = (نسبة التغير في الائتمان المصرفي /نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) [3].

اي إن معدل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي خلال مدة زمنية معينة بمقدار يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي ثم الضغط على الأسعار باتجاه الزيادة، ولتحقيق الاستقرار النقدي يتطلب التوازن في العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي[4] .اذ يتضح من خلال الجدول (11) ان معامل الاستقرار النقدي خلال المدة (2004-2020) يشير الى حالة من عدم الاستقرار النقدي في بعض السنوات خلال المدة قيد التحليل، فقد بلغ فيها نحو أعلى من الواحد الصحيح ، وكان ادناه نحو(5.3-) عام 2014 واعلاه نحو (4.4) في عام 2010. وقد اختلفت حدة التضخم خلال السنوات المدروسة، اذ يتضح ارتفاع نسبة التغير في الائتمان المصرفي كانت اعلى منها مقارنة مع نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الا انه في متوسط مدة البحث كان نحو(0.6) وهو اقل من الواحد وهنا تعني ان هناك حالة من انعدام الاستقرار النقدي وبالتالي وجود ضغوط تضخمية.

---

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، طبعة معدلة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 249

(2) المصدر نفسه، ص 249

(3) تشير قيمة المعامل، اذا كانت قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح فإنها يشير الى وجود استقرار نقدي، واذا كانت قيمة المعامل اكبر من الواحد او اقل منه، فإنها تعني انعدام الاستقرار النقدي مع وجود ضغوط تضخمية او انكماشية، للمزيد من التوسع انظر في ذلك: صلاح محمود حسين ، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي (1397 – 1403 هـ) ، مجلة جامعة الملك سعود ، الرياض، 1998، ص169.

(4) حمزة محمود الزبيدي، مصدر سابق ، 2002، ص249-250 .

جدول (11)

معامل الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (2004-2020)

مليار دينار ، نسبة مئوية

السنة	GDP بالأسعار الجارية	نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الائتمان النقدي المصرفي	نسبة التغير في الائتمان النقدي المصرفي	معامل الاستقرار النقدي
2004	53235.4		825		
2005	73533.6	38.13	1717	108	2.8
2006	95587.95	29.99	2665	55	1.8
2007	111455.8	16.60	3459	30	1.8
2008	157026.1	40.89	4596	33	0.8
2009	130643.2	-16.80	5690	24	-1.4
2010	162064.6	24.05	11722	106	4.4
2011	217327.1	34.10	20353	74	2.2
2012	254225.5	16.98	28439	40	2.4
2013	273587.5	7.62	29952	5	0.7
2014	266332.7	-2.65	34123	14	-5.3
2015	194681	-26.90	36753	8	-0.3
2016	196924.1	1.15	37180	1	0.9
2017	221665.7	12.56	37953	2	0.2
2018	268918.9	21.32	38487	1	0.0
2019	276157.9	2.69	42053	9	3.3
2020	219768.8	-20.42	49818	18	-0.9
المتوسط		11.21		33	0.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة

2- https://cbiraq.org/DataValues.aspx

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2020)

يعد الناتج المحلي الإجمالي واحداً من المؤشرات المهمة لمتابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية سواء كانت متوسطة الأجل ام طويلة الأجل، ويمكن من خلاله قياس كمية السلع والخدمات في بلد ما في فترة زمنية معينة، فضلا عن كونه واحدً من المقاييس المهمة والشاملة لقياس اداء الاقتصاد سواء في البلدان المتقدمة أم النامية وواحدا من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد حظي باهتمام كبير في الادب الاقتصادي وبمختلف المذاهب والمدارس الاقتصادية [1]، كما يمكن من خلال النمو الاقتصادي تفسير العديد من المشاكل والظواهر الاقتصادية التي تعاني منها البلدان والمجتمعات كالتضخم والبطالة والركود، وما إلى ذلك من مشاكل[2]، فضلا عن اهمية استعمال الناتج المحلي الإجمالي بشكل واسع من قبل الاقتصاديين لقياس التباطؤ الاقتصادي وكمقياس متري لمستوى المعيشة الاسمي بوصفه يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية باختلاف أنواعها التي تنتج في دولة ما محلياً خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة [3].

اذ يتضح من الجدول (12) إن معدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية كانت متقلبة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسة والأمنية التي تعرض لها البلد خلال مدة البحث (2004-2020)، فقد أرتفع بالأسعار الجارية من 53235.4 مليار دينار عام 2004 الى 219768.8 مليار دينار عام 2020 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو(11.21) % خلال المدة (2004-2020) ، فقد بلغ وفي ادنى معدل له نحو(26.90-%) في عام 2015 واعلاه كان نحو40.89 % في عام 2008 ، وبعد استبعاد اثر التضخم من المدة كلها قيد التحليل، فانه ازداد بالأسعار الثابتة وفق سنة اساس(2007=100)[♣] من (101845,3) مليار دينار عام 2004 الى (188112.3) مليار دينار عام 2020 وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها (2004-2020) بلغ نحو (4.08%) وهو أقل مما هو بالأسعار الجارية ب (7.13) نقطة مئوية.

---

[1]CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology, P142.

[2]خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مصدر سابق ، 2001، ص 106.

[3]باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 23 ، العدد 96 ، ص 282

[♣]جرى استخراج الناتج بالأسعار الثابتة باستخدام الصيغة الاتية: (الناتج بالأسعار الثابتة = الناتج بالأسعار بالجارية مقسوم على الرقم القياسي لسنة 2007)

جدول (12)

تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي ونموه في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار، نسبة مئوية

السنة	GDP بالأسعار الثابتة 100=2007	النمو السنوي %	GDP بالأسعار الجارية	النمو السنوي %
2004	101845.3		53235.36	
2005	103551.4	1.68	73533.6	38.13
2006	109389.9	5.64	95587.95	29.99
2007	111455.8	1.89	111455.8	16.60
2008	120626.5	8.23	157026.1	40.89
2009	124702.1	3.38	130643.2	-16.80
2010	132687	6.40	162064.6	24.05
2011	142700.2	7.55	217327.1	34.10
2012	162587.5	13.94	254225.5	16.98
2013	174990.2	7.63	273587.5	7.62
2014	178951.4	2.26	266332.7	-2.65
2015	183616.3	2.61	194681	-26.90
2016	208932.1	13.79	196924.1	1.15
2017	205130.1	-1.82	221665.7	12.56
2018	210532.9	2.63	268918.9	21.32
2019	211789.8	0.60	276157.9	2.69
2020	188112.3	-11.18	219768.8	-20.42
المتوسط		4.08		11.21

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

واستنادا الى ذلك، ان البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي سواء بالجارية ام بالثابتة شهدت بعض التقلبات على اثر التقلبات في اسعار النفط الخام العالمية وزيادة الانتاج منه ، فضلا عن طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق لاسيما بعد تحسن اسعار النفط وتصدير النفط الخام بعد عام 2008 ازداد معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة من (1.68 %) عام 2005 الى (8.23 %) في عام 2008 وانخفض بعد ذلك في عام 2009 ليبلغ نحو3.38 % وصولا الى تحقيق معدل نمو سلبي بلغ نحو (1.82-%) عام 2017 ثم الى (11.8%) عام 2020. ويعزى السبب في ارتفاع معدل النمو الى (8.23%) في عام 2008 بالمقارنة مع معدله البالغ نحو (1.89%) في عام 2007 الى ارتفاع اسعار النفط، اذ ازدادت عائدات النفط الخام نتيجة الارتفاع في كميات النفط المصدرة وارتفاع سعر برميل النفط والى التحسن النسبي في الوضع الامني الذي انعكس ايجابا في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية[1]، بينما كان سبب انخفاضه الى 3.38 % في عام 2009 يعزى الى تأثر الاقتصاد العراقي بتداعيات الازمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض اسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد النفطية، بينما يوعز سبب ارتفاعه الى 13.94% في عام 2012 الى تحسن الوضع الاقتصادي للبلد وفتح الحدود امام الصادرات والاستيرادات فضلا عن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ناهيك عن ارتفاع اسعار النفط[2]. وعلى اثر دخول تنظيم داعش الارهابي وسيطرتهم على بعض المحافظات العراقية لاسيما المتمثلة بالمناطق الغربية واستحواذهم على معظم الاراضي الزراعية وأبار النفط ناهيك عن زيادة الانفاق العسكري على اثر الحرب على هذا التنظيم الارهابي الذي الحق الضرر في الاقتصاد غير النفطي ايضا من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل الحركة التجارية وتدهور ثقة المستثمرين.

---

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008، ص18

[2] اطياف عصام حسين الجبوري، قياس اثر الارتداد الزمني في تفسير مسار دالة الاستهلاك في العراق ، دراسة تطبيقية للمدة (1997 – 2012)رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، العلوم المالية و النقدية، 2012، ص49 .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي في (النمو الاقتصادي، والتضخم) في العراق للمدة (2004-2020)

تمهيد :

يهتم الاقتصاد القياسي بأهمية كبيرة باستخدام الاساليب الكمية في قياس وتقدير معالم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتحليلها سواء احصائيا ام اقتصاديا التي من خلالها يجري اثبات افتراضات النظرية الاقتصادية للوصول الى نوع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبهدف الحصول على التقديرات الكمية من خلال بناء وتوصيف النماذج القياسية لاختبار تلك العلاقات ، وعلى هذا الاساس جاء هذا الفصل ليتضمن مجموعة من المعادلات والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية على قائمة على اختبارات قياسية عدة بعد بناء وتوصيف النماذج القياسية لها، وقد تضمن ثلاثة مباحث، خصص الاول للاطار العام النظري للأساليب القياسية، وجاء المبحث الثاني فيه لتوصيف النموذج القياسي وبنائه، بينما خصص المبحث الثالث لتقدير النموذج المستخدم وتحليل نتائجه في اطار النظرية الاقتصادية.

المبحث الاول

الاطار النظري للأساليب القياسية.

المطلب الاول: **اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية**:.Time Series and Stability Test

ويقصد بها هو عدم اتجاه خصائص السلسلة الزمنية الى الارتفاع او الانخفاض خلال المسار الزمني ، أي تتذبذب حول وسط حسابي ثابت عبر الزمن . وقد اصبح هذا الاختبار شرطاً رئيساً لدراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها، والهدف منه هو لمعرفة الاتجاهات العامة للسلاسل فيما اذا كانت المتغيرات ساكنة ام غير ساكنة، ويجري هذا الاختبار ايضا للتعرف على الاتجاهات العامة لتلك السلاسل وامكانية الاستفادة منها في عمليات التنبؤ من جهة أخرى، ويجري التركيز في ضوئها على ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة او غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، الأمر الذي يؤدي الى ما يسمى بظاهرة الانحدار الزائف (SpuriousRegression) للمتغيرات المراد اختبارها، وتكون البيانات مستقرة في حالة استقرارها افقيا على المحور السيني الذي يسمى ايضا بمحور الزمن أو في حالة التذبذب على وسط حسابي ثابت ومستقل نوعا ما، وتكون غير مستقرة (Non-Stationary) في حالة احتوائها على الاتجاه الزمني ، وعليه ان الاستقرارية ضرورية عند دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، فان لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإن النتائج التي يتم الحصول عليها غير سليمة وغير منطقية [1]

اذ ان وجود مشكلة مثل الانحدار الزائف[*] (SpuriousRegression) ، ان هذه السلاسل قد لا تعطي المعنى الحقيقي للنتائج ولا يبنى عليها تفسير اقتصادي واضح وان كانت اختبارات (t,f) وقيمة R^2 تعطي نتائج جيدة[2].

---

[1] أحمد حسين بتال، سراب عبد الكريم و مطر ، أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية ، تحليل أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة للمدة (2005-2015)، مجلة غزة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 25 ، العدد 2، 2017، 105.

[*] الانحدار الزائف يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.

[2] زكية احمد مشعل وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23،العدد1، تموز، 2007 ، ص16.

وهناك نوعان من تلك السلاسل الزمنية غير المستقرة او (غير الساكنة) وهي :

1. السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع TS(Tendance Stationnaire): وتحتوي على اتجاه عام بسياق عشوائي مستقر، ويستخدم في اعادتها في الغالب طريقة المربعات الصغرى لكي تكون مستقرة[1].

2. السلاسل زمنية غير المستقرة من نوع Ds(Difference Stationnaire): وهي سلاسل زمنية غير مستقرة ولها اتجاه عام، وتستخدم معادلة الفروق واعادتها لتكون مستقرة ، ويعد هذا النوع من السلاسل اكثر انتشارا من النوع الآخر، وغالباً ما تستخدم الفروق لكي تكون مستقرة ، ويتميز هذا النوع عندما تكون هناك صدمة ما في لحظة معينة تنتج انعكاسات بشكل مستمر ومتناقص في السلسلة الزمنية[2].

ويشترط في استقرار السلاسل مستقرة مجموعة شروط من اهمها ما يأتي[3]:الخصائص الآتية[4]:

1. ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

Mean: $E(Y_t) = \mu$ 1

2. ثبات التباين عبر الزمن.

Variance: $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$ 2

3. قيمة التباين بين فترتين زمنيتين (Y_1,Y_2) يعتمد فقط على المسافة او الفجوة بين الفترتين الزمنيتين وليس المدة الزمنية الحقيقية التي تم حساب التباين فيها.

Covariance: $Yk = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$.....3

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2005، ، ص648.

(2) شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية،17-18 مارس 2008، ص 22.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مصدر سابق، ص648.

(4)Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, New York, 4th edition,TataMcGraw-Hill, p797.

(k): فترة الابطاء لتلك الخواص المهمة في تحديد اتجاه السببية بين السلاسل الزمنية، وعدم توفر صفة الاستقرار بين قيم السلاسل الزمنية غالباً ما يعني وجود اتجاه عام بالتزايد او التناقص (انحدار زائف).

ويعد اختبار جذر الوحدة للسكون (The Unit Root Test) من أبرز الاختبارات استعمالا في تحديد سكون السلاسل الزمنية، اذ تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة عند احتوائها على مشكلة جذر الوحدة، و تكون السلاسل مستقرة عند خلوها من مشكلة جذر وحدة، وتوجد اختبارات متعددة لقياس جذر الوحدة إلا أن أكثرها استعمالا هو اختبار ديكي فولر ، و فيليبس بيرون التي من خلالها بالإمكان التعرف على استقراريه السلسلة ودرجة تكاملها، ويمكن توضيحها بما يأتي:

وفي هذا المجال هناك اختبارات عديدة لجذر الوحدة(The Unit Root Test)التي يمكن من خلالها التعرف على استقراريه السلسلة ودرجة تكاملها ومنها :

اولاً: اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller (ADF.

يعد اختبار (ديكي – فوللر) المطور صيغة محدثة من اختبار ديكي _ فوللر البسيط (1979)، ففي عام (1981) طور كل من ديكي وفوللر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة وسميت باختبار ديكي فوللر الموسع[1]، وهو اختبار يتجاوز ما يحتويه الاختبار السابق من سلبيات في صيغته نظرا لعدم اهتمامه بمشاكل الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، فضلا عن ان هذا التطوير يتضمن عددا معينا من فروقات المتغير التابع في دالة الاختبار[2].ويعمل اختبار (ADF) المطور باستخدام طريقة المربعات الصغرى ورى اعتماده في التحليل القياسي بوصفه الافضل

---

[1] صفاء يونس الصفاوي و مزاحم حمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 14,2008، ص18.

[2] a. Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, op. cit,p221 b. D.A.Dickey & W.A.Fuller, op. cit, p 1057-1071 .

وقد استند هذا الاختبار الى ثلاث معادلات هي[1]: [2]

1. المعادلة الاولى بدون حد ثابت وإتجاه زمني وهي[3]:

$$\Delta y_t = (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

2. المعادلة الثانية مع حد ثابت وبدون إتجاه زمني، وهي:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

3. المعادلة الثانية مع حد ثابت وإتجاه زمني، وهي:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

إذ إن: α تعني الحد الثابت، وt تعني الاتجاه الزمني، اما k تعني مدة الإبطاء، في حين تعني Yt السلسلة الزمنية للمتغير، بينما تشير Vt الى المتغير العشوائي، و Δ تشير الى الفرق الاول للسلسة الزمنية.

وهنا فقد أصبحت (Vt) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بخاصية الضوضاء الأبيض (Whitenoise)، ولضمان الاستقرار في المتغير العشوائي (Vt) واخفاء مشكلة الارتباط الذاتي فان ذلك يتطلب القيام بتحديد المديات المثلى للتباطؤ الزمني (K) باستخدام معايير مثل أكايك (AIC :Akaike Information Criterion). [4]

كما ان هذه الصيغ جميعها تأخذ الفرضيتين الآتيتين:

(فرضية العدم : $I_0 : \lambda = 0$)

(الفرضية البديلة : $I_1 : \lambda > 0$)

وبالإمكان قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية في حالة ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، أما في حالة السلسلة غير المستقرة واحتوائها على جذر الوحدة فانه لابد من قبول

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2005 ،ص658-660.

(2) حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للنشر، كربلاء، 2017، ص396-397.

(3) c.Enders. Walter, op. cit,P. P 256-258

(4) عايد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر، 9 العدد 27، 2005، ص19-20 .

الفرضية العدمية ورفض البديلة، وبهذا تكون السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة مستقرة في مستواها الأصلي ولاتتمتع بجذر الوحدة وبالتالي تصبح متكاملة من الدرجة (0) ~ I ، في حين ان السلسلة تصبح متكاملة ومن الدرجة (1) ~ I وذلك عندما يمكن تحقق سكونها عند الفرق الاول (Difference) ومتكاملة من الدرجة (2) ~ I في حالة أخذ فرقها الثاني، وعليه فان متغيرات السلاسل تكون غير مستقرة إلا بعد القيام بأخذ فرقها الاول أو الثاني[1].

ثانياً: اختبار فليبس – بيرون (PP) PhiliPs – Perron.

جرى تطوير هذا الاختبار من قبل فليبس – بيرون (PP) PhiliPs – Perron بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع بهدف تحسين معالجة مشكلة الارتباط الذاتي، فضلا عن ان له قدرة اختبارية أفضل في حالة العينات صغيرة الحجم[2].

وبموجب هذا الاختبار يمكن التخلص من الآثار التي يتركها الارتباط الذاتي في بواقي معادلة الاختبار لجذر الوحدة ،ويأخذ بالحسبان مدى وجود الارتباط من عدمه في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية المطلوب اختبارها باستخدام الاسلوب اللامعلمي الاحصائي (Non Parametrique) ، لاسيما عند اخذ الفرق الأول وشمول السلسلة بمتوسطات غير مساوية للصفر وذلك عند الاعتماد على القيم الجدولية لـ(t) حتى يمكن عد تلك السلسلة مستقرة وذلك عندما تكون قيمة(t) المحسوبة للمعلمة(B) اكبر من الجدولية[3] او من خلال إجراء تعديل معلمي لتباين الأنموذج، فضلاً عن أنه يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويأخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي وتصحيحه ، وهذا لا يوجد في اختبار(ADF) السابق ذكره والذي يستخدم الطريقة المعيارية، فضلا عن الاخير (p.p) لا يحتوي على القيم المتباطئة للفروق، لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا وغير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية.

وهو من الاختبارات المهمة من اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية ويختلف اختبار ديكي فوللر الموسع عن هذا الاختبار بوصفه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ بالاعتبار في الفروق الأولى في السلسة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (P.P) ويعتمد على معادلة

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، مصدر سابق، ص658.

[2] احمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد13، ص24.

[3]Gujarati , D. N. Basic Economitrics , 4th ed , New York , McGraw-Hill Companiesm , 2004, P218

ديكي فوللر البسيط (DF) باستثناء الصيغة الاولى تكون بدون حد ثابت واتجاه ، وايضا يسمح بوجود متوسط حسابي لا يساوي صفرا واتجاه خطي للزمن[1]

$$\Delta y_t = a_1 + py_{t-1} + \sum 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 + py_{t-1} + \sum t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

اذ ان : Δ تعني الفروق الاولى

t: الزمن

y_{t-1} : القيم المتباطئة للمتغير المدروس لمدة واحدة

$\sum 1$: المتغير العشوائي

وبموجب هذا الاختبار يمكن التخلص من الآثار التي يتركها الارتباط الذاتي في بواقي معادلة الاختبار لجذر الوحدة ، وما جاء في هذا الاختبار لا يوجد في اختبار(ADF) السابق والذي يستخدم الطريقة المعيارية، فضلا عن ان اختبار (p.p) لا يحتوي على القيم المتباطئة للفروق ، لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، ويرى في ضوء هذا الاختبار التحقق من جذر الوحدة وذلك من خلال فرضية العدم (H_0: β=1) التي تنص على ان السلسلة الزمنية أي غير ساكنة، ومن خلال الفرضية البديلة (H_1: β<1) التي تشير الى ان السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة أي انها ساكنة، يجري التحقق في ذلك من خلال قيمة (P-value) فاذا كانت قيمة (P-value) أكبر من (5%) فانه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة أي انه السلسلة الزمنية غير ساكنة، اما إذا كانت قيمة (P-value) اقل من (5%) فان يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي ان السلسلة الزمنية ساكنة[2].

ثالثا: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test).

وهو اختبار يتطلب القيام به قبل البدء بعملية تقدير النموذج القياسي بين المتغيرات المختلفة، بهدف تجنب حالات التقدير الزائف، وهو عملية تلازم تكون بين سلسلتين زمنيتين (X_t) و(Y_t) او اكثر ، وفي حالة حدوث اي تقلبات في تلك السلاسل فإنها تؤدي الى الغاء التقلبات الاخرى وتجعل من النسبة بين قيمها ثابتة من خلال الزمن، وفيما لو اخذت بيانات السلاسل على انفراد فإنها تكون

---

[1] ليلى بديوي خضير مطوق، الصدمات النقدية واثرها في سعر الصرف لمصر والعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013، ص130-131 .

[2] Ben Vogelvang, Econometrics: Theory and Application With Eviews , Pearson Education, USA, 2005, p254-255

غير مستقرة، وبالعكس تكون مستقرة فيما لو اخذت بوصفها مجموعة واحدة [1]. وهذا يعني ان العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين المذكورين تكون معنوية عندما يكون حد الخطأ المقدر مستقراً وعند الدرجة صفر $u_t \sim I(o)$ ولا يعاني من حالة جذر الوحدة وبعد التأكد من ان بيانات السلاسل للمتغيرات الاساسية مستقرة [2]

وان إجراء التكامل المشترك متعدد المتغيرات في هذا المجال تكون فيه السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة متكاملة (Integration) ومن الرتبة نفسها، وهنا لا بد من التأكد من مدى وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات بعد اختبار التكامل المشترك، وعلى الرغم من الانحرافات التي تحصل في الأجل القصير بين السلاسل فانه لا يوجد ضمان لاتصاف السلاسل المتكاملة وبالرتبة نفسها بالتكامل المشترك[3]،ولما كان اختبار انجل- كرانجر (Engle-Granger:1987) بوصفه ممثلا لاختبارات التكامل المشترك والذي يتبنى متغيرين فقط وان السلسلة فيه لمدة طويلة زمنيا[4] من جانب ، وان اختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen – Juselius:1990) يتبنى اكثر من متغيرين والبحث عن ما يسمى بالتكامل المشترك والفريد من جانب اخر ، والتي تتطلب بان تكون المتغيرات من الدرجة نفسها، فعندها لا يمكن اجراء مثل هذا الاختبار في حالة وجود المتغيرات بدرجات مختلفة أي I(0) و I(1)، ويؤكد هذين الاختبارين أن كافة المتغيرات تستقر عند الرتبة نفسها، فقد تكون المخرجات غير دقيقة في حال كون السلاسل الزمنية قصيرة الأجل[5]، وهذا يتطلب ضرورة البحث عن البديل الأفضل وكان في هذا المجال يضمن ذلك هو النموذج المسمى بالإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model) [6]الذي يرمز له ب (ARDL).

---

[1] عبد القادر محمد عطية، مصدر سابق، 658.

[2] Benjamin S.cheng: Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence form Latin American Countries and finance, VOI.(23). No.(2), Summer 1999, pp.184-192.

[3] المصدر نفسه، ص671 .

[4] عبد القادر محمد عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005، ص344

[5] خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2015، 90

[6] امين حواس، و فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين ، منهجية ARDL ، جامعة عبد الرحمن بن خلدون ، الجزائر، ص213 .

المطلب الثاني: **نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع** (ARDL).

Auto Regressive Distributed Lag.

وهو واحد من النماذج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك وبموجبه يجري استخدام اختبار الحدود (Bound Test) وطور من قبل (Pesaran) عام 1997 و (Shinand and sun) عام 1998، وعلى اساسه تم دمج نموذج الانحدار الذاتي مع نموذج فترة الابطاء الموزعة معا، أي ان السلسلة الزمنية هي دالة في ابطاء القيم وبفترة زمنية واحدة ولأكثر من سنة، ويمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها (0)1 أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)1 أو خليطا من الاثنين(k) وهذا ساعد بالتغلب على الصعوبات التي تواجه الاختبارات السابقة للتكامل المشترك، والشرط الوحيد لتطبيقه هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)1ووفقه يتم اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على إحصائية (F) التي تكون بحدين اعلى وادنى وتتم مقارنة قيمة إحصائية F المحتسبة مع هذه الحدود. فاذا كانت اكبر من الحد الأعلى هذا يعني وجود لعلاقة التكامل المشترك، اما اذا كانت اقل من الحد الأدنى دل ذلك على انعدام علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة. واذا كانت بين الحدين فهي منطقة عدم الحسم أي لا يمكن الجزم بوجود علاقة تكامل من عدمها، وفضلا عن ذلك فهو يتميز بالخصائص الاتية[1]:

ويتميز نموذج (ARDL) عن النماذج المستخدمة الاخرى في اختبار التكامل المشترك بالخصائص الاتية:

1. يتمتع نموذج (ARDL) بعدد كاف من فترات التخلف الزمني لغرض الحصول المجموعة الأفضل من البيانات وذلك في إطار نموذج الاتجاه العام .

---

[1] للمزيد في التوسع ، انظر في ذلك:

أ. عبد اللطيف حسن شومان، علي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 186.

ب. سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء يوسف سليمان، تحليل العلاقة بين محصولي القمح والرز المستورد في العراق واسعار النفط الخام وسعر الصرف باستخدام نموذج (ARDL)، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 108، 291.

ت. حماني محمد ادريوش، وناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي(تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2013)، الجزائر، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2014، ص17.291.

2. يستخدم نموذج (ARDL) سواء كانت درجة التكامل بين المتغيرات بالمستوى ام بالفرق الاول، أم مزيجاً بين الاثنين.
3. من خلال نموذج (ARDL) يمكن الحصول على (تصحيح الخطأ) وذلك من خلال اتباع اسلوب التحويل الخطي البسيط ، إذ يساعد نموذج تصحيح الخطأ في عملية قياس العلاقات قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج، وبالتالي يكون لنموذج (ARDL) القدرة على قياس المعلمات سواء في الأجل القصير ام الطويل وفي الوقت نفسه.
4. ويركز نموذج (ARDL) ايضا على الاختبار في مجال العينات الصغيرة، ويستنتج منه المعلمات طويلة الأجل[1].وبذلك يكون ذا اهمية احصائية ويتميز بالتركيز على العدد الكافي للزمن ومن اعتماد أفضل بيانات للأنموذج [2].
5. يمكن من خلال هذا النموذج القيام بفصل أو عزل تأثيرات الاجل القصير عن تأثيرات الاجل الطويل حتى يمكن من خلاله تحديد العلاقة التكاملية في الأجلين نفسهما[3].

كما ان تطبيق استخدام نموذج (ARDL) يتم من خلال الخطوات الاتية :

1. التحقق من مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة باستخدام اختبار يسمى باختبار الحدود (Bound Test) الذي يستند إلى كل من اختبار(F) و(WALD) من خلال المقارنة بين قيمتي (F) الجدولية والمحتسبة ضمن الحدود الحرجة التي أقترحها (Pesaran2001)، فهناك حدان هما الحد الأدنى (LCB:Lower Critical Bound) ويبين ان المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) ~ I، والحد الأعلى(UCB:Upper Critical Bound) ويبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة(1) ~ I، فعندما تتجاوز قيمة (F) المحتسبة قيمة (UCB) فعندها ترفض فرضية العدم وتقبل فرضية البديل وبالتالي وجود التكامل المشترك، وبالعكس يتم قبول فرضية العدم ومن ثم القول بعدم وجود التكامل المشترك، في حين ان وقوع قيمة (F) المحتسبة بين كل من (UCB) و (LCB) فالنتيجة ستكون غير محسومة[4] .

---

[1] حماني محمد ادريوش، مصدر سابق ، 2013، ص17.291.

[2] Pesaran, M, Hashem, Yongcheol shin, & Richard J, Smith, 2001, Bound testing Approachesto the Analysis of level Relationships Journal of Applied Econometrics, 16, pp289-327.

[3] حماني محمد ادريوش، وناصور عبد القادر، مصدر سابق، ص17.

[4] حيدر طالب موسى الكرعاوي، محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القادسية، 2019، ص 166-167.

2. القيام باختبار التكامل المشترك في إطار النموذج الخاص بتصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بافتراض العلاقة بين المتغيرين التابع (Y) والمستقل (X).

3. بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يجري تقدير المعادلة طويلة الأجل، وهنا يجري اختيار رتبة الإبطاء في نموذج (ARDL) طبقاً لمعايير من أهمها معيار (AIC: Akaike) أو معيار (SBC: Schwarz Bayesian Criterion).

4. بناء نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ,ECM) بهدف بيان مواصفات نموذج (ARDL) لحركات الأجل القصير[1] ولما كان نموذج ARDL يعمل في (0)) و (1) توجد هناك قيمتان جدوليتان ل F، قيمة الحد الأدنى التي تفترض استقرار المتغيرات عند المستوى (0)، وكذلك قيمة الحد الأعلى التي تفترض بأن البيانات مستقرة عند الفرق الأول (1) وعند مقارنة F المحتسبة مع الجدولية فانه هناك مجموعة خيارات من اهمها[2]

أ. في حال كون قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى القيمة F الجدولية، سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، وتقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

ب. إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى لF الجدولية، سوف تقبل فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويتم رفض الفرضية البديلة حيث لا توجد علاقة توازنيه في الأجل الطويل.

ت. إذا وقعت قيمة F المحتسبة بين قيمة الحد الادنى والأعلى من F الجدولية، فأن القرار بوجود تكامل مشترك من الصعب تحديده وهنا نأخذ بنظر الاعتبار مراتب سكون البيانات فإذا كانت جميع البيانات متكاملة عند الرتبة (0) يتم رفض فرضية العدم، أما إذا ما كانت جميع المتغيرات متكاملة عند الرتبة (1) فلا وجود لتكامل مشترك بين المتغيرات

ث. التأكد من استقرار النموذج ديناميكية وذلك من خلال اجراء اختبار المجموعة التراكمي للبواقي واختبار المجموعة التراكمي مربعات المطوران، فإن كان الرسم البياني لكلا الاختبارين داخل

---

[1] حيدر طالب موسى الكرعاوي، مصدر سابق، ص 167.

[2] سعد العبدلي، واسراء سليم كاطع، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية للمدة (1980-2012) في اطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المجلد 22، العدد87، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص364.

نطاق الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) سيتم قبول فرضية العدم والتي تنص على جميع المعلمات تعتبر مستقرة.

ويأخذ انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الصيغة الأتية بافتراض أن لدينا ثلاثة متغيرات (E,T,C) [1]:

$$\Delta E_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta E_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta T_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta C_{t-i} + \lambda_1 E_{t-1} + \lambda_2 T_{t-1} + \lambda_3 C_{t-1} + \varepsilon_t \text{.....}(10)$$

إذ أن:

Δ : تمثل الفرق الاول للمتغير.

β_0: تمثل الحد الثابت.

t : يمثل زمن الدراسة.

ε_t : تمثل حد الخطأ للأنموذج

β_1 و β_2 و β_3 : تمثل معاملات الاجل القصير.

λ_1 و λ_2 و λ_3 : تمثل معاملات الاجل الطويل.

وتحدد الصيغة العامة للنموذج مكوناً من المتغير التابع (Y) و(K) وعدداً من المتغيرات التفسيرية ($X_1, X_2, \ldots X_K$) يكتب النموذج ($P, q_1, q_2, \ldots q_K$) والصيغة العامة لهذا النموذج يمكن كتابتها بالشكل الآتي[2]:

$$\Delta Y_t = c + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \cdots + \beta_{K+1} X_{Kt-1} + \sum_{i=1}^{q-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_K} \lambda_{(K+1)i} \Delta X_{Kt_i} + u_t \ \ldots\ldots\ldots (11)$$

إذ ان :

(Y): تمثل المتغير التابع.

(X_K): تمثل المتغيرات التفسيرية.

(Δ): تمثل الفروق الاولى.

---

[1] Adriana and Maria Davidescu, Ibid, p41.

[2] حسن ، علي عبد الزهرة و شومان ، عبد اللطيف حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج البيانات المرتبطة ذاتية ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد9، العدد 34 ،2013 ، 188.

(C): تمثل الحد الثابت.

(u_t): تمثل حد الخطأ العشوائي.

(B): تمثل معلمات العلاقة قصيرة الامد.

(λ): تمثل معلمات العلاقة طويلة الامد (معلمات الفروق الاولى).

($P, q_1, q_2, \ldots, q_K$): تمثل فترات الابطاء للمتغيرات ($Y, X_1, X_2, \ldots, X_K$) على الترتيب.

المبحث الثاني

المطلب الأول : توصيف النماذج القياسية وصياغتها

وهي مرحلة مهمة من أهم مراحل بناء النموذج الاقتصادي اذ تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج، وفيها يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية وباستخدام الرموز لتحديد اتجاه العلاقة ونوعها بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، والنماذج القياسية من الأدوات القياسية المهمة في مجال التحقق من مدى إمكانية صحة الفروض الاقتصادية من عدمها وذلك من خلال استخدام مزيج من الأدوات الرياضية والإحصائية فضلا عن فروض النظرية الاقتصادية، ويجري ذلك لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات المراد دراستها من خلال بناء نموذج قياسي يحتوي على مجموعة من المعادلات الاختبار أثر متغيراته فيما بينها، وتتضمن هذه المرحلة المسماة بمرحلة توصيف النموذج القياسي، الخطوات الآتية :

أولا: بناء هيكل النموذج:

في هذا المجال وضمن هذه الدراسة جرى اعتماد البيانات الفصلية لكل من الائتمان المصرفي متمثلا ب(CRE) من جهة، والنمو الاقتصادي متمثلا ب (GDP) والتضخم متمثلا ب(INF) من جهة اخرى للمدة (2004- 2020) للعراق، وجرى اعتماد البيانات ربع السنوية خلال المدة المذكورة وبواقع (68) مشاهدة للمتغيرات والتي من خلالها يمكن التعرف على أثر المتغير المستقل في المتغيرات التابعة.

ثانيا: متغيرات النموذج.

وهي عدد من المتغيرات الاقتصادية التي جرى استخدامها ومن خلالها يتم التعرف على أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي والتضخم في ضوء ما جاءت به النظرية الاقتصادية والطروحات الفكرية للأدبيات الاقتصادية المختلفة وقد تم وصف تلك المتغيرات بما يأتي :

1. المتغيرات المستقلة: Independent Variables

وتسمى أيضا بالمتغيرات الخارجية التي تتحدد من خارج النموذج التي جرى الحصول عليها من منظمات دولية منها البنك الدولي ودولية ومحلية ، وأخرى أجنبية متمثلة بصندوق النقد الدولي ، اذ يضم النموذج المقدر المتغير المستقل المتمثل بالائتمان المصرفي (CRE).

2- المتغيرات التابعة: Dependent Variables

ويطلق عليها بالمتغيرات الداخلية (Endogenous variables) تحديد قيمها من قوى من داخل

النموذج، اقتصرت على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً ويرمز له ب(GDP)، والتضخم بوصفه متغيراً تابعاً ايضا ويرمز له ب (INF).

المطلب الثاني: **صياغة النموذج القياسي**.

يتضمن النموذج من معادلتين، وتضم متغير مستقل ومتغيرات تابعة، وهي عبارة عن معادلات رياضية للنموذج القياسي المتكون من المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، ولغرض تقدير العلاقة بين المتغيرات فانه يتطلب وصف وصياغة النموذج قياسياً من خلال المعادلتين الاتيتين باعتماد الصيغة اللوغاريتمية أدناه للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالائتمان المصرفي (GDP) والمتغيرات التابعة (CRE, INF)، وكانت المعادلات كما في الصيغ الآتية:

$$Log\ \mathrm{CRE} = \beta_0 + \beta_1 Log GDP_t + \mu_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Log\ \mathrm{CRE} = \beta_2 - \beta_3 Log\ INF_t + \mu_2 \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

المعادلة (1) تمثل معادلة النمو الاقتصادي للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالائتمان المصرفي (CRE) والمتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي(GDP).

المعادلة (2) تمثل معادلة التضخم للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالائتمان المصرفي (CRE) والمتغير التابع المتمثل بالتضخم (INF).

واستنادا الى ذلك، ونظرا لما يسعى إليه البحث من اهداف ولأجل تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المذكورة، ووفقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية وبعض الادبيات الاقتصادية، فضلا عن فرضية الدراسة بوجود تأثيرات للائتمان المصرفي في كل من النمو الاقتصادي والتضخم، فان المنطق الاقتصادي يشير الى افتراض وجود علاقة ايجابية (طردية) بين مؤشر الائتمان المصرفي ومؤشر النمو الاقتصادي، والمتوقع ان قيمة المعلمات المشار اليها في المعادلة (1) السابقة ستكون موجبة بافتراض ان مسألة التغيرات في الائتمان المصرفي تسهم بزيادة النمو الاقتصادي، من جهة وعلاقة ايجابية (طردية) اخرى بين مؤشر الائتمان المصرفي ومؤشر التضخم ، والمتوقع ان قيمة المعلمات المشار اليها في المعادلة (2) السابقة تكون موجبة بافتراض ان مسألة التغيرات في الائتمان المصرفي تسهم بزيادة معدل التضخم، من جهة اخرى.

المبحث الثالث

تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية ARDL

المطلب الاول: تقدير وقياس أثر الأئتمان المصرفي في النمو الاقتصادي (النموذج الاول)

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج النمو الاقتصادي

ان الغاية من مصفوفة معاملات الارتباط هو التعرف على اتجاه انحدار العلاقة ما بين المتغيرات المدروسة، والجدول (13) يوضح ان هناك علاقة طردية ما بين المتغيرين (GDP ,CRE)، وبدرجة ارتباط عالية بينها بلغت نحو(0.954896) ، وتعني ان الزيادة في حجم الائتمان المصرفي (CRE) يترتب عليها زيادة في النمو الاقتصادي (GDP)، وبسبب خضوع تلك العلاقة للارتباطات الدالية (Functionally) في اطار مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها، فإنها قد لا تعطي الدليل الكافي في العلاقات السببية بين تلك المتغيرات ، وعليه ينبغي التدقيق باستعمال أساليب احصائية أخرى للتأكد من صحة ذلك

جدول (13)

مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج النمو الاقتصادي

Correlation		
	LOGDP	LOGCRE
LOGDP	1.000000	0.954896
LOGCRE	0.954896	1.000000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ولأجل البحث والتحقق في هذا المجال، جرى إتباع الأساليب الحديثة لاستخدامها في دراسة العلاقة بين المتغيرات المذكورة من خلال القيام بتحليل السلاسل الزمنية ومدى إمكانية استقرارها، فضلا عن استخدام أسلوب التكامل المشترك ومنهجية (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

ثانيا: نتائج ختبار السكون (اختبار جذر الوحدة)

1. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey – Fuller)

لغرض التحقق من سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين (CRE, GDP)، وبملاحظة نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) الواردة في الجدول (14)، يتضح ان السلاسل الزمنية للمتغيرين المذكورين هي غير ساكنة في المستوى (At Level)، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بوجود جذر وحدة، اذ بلغت قيمة Prob اكبر من 0.05، اما في حالة احتساب الفرق الأول فيلحظ ان السلسلة للمتغيرين ساكنة في جميع الحالات وبما يتعلق بالمتغير (CRE) وعند مستوى معنوية 5% و 10% ولحالة واحدة بما يتعلق بالمتغير (GDP) عند (بدون حد ثابت واتجاه عام) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين. وللتأكد من ذلك نتجه صوب اختبار P.P .

جدول (14)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لنموذج النمو الاقتصادي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level			
		LOGDP	LOGCRE
with Constant	t-Statistic	-2.3047	-1.6324
	Prob	0.1737	0.4603
		n0	n0
with Constant&Trend	t-Statistic	-1.6986	-0.9609
	Prob	0.7404	0.9417
		n0	n0
without Constant&Trend	t-Statistic	0.3371	1.4393
	Prob	0.7796	0.9614
		n0	n0
	At First Difference		
		d(LOGDP)	d(LOGCRE)
With Constant	t-Statistic	-2.3359	-3.1567
	Prob	0.1642	0.0274
		n0	**
with Constant&Trend	t-Statistic	-2.8370	-32001
	Prob	0.1900	0.0938
		n0	*
without Constant&Trend	t-Statistic	-2.4183	-2.8119
	Prob	0.0162	0.0056
		**	***

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2.إختبار فيلبس – بيرون : Phillips- Perron Test

بموجب هذا الاختبار يتضح معطيات الجدول (15) ان السلاسل الزمنية للمتغيرين قيد البحث انها كانت ساكنة عند المستوى (At Level) إلا في حالة واحدة بوجود (اتجاه عام) ، اذ كانت قيمة Prob اكبر من (0.05)، وعند احتساب الفرق الأول يظهر انها كانت ساكنة في جميع الحالات فيما يتعلق بالمتغير (CRE)، وعند حالة بدون حد ثابت واتجاه عام فيما يتعلق بالمتغير (GDP) وعند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلاسل الزمنية للمتغيرين المذكورين.

جدول (15)

نتائج اختبار ديكي فيليبس- بيرون (P.P) لنموذج النمو الاقتصادي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(PP) Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level			
		LOGDP	LOGCRE
with Constant	t-Statistic	-3.412	-4.1392
	Prob	0.0170	0.0017
		**	***
with Constant& Trend	t-Statistic	-1.6764	-1.4825
	Prob	0.7603	0.8255
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	1.7934	3.0677
	Prob	0.9816	0.9993
		n0	n0
With Constant	At First Difference		
		d(LOGDP)	d(LOGCRE)
	t-Statistic	-2.4866	-3.1521
	Prob	0.1235	0.0278
		n0	**
with Constant& Trend	t-Statistic	-3.1194	-3.2055
	Prob	0.1109	0.0927
		n0	*
without Constant& Trend	t-Statistic	-2.5200	-2.8516
	Prob	0.0124	0.0050
		**	***

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

والشكل (2) يبين سكون المتغيرات قيد الدراسة المستقلة والتابع في الفرق الاول.

الشكل (2)

استقراريه المتغيرات في المستوى والفرق الاول لنموذج النمو الاقتصادي

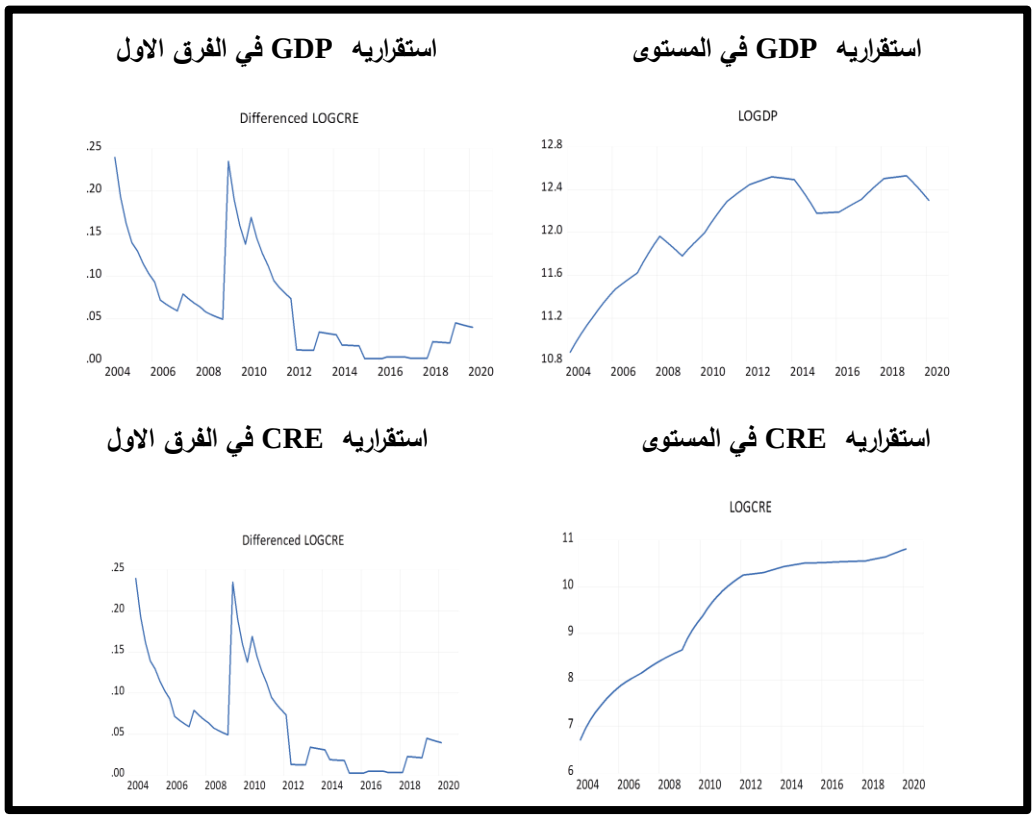

المصد

ر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

وتبعا ذلك سيجري اعتماد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواء في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج النمو الاقتصادي

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **(ARDL)** لنموذج النمو الاقتصادي الواردة في الجدول (16)، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (R^2) نحو (99.7 %)، وهذا يعني بأن المتغير المستقل الداخل في النموذج يفسر نحو 99.7%، من التغير الحاصل بالمتغير التابع، وان قيمة F-Statistic كانت نحو3810.203، وبمستوى معنوية اقل من (0.01)، نظرا لان قيمة Prob تساوي

(0.000000)، وان قيمة دوربن واتسن (D.W) بلغت نحو (2.057973) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، فضلا عن ان التخلف الزمني يمتد لفترتين زمنيتين لكل من المتغيرين.

جدول (16)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** لنموذج النمو الاقتصادي

Dependent Variable :LOGDP
Method :ARDL
Date : 06/04/22 Time : 17 : 39
Sample (adjusted) : 2004Q3 2020Q1
Induced observations : 63 after adjustments
Maximum dependent lags : 4 (Automatic selection)
Model selection method : Akalke Info criterion (AIC)
Dynamic regessors (4 lags,automatic) : LOGCRE
Fixed regressors : C
Number of models evalulated :20
Selected Model : ARDL(2,2)
Note : fin3l equation sample is larger than selection sample

variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob.*
LOGDP(-1)	1.776280	0.079124	22.44940	0.0000
LOGDP(-2)	-0.853033	0.078932	-10.80714	0.0000
LOGCRE	0.489008	0.116888	4.183565	0.0001
LOGCRE(-1)	-0.8411983	0.220047	-3.826383	0.0003
LOGCRE(-2)	0.379173	0.116251	3.261664	0.0019
C	0.672464	0.204277	3.291922	0.0017
R-squared	0.997017	Mean dependent var		12.09983
Adjusted R-squaed	0.996755	S.D. dependent var		0.407706
S.E of regression	0.023224	Akalke Info criterion		-4.596877
Sum squared resid	0.030743	Schwarz criterion		-4.392769
Log likelihood	150.8016	Hannan-Quinn criter		-4.516600
F- Statistic	3810.203	Durbin-Watson stat		2.057973
Prob(F- Statistic)	0.000000			

*Note : p-values and any subsequents do not account for model selection

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AIC: Akaike) **للتخلف الزمني لنموذج النمو الاقتصادي.**

يتضح من الشكل (3) ان فترة الابطاء المثلى هي(2 ,2) والتي تم اختيارها وفق معيار (اكايك)، نظرا لإعطائها أعلى قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل(3)

معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني لنموذج النمو الاقتصادي.

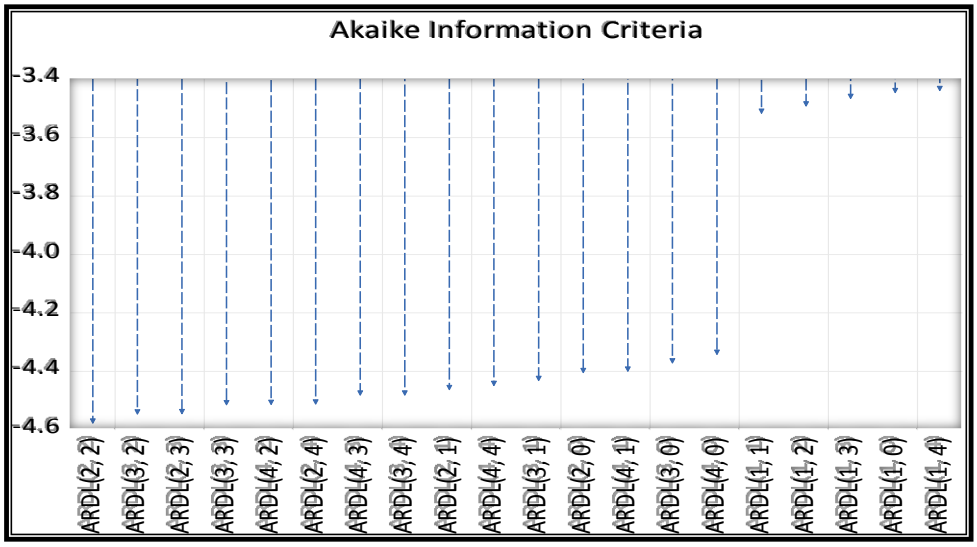

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا" : اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج النمو الاقتصادي.

بهدف التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية قيد البحث والتحليل، يتضح من بيانات الجدول (17) أن القيمة الإحصائية (F-statistic) المحتسبة البالغة (4.299206) كانت أكبر من الحدود العليا (3.623) بالفرق الاول، والدنيا (3.143) بالمستوى وعند مستوى معنوية (10%) واكبر من الحدود الدنيا بالمستوى القيمة البالغة نحو (3.787) وبمستوى معنوية (1%) ، وبموجب ذلك نرفض فرضية العدم نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك او علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين محل البحث.

جدول (17)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لنموذج النمو الاقتصادي

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent variable : D(LOGDP) Selected Model : ARDL(2,2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Data : 06/04/22 Time : 17:49 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 63				
F-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic : n=1000	
F- Statistic	4.299206	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	63		Finite Sample : n=65	
		10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
			Finite Sample : n=60	
		10%	3.127	3.56
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL لنموذج النمو الاقتصادي

يعد هذا النموذج من أهم الأساليب التي تستخدم في وصف شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفي الفترة الزمنية القصيرة والطويلة الأجل لأنه يوضح تأثير الارتداد الزمني للمتغيرات الداخلة في النموذج على نفس المتغيرات، ويمكن تطبيق هذا النموذج على العينات الصغيرة على عكس الأساليب القياسية السابقة التي لا يمكن استخدامها في مثل هكذا عينات ، ويشترط نموذج متجه تصحيح الخطأ على وجود تكامل مشترك لكي يمكن تطبيقه وهو في الحقيقة نموذج انحدار ذاتي يستخدم لوصف العلاقة التبادلية بين المتغيرات المستقرة . وعند اجراء الاختبار وكانت مستوي الاحتمالية اقل من 5% ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على معنوية المعلمات المقدرة، والتكامل المشترك، وبعد اجتياز الانموذج المقدر للاختبارات الإحصائية ولغرض تقدير العلاقة القصيرة بن المتغيرات باستعمال انموذج (ARDL)، يتضح من البيانات الواردة في الجدول (18) ان*(CointEq(_1 او قيمة معامل تصحيح الخطأ (EC t-1) بلغت (-0.076752) وباحتمالية

probبلغت (0.0006)، وبتوفر شرط السالبة والمعنوية فان الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وبعبارة أخرى أن (7.67%) من الأخطاء في الأجل القصير من الممكن تصحيحها في (فصل واحد)، اذ ان 7.67* 4 فصول = 30.68% ، وهي تمثل تصحيح ما نسبته نحو 30.7% من أخطاء الأجل القصير في سنة واحدة.

جدول (18)

نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL لنموذج النمو الاقتصادي

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable : D(LOGDP)
Selected Model : ARDL(2,2)
Case 2 : Restricted Constant and No Trend
Date : 06/04/22 Time : 17 :51
Sample : 2004Q 2020Q4
Included observations : 63

ECM Regression
Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
D(LOGDP(-1))	0.853033	0.074678	11.42274	0.0000
D(LOGCRE)	0.489008	0.109836	4.452180	0.0000
D(LOGCRE(-1))	-0.379173	0.111354	-3.405097	0.0012
Coint E=q(-1)*	-0.076752	0.021006	-3.653788	0.0006
R-squared	0.785486	Mean dependent var		0.021060
Adjusted R-squaed	0.774579	S.D. dependent var		0.048078
S.E of regression	0.022827	Akalke Info criterion		-4.660369
Sum squared resid	0.030743	Schwarz criterion		-4.524297
Log likelihood	150.8016	Hannan-Quinn criter		-4.606851
Durbin-watson stat	2.057973			

*p-value incompatible with t-Bounds distribution

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS)

سابعا: تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج النمو الاقتصادي

يتضح من خلال معاينة البيانات المبينة في الجدول (19) ان المتغير المستقل المتمثل بالائتمان المصرفي (CRE)، كان له تأثير واضح في المتغير التابع المتمثل النمو الاقتصادي (GDP) في الأجل الطويل، ويمكن التعرف على حقيقة ذلك من خلال قيمة (Prob) التي بلغت نحو اقل من (1%) وهو امر يدل على معنوية العلاقة بين الائتمان المصرفي (CRE)، والنمو الاقتصادي (GDP)، مما يستنتج منه التوصل الى نتائج ايجابية نظرا للدور الذي يتركه الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي خلال الاجل الطويل ودوره في اجراء التغيرات المطلوبة نظرا لما يتمتع به الائتمان المصرفي من دور مساهم في النمو الاقتصادي من خلال الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص،

وعليه تكون العلاقة وفق المعادلة الاتية:

LogGDP=-8.761479+0.341319LogCRE+U

جدول (19)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج النمو الاقتصادي

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent variable : D(LOGDP)
Selected Model : ARDL(2,2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Data : 06/04/22 Time : 17:49
Sample : 2004Q1 2020Q4
Included observations : 63

Levels Equation
Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
LOGCRE	0.341319	0.047007	7.260979	0.0000
C	8.761479	0.492569	17.78732	0.0000

EC=LOGDP-(0.3413*LOGCRE+8.7615)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثامنا :اختبارات التشخيص لنموذج النمو الاقتصادي

للتحقق من جودة الانموذج تبرز عدد من الاختبارات ، ومن خلالها يمكن الكشف عن خلو او احتواء الأنموذج من المشاكل القياسية مثل (مشكلة الارتباط الذاتي، عدم ثبات تجانس التباين)، وكما يأتي:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلا ل (LM Test)

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر الواردة في الجدول (20)، ان النموذج الحالي قيد البحث لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، نظرا لان قيمة (2).prob Chi-square بلغت نحو (0.9319) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود المشكلة.

جدول (20)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لنموذج النمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
F- Statistic	0.061666	Prob. F(2.55)	0.9403
Obs*R-squared	0.140954	Prob. Chi-Square(2)	0.9319

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2.اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

تشير معطيات الجدول (21) الخاصة بمشكلة ثبات عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity test) **إلى** ان قيمة prob.Chi-square(1) بلغت (0.7644) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي انها غير معنوية، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها عدم ثبات التجانس.

جدول (21)

نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لنموذج النمو الاقتصادي

Heteroskedasticity Test ARCH			
F- Statistic	0.087054	Prob. F(1.60)	0.7690
Obs*R-squared	0.089826	Prob. Chi-Square(1)	0.7644

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعا: اختبار الاستقرارية لمعلمات نموذج النمو الاقتصادي

من اجل الكشف عن استقرارية الأنموذج المقدر (ARDL) للمعلمات الطويلة والقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة سوف يتم اجراء الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) .

وقد طور هذا الاختبار من قبل براون واخرين (Brown et al 1975)، وينص فيما اذا كان الرسم البياني لاختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ، فان ذلك يستدعي قبول فرضية العدم والتي تنص على ان المعلمات الطويلة والقصيرة الاجل مستقرة، اما اذا كان الرسم البياني خارج الحدود الحرجة فانه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على ان المعلمات

غير مستقرة [1]، اذ يتضح من خلال الشكلين (4) ، ان الخط المقدر يقع داخل الحدود الحرجة ويتأرجح حول القيمة الصفرية والحدين الأعلى والأدنى وعند مستوى معنوية (4%)، وبذلك فان المعلمات الطويلة وقصيرة الأجل وفي ضوء الاختبار المذكور تعد مستقرة للأنموذج المقدر (ARDL).

شكل (4)

نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو الاقتصادي

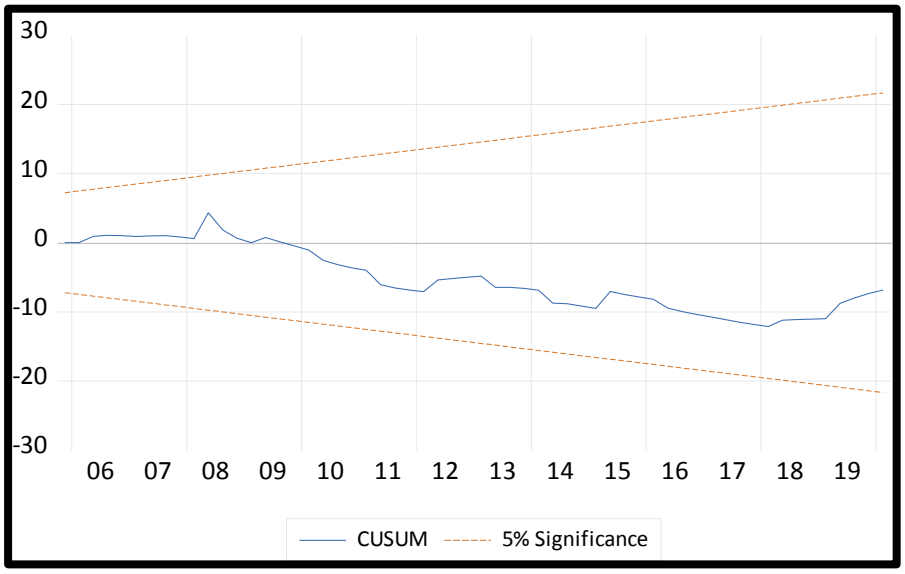

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

عاشرا: بواقي النماذج المقدرة والفعلية

يلاحظ من الشكل (5) ان هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية، اذ أن المقدرات ثابتة عبر الزمن هي ضمن حدود الثقة بكونها داخل الحدود الحرجة وعند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا ووجود انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وهذا يعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL) .

[1] R.L. Brown and other, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of Royal Statistical Society, Series B, vol 37, no2, 1975, p158, 159.

شكل (5)

بواقي النماذج المقدرة والفعلية لنموذج النمو الاقتصادي

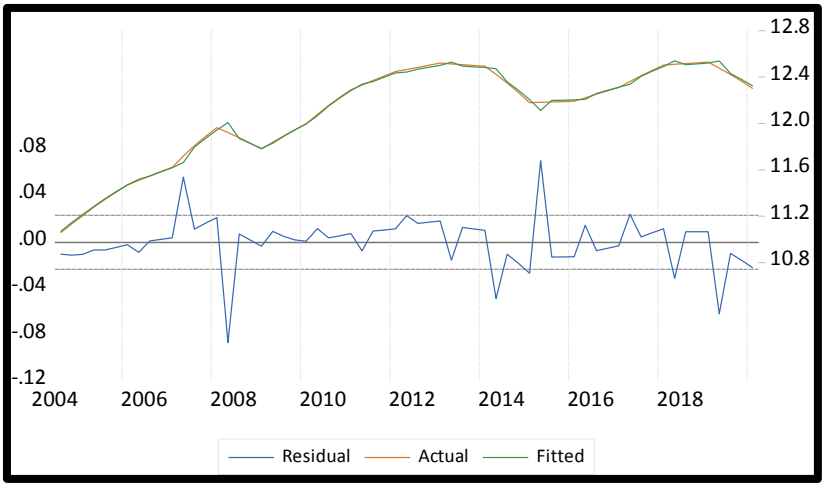

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

المطلب الثاني تقدير وقياس اثر الائتمان المصرفي على التضخم (النموذج الثاني)

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج التضخم

يتضح من الجدول (22) ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين (CRE, INF)، وبدرجة ارتباط متوسطة بلغت (0.771941-) فيما بينها، اي ان الزيادة في حجم الائتمان المصرفي (CRE) يترتب عليها انخفاض في التضخم (INF) ، وهذا جاء مخالفا لمنطق النظرية الاقتصادية بوصف لأن الائتمان النقدي المصرفي يسهم بارتفاع معدلات التضخم، وفي العراق تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا من خلال سياسة تثبيت سعر الصرف لاسيما قبل عام 2020 في المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد لا تعطي الدليل الكافي في العلاقات السببية بين المتغيرات بسبب خضوعها للارتباطات الدالية (Functionally) في اطار مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها.

جدول (22)

مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج التضخم

Correlation		
	LOGINF	LOGCRE
LOGINF	1.000000	-0.771941
LOGCRE	-0.771941	1.000000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثانيا: نتائج اختبار السكون (اختبار جذر الوحدة) لنموذج التضخم

1.اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey – Fuller)

لغرض التحقق من سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين (CRE, INF) وباتباع نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، يتضح من الجدول (23) أن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين المذكورين كانت غير ساكنة عند المستوى (At Level) باستثناء المتغير (INF) وعند حالة (بدون اتجاه عام)، وبمستوى معنوية 10%، اما عند احتساب الفرق الأول فيظهر ان السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين المذكورين ساكنة في جميع الحالات وعند مستوى معنوية 5%، و 10%، وفي هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية، وللتحقق من ذلك ننتقل الى اختبار فيليبس بيرون.

جدول (23)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لنموذج التضخم

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level			
		LOGINF	LOGCRE
with Constant	t-Statistic	-1.3109	-1.6324
	prob	0.6196	0.4603
		n0	n0
with Constant& Trend	t-Statistic	-1.7745	-0.9609
	prob	0.7055	0.9417
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	-1.6449	1.4393
	prob	0.0940	0.9614
		*	n0
With Constant	At First Difference		
		d(LOGINF)	d(LOGCRE)
	t-Statistic	-6.7976	-3.1567
	prob	0.0000	0.0274
		***	**
with Constant& Trend	t-Statistic	-6.7703	-3.2001
	prob	0.0000	0.0938
		***	*
without Constant& Trend	t-Statistic	-6.7509	-2.8119
	prob	0.0000	0.0056
		***	***

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2. إختبار فيلبس – بيرون : Phillips- Perron Test

يتضح من خلال معطيات الجدول (24)أن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين المذكورين كانت غير ساكنة عند المستوى (At Level) باستثناء المتغير (INF) وعند حالة (بدون اتجاه عام)، وبمستوى معنوية 10%، اما عند احتساب الفرق الأول فيظهر ان السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين المذكورين ساكنة في جميع الحالات وعند مستوى معنوية 5%، و 10%، وفي هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية

جدول (24)

نتائج اختبار ديكي فيليبس- بيرون (P.P) لنموذج التضخم

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE(PP) Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level			
		LOGINF	LOGCRE
with Constant	t-Statistic	-1.4363	-4.1392
	prob	0.5591	0.0017
		n0	***
with Constant& Trend	t-Statistic	-2.1871	-1.4825
	prob	0.4883	0.8255
		n0	n0
without Constant& Trend	t-Statistic	-1.6920	3.0677
	prob	0.0856	0.9993
		*	n0
	At First Difference		
		d(LOGINF)	d(LOGCRE)
With Constant	t-Statistic	-6.8133	-3.1521
	prob	0.0000	0.0278
		***	**
with Constant& Trend	t-Statistic	-6.7845	-3.2055
	prob	0.0000	0.0927
		***	*
without Constant& Trend	t-Statistic	-6.7697	-2.8516
	prob	0.0000	0,0050
		***	***

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

والشكل (6) يبين سكون المتغيرين قيد الدراسة المستقل والتابع قيد التحليل في الفرق الاول.

الشكل(6)

نتائج استقرارية المتغيرين (CRE, INF) في المستوى والفرق الاول لنموذج التضخم

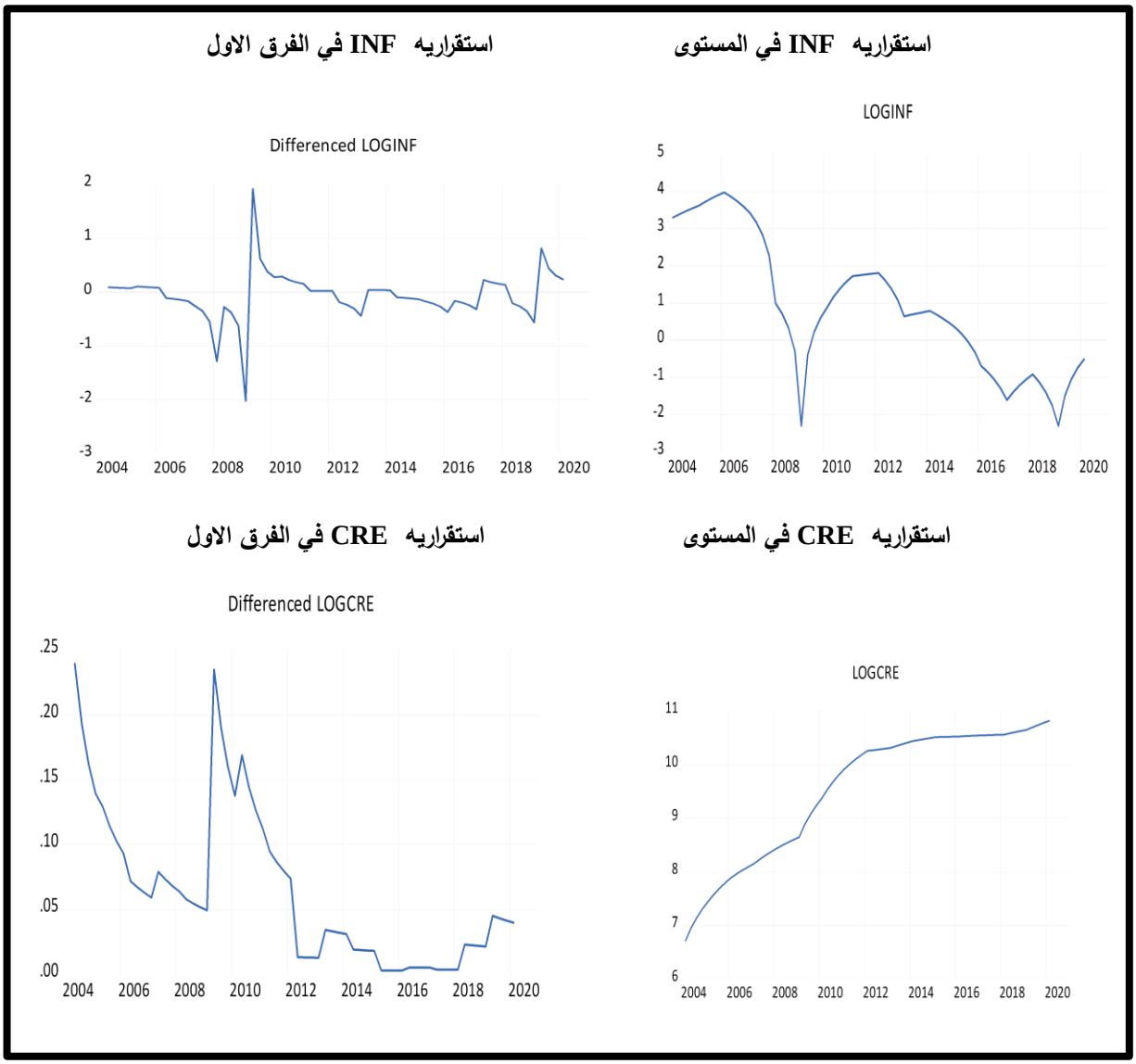

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ولاحقا يجري اعتماد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج التضخم

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الواردة في الجدول (25)، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (R^2) نحو (96.6%)، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسير

96.6% من التغير الحاصل بالمتغير التابع وان قيمة F-Statistic كانت نحو (357.1667) ، وبمستوى معنوية اقل من (0.01)، ذلك ان قيمة Prob تساوي (0.0000000)، فضلا عن ان قيمة دوربن واتسن (D.W) بلغت نحو (1.933076) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي فضلا عن ان التخلف الزمني يمتد لفترتين زمنيتين لكل من المتغيرين.

جدول (25)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** لنموذج التضخم

Dependent Variable :LOGDP
Method :ARDL
Date : 06/04/22 Time : 18 : 36
Sample (adjusted) : 2004Q3 2020Q1
Induced observations : 63 after adjustments
Maximum dependent lags : 4 (Automatic selection)
Model selection method : Akalke Info criterion (AIC)
Dynamic regessors (4 lags,automatic) : LOGCRE
Fixed regressors : C
Number of models evalulated :20
Selected Model : ARDL(2,2)
Note : final equation sample is larger than selection sample

variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob.*
LOGINF(-1)	1.377220	0.146019	9.431786	0.0000
LOGINF(-2)	-0.345058	0.140636	-2.453556	0.0172
LOGCRE	14.17298	2.104224	6.735490	0.0000
LOGCRE(-1)	-22.97130	4.340738	-5.292027	0.0000
LOGCRE(-2)	8.993511	2.397287	3.751536	0.0004
C	-2.220556	0.826237	-2.687554	0.0094
R-squared	0.969069	Mean dependent var		0.821346
Adjusted R-squaed	0.966356	S.D. dependent var		1.786515
S.E of regression	0.327687	Akalke Info criterion		0.696878
Sum squared resid	6.120596	Schwarz criteion		0.900986
Log likelihood	-15.95166	Hannan-Quinn criter		0.777155
F- Statistic	357.1667	Durbin-Watson stat		1.933076
Prob(F- Statistic)	0.000000			

Note : p-values and any subsequents do not account for model selection

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني لنموذج التضخم.

يتضح من الشكل (7) ان فترة الابطاء المثلى هي (2, 2) والتي تم اختيارها وفق معيار (اكايك)، نظرا لإعطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

الشكل (7)

معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني لنموذج التضخم

يوضح فترة الابطاء المثلى هي (2, 2)

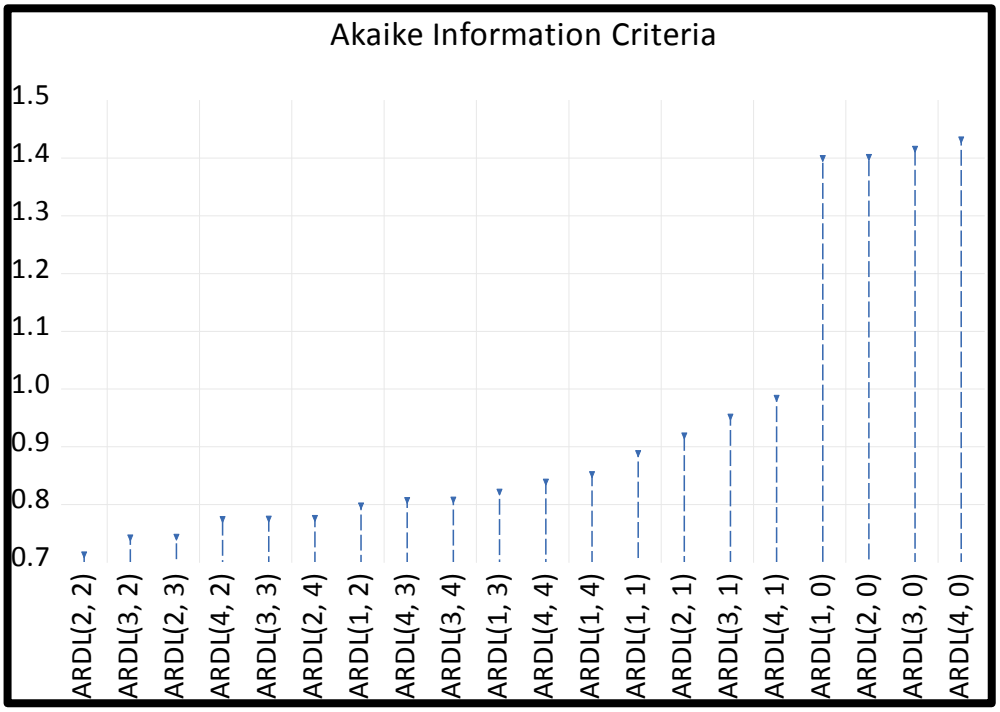

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا" : اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج التضخم

لغرض التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، يتضح من معاينة البيانات الواردة في الجدول (26) أن القيمة الإحصائية (F-statistic) المحتسبة البالغة (4.110538) وهي اقل من قيمة الحدود الجدولية العليا(3.62) في الفرق الاول وبمستوى معنوية 10% والجدولية الدنيا(3.787) في المستوى وبمستوى معنوية(5%) ، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك او علاقة توازنيه بين متغيرات الانموذج ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك او علاقة توازنية بين المتغيرين محل البحث.

جدول (26)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test لنموذج التضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent variable : D(LOGINF) Selected Model : ARDL(2,2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Data : 06/04/22 Time : 18:38 Sample : 2004Q1 2020Q4 Included observations : 63				
F-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic : n=1000	
F- Statistic	4.110538	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	63		Finite Sample : n=65	
		10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
			Finite Sample : n=60	
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL لنموذج التضخم

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (27) ان*(CointEq(_1 او قيمة معامل تصحيح الخطأ إنها بلغت (0. 032162) وباحتمالية prob نحو (0.0007)، وهذا يعني عدم توفر شرط السالبة وان توفرت المعنوية فان الأنموذج لا يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، أي لا يمكن العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل مع مرور الزمن بمقدار قيمة المعلمة التي تقيس في هذه الحالة سرعة التباعد بين المتغيرين.

جدول (27)

نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL لنموذج التضخم

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable : D(LOGINF) Selected Model : ARDL(2,2) Case 2 : Restricted Constant and No Trend Date : 06/04/22 Time : 18 :53 Sample : 2004Q 2020Q4 Included observations : 63				
ECM Regression Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
D(LOGINF(-1))	0.345058	0.136734	2.523578	0.0144
D(LOGCRE)	14.17298	1.871979	7.571121	0.0000
D(LOGCRE(-1))	-8.993511	2.153529	-4.176173	0.0001
Coint E=q(-1)*	0.032162	0.009002	3.572716	0.0007
R-squared	0.554596	Mean dependent var		-0.061829
Adjusted R-squaed	0.531948	S.D. dependent var		0.470786
S.E of regression	0.322085	Akalke Info criterion		0.633386
Sum squared resid	6.120596	Schwarz criteion		0.769458
Log likelihood	-15.95166	Hannan-Quinn criter		0.686904
Durbin-watson stat	1.933076			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سابعاً: تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج التضخم

يتضح من الجدول (28) مدى تأثير المتغير المستقل (CRE) في المتغير التابع (INF) في الاجل الطويل، اذ ان قيمة (prob) بلغت(0.3378) وهي اكبر من (10%) وبالتالي عدم معنوية العلاقة بين الائتمان المصرفي (CRE) والتضخم (INF) او ضعف دور الائتمان المصرفي سواء الممنوح للقطاع العام منه أم الممنوح للقطاع الخاص على التأثير في التضخم في الاجل الطويل نظرا لوجود عوامل اخرى تسهم بالحفاظ على نسبة التضخم او تقليلها متمثلة بإدارة السياسة النقدية وسيطرتها من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت للدينار العراقي بالاعتماد على نافذة بيع العملة وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي بتمويل الانفاق العام من خلال الايرادات النفطية بشكل اساس.

جدول (28)

تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج التضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent variable : D(LOGINF)
Selected Model : ARDL(2,2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Data : 06/04/22 Time : 18:38
Sample : 2004Q1 2020Q4
Included observations : 63

Levels Equation
Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
LOGCRE	-6.069089	6.278051	-0.966716	0.3378
C	69.04288	72.61347	0.950828	0.3457

EC=LOGINF-(-6.0691*LOGCRE+69.0429)

ثامناً :اختبارات التشخيص لنموذج التضخم

للتحقق من جودة الانموذج تبرز عدد من الاختبارات ، ومن خلالها يمكن الكشف عن خلو او احتواء الأنموذج من المشاكل القياسية مثل (مشكلة الارتباط الذاتي، عدم ثبات تجانس التباين)، وكما يأتي:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلا ل (LM Test)

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Bruschi-Godfrey Serial) للنموذج المقدر الواردة في الجدول (29)، ان النموذج الحالي قيد البحث لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، نظرا لان قيمة prob. Chi-square(2) بلغت (0.6994) وهي اكبر من مستوى المعنوية(0.05) ، وبالتالي فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود المشكلة.

جدول (29)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ LM Test لنموذج التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
F- Statistic	0.315726	Prob. F(2.55)	0.7306
Obs*R-squared	0.715089	Prob. Chi-Square(2)	0.6994

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2.اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس.

وفقا لاختبار مشكلة ثبات عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity test) تشير معطيات الجدول (30) إلى ان قيمة (1) prob.Chi-square بلغت (0.6994) وهي أكبر من(0.05) وبالتالي انها غير معنوية، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها عدم ثبات التجانس.

جدول (30)

نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لنموذج التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
F- Statistic	0.315726	Prob. F(2.55)	0.7306
Obs*R-squared	0.715089	Prob. Chi-Square(2)	0.6994

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعاً: اختبار الاستقرارية لمعلمات نموذج التضخم .

من اجل الكشف عن استقراريه الأنموذج المقدر (ARDL) للمعلمات الطويلة والقصيرة الأجل خلال مدة الدراسة، يتضح من خلال الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) الواردة في الشكلين (9 ،10) ان الخط المقدر يقع داخل الحدود الحرجة ويتأرجح حول القيمة الصفرية والحدين الأعلى والأدنى وعند مستوى معنوية (5%)، وبذلك فان المعلمات الطويلة وقصيرة الأجل وفي ضوء الاختبار الإحصائي تعد مستقرة للأنموذج المقدر (ARDL).

شكل (8)

نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لنموذج التضخم

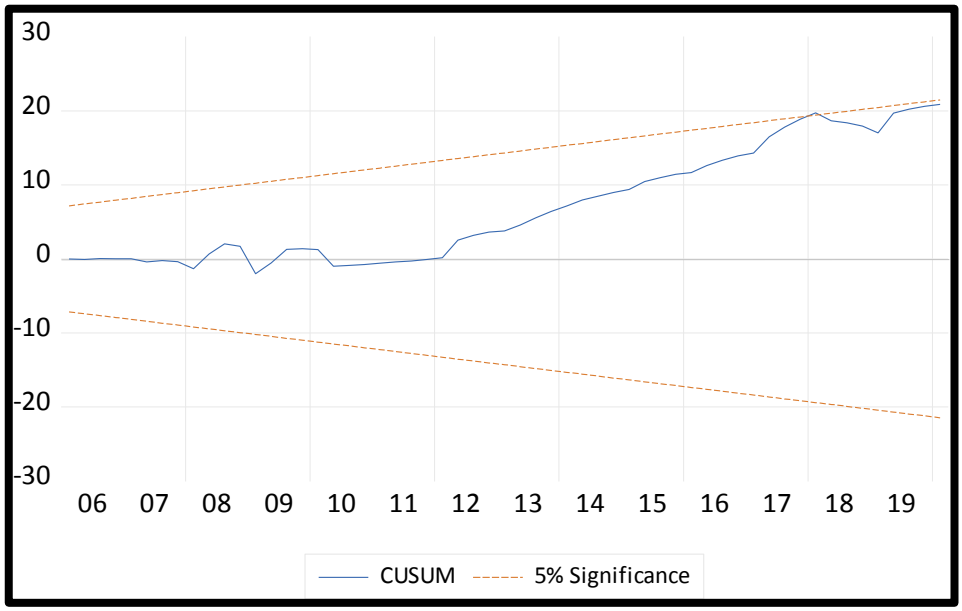

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

شكل(9)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لنموذج التضخم

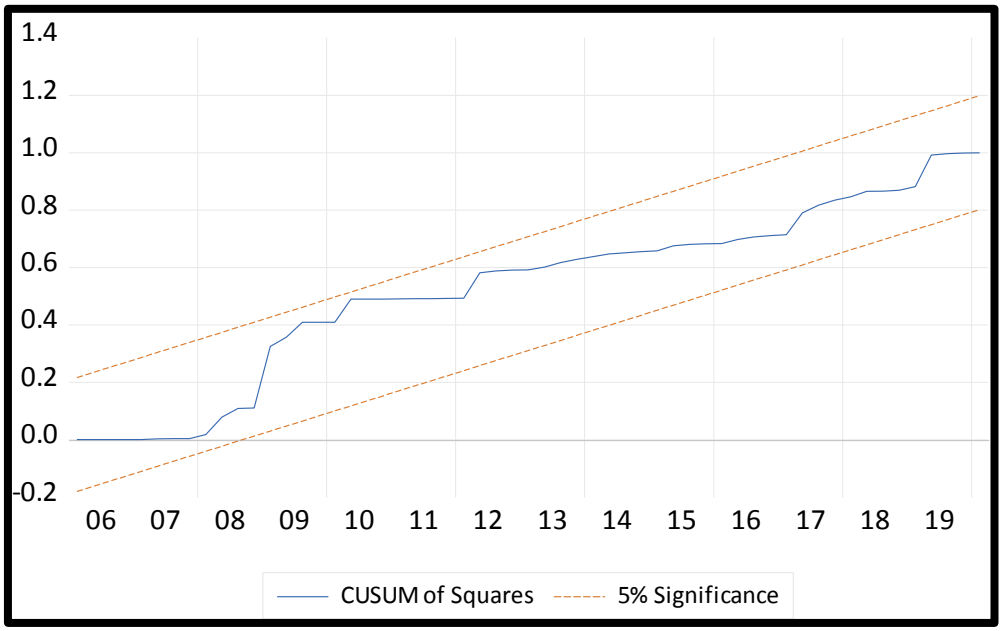

عاشراً: بواقي النماذج المقدرة والفعلية

يتضح من الشكل (10) ان هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية، اذ أن المقدرات ثابتة عبر الزمن وضمن حدود الثقة بكونها داخل الحدود الحرجة وعند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا ووجود انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وهذا يعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL) .

شكل (10)

بواقي النماذج المقدرة والفعلية لنموذج التضخم

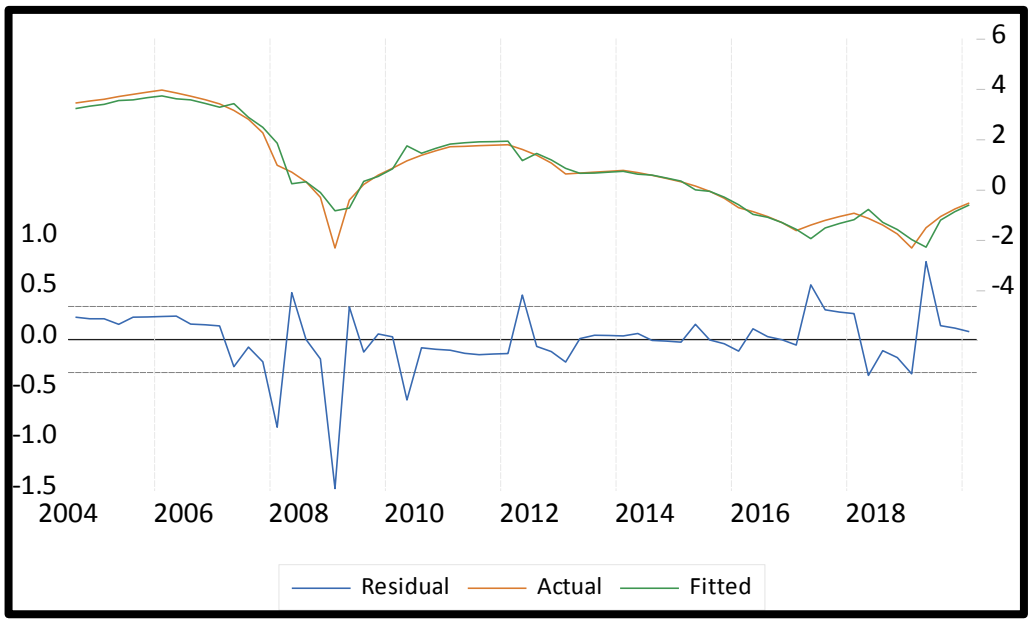

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

الأستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. ان تفوق اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في متوسط المدة المدروسة البالغ نحو 60.8% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39.2% يعزى الى زيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية يعد مؤشراً جيداً على انخفاض اثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص الا ان ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، البالغة نحو 10.08%عام 2020 بعد ان كانت نحو 9.9% عام 2019 امرا يثير القلق ازاء زيادة المخاطر في النظام المصرفي.
2. عدم استقرار مؤشر نسبة رأس المال الى الموجودات البالغ في متوسط مدة البحث (2020-2004) نحو 5.7% يستنتج منه أن هنالك ضعفاً في فاعلية الائتمان المصرفي على التأثير في النشاط الحقيقي، على الرغم من الزيادة المتسارعة في اجمالي الائتمان النقدي المصرفي مقابل الزيادة المتباطئة بجانب الموجودات المصرفية ، التي تشير الى ان هناك توجهاً نحو تطوير فاعلية الائتمان المصرفي بالنظر لزيادة النمو في الائتمان الممنوح سواء للقطاع العام ام الخاص.
3. ان انخفاض مؤشر نسبة السيولة دون النسبة المقررة قانونياً كحد ادنى (30%)، لا تعني تمتع المصارف بانخفاض المخاطرة بقدر ما هي الا معوق للاستثمار، اذ ان نسبة الائتمان الخاص الى اجمالي الودائع البالغة في المتوسط نحو (19.9%) دليل على ان ما يذهب من المدخرات المتمثلة بالودائع كانت تمنح بنسبة اقل لصالح القطاع الخاص وبالتالي ضعف فاعلية الائتمان المصرفي في هذا المجال.
4. ان اتجاه مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى القروض الكلية نحو الزيادة بسبب عدم استقرار الوضع الامني في العراق وانخفاض القدرة المالية للمقترضين اسهم في توجه بعض المصارف نحو توقف منح الائتمان في السنوات الاخيرة ، والتوجه نحو الاستثمارات الأمنه.
5. يستنتج من مؤشر تركيز الائتمان المصرفي انه كان لصالح اكبر خمسة مصارف حكومية وبنسبة 82.9% من اجمال الائتمان النقدي المصرفي في عام 2020 انها نتيجة طبيعة لانتشار فروع المصارف الحكومية ويكشف ضعف فاعلية الائتمان النقدي الخاص بالمصارف الخاصة على التأثير في النشاط الاقتصادي نظراً لضعف التوعية المصرفي وانعدام ثقة الجمهور بها مقارنة والمصارف الحكومية.
6. تشير البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي سواء بالجارية ام بالثابتة إلى انها شهدت بعض التقلبات على اثر التقلبات في اسعار النفط الخام العالمية وزيادة الانتاج منه ، فضلاً عن طبيعة

الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق ، من جهة، والى سيطرة الناتج النفطي على الاسهام اجمالي الناتج المحلي.

7. اما ما يتعلق بالجانب القياسي، فقد تم التوصل الى ما يأتي:

أ. اظهرت نتائج اختبار السكون (اختبار جذر الوحدة) وبموجب اختبار فيلبس – بيرون ان السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (GDP, CRE, INF) كانت ساكنة عند الفرق الأول.

ب. اظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذجي التضخم والنمو الاقتصادي انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ت. وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، اي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي (CRE) والنمو الاقتصادي من جهة، وبين الائتمان المصرفي (CRE) والتضخم (INF) من جهة اخرى.

ث. اما بصدد تقدير العلاقة القصيرة بن المتغيرات وفق منهجية ARDL فانها كانت سالبة ومعنوية بالنسبة لنموذج النمو الاقتصادي أي الأنموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وغير سالبة بالنسبة لنموذج التضخم وان توفرت المعنوية فان الأنموذج لا يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل، أي لا يمكن العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل مع مرور الزمن بمقدار قيمة المعلمة التي تقيس في هذه الحالة سرعة التباعد بين المتغيرين.

ج. اظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقاً لمنهجية (ARDL) انه كان هناك تأثير واضح للمتغير المستقل (CRE) في المتغير التابع (GDP) في الأجل الطويل، وعدم معنوية العلاقة بين الائتمان المصرفي (CRE) والتضخم (INF) او ضعف دور الائتمان المصرفي على التأثير في التضخم في الاجل الطويل نظرا لوجود عوامل اخرى تسهم بالحفاظ على نسبة التضخم او تقليلها متمثلة بإدارة السياسة النقدية وسيطرتها من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت للدينار العراقي بالاعتماد على نافذة بيع العملة وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي بتمويل الانفاق العام من خلال الايرادات النفطية بشكل اساس.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة اتباع سياسات نقدية ومالية تنسجم واهمية تحقيق الاستقرار النقدي ورفع مستوى النمو الاقتصادي.
2. ضرورة توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية بالتركيز على مسألة توزيع الائتمان المصرفي وبما ينسجم مع النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي.

3.متابعة القروض متأخرة التسديد واعتماد اليات مناسبة للحفاظ على المراكز المالية للمصارف والقيام بدورها الحقيقي.

4.ضرورة متابعة موضوع تعبئة المدخرات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين كل من المستثمرين والمدخرين ضمن اسس علمية تسهم برفع نسبة الائتمان النقدي المصرفي ولصالح توسيع القاعدة الانتاجية.

5.اعادة النظر بمسالة الانتشار المصرفي ولصالح المصارف الخاصة ودعمها من خلال تحرير اسعار الفائدة وزيادة الوعي المصرفي وبما ينسجم والمنافسة العادلة وبالتالي دعم الاصلاح المصرفي.

6.ضرورة توفير بيئة تشريعية آمنة من شأنها توفير الحماية اللازمة للمتعاملين مع المصارف التجارية لاسيما الخاصة بهدف زيادة الثقة بالجهاز المصرفي من خلال قيام المصارف بالتأمين على الروض المصرفية.

7.يتطلب من المصارف التجارية اعتماد تدابير من شأنها التقليل من مخاطر عدم تسديد القروض المصرفية لاسيما وان المصارف التجارية الوطنية تتمتع بسيولة عالية ومن ثم المشاركة في تطوير بنية الناتج.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً :القران الكريم

ثانياً: المصادر باللغة العربية

2:1. الكتب

1. ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي ،النظرية والسياسات، ترجمة ،محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999 .
2. الأمين، عبد الوهاب، زكريا عبد الحميد ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني ، ط1، دار المعرفة الكويت، 1983.
3. أوين وبيهر انيش مالسفيلد وناريمان ،علم الاقتصاد، ترجمة مركز الكتب الأردني، عمان، 1998.
4. بن هاشم، حمود بن سنجور، الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث، اتحاد المصارف العربية، 1995.
5. البنا، محمد علي محمد احمد، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
6. بول ،سامو يلسون، واخرون، الاقتصاد، ط2، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.
7. الجابري، محمد عابد، محمد محمود الأمام، التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (الاسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ،نيويورك، 1996.
8. جاد الله، محمود ياسر محمد، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، القاهرة، 2003.
9. الحداد، اكرم ومشهور هذ لول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر ، ط1، عمان 2005 .
10. حسام، داود، و معن النسور، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة البلقان التطبيقية.
11. حسن، السيد محمد، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية 1985 .
12. الحلاق، سعيد سامي، محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
13. حميد ،عبيد عبد، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للنشر، كربلاء، 2017.
14. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، دار جدار للكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديثة ، عمان ، 2006.

15. الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، 1990.
16. راتب، نجلاء عبد الحميد، الازمات في المجتمع المصري واساليب ادارتها ، دراسة تحليلة للفترة (1952-1990) جامعة عين شمس ، كلية الآداب1996.
17. رسن، سالم عبد الحسن ، اقتصادات النفط الجامعة المفتوحة ط1، ، 1999.
18. رسن، سالم عبد الحسن، المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية، ط1 ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2000.
19. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، طبعة معدلة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
20. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
21. الزيادي، حسين بن سالم جابر ، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، ، عمان 2011.
22. الزيدان، جميل سالم ، اساسيات في الجهاز المالي ، التطور العملي ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط1،عمان ، 1999.
23. السامرائي ،زكريا الدوري ويسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان ، 2006.
24. سامو يلسون ونور دهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان الناشرون، بيروت، 2006.
25. سامي، خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية ،شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ، ط2، 1982 .
26. سليمان، مصطفى، وداود؛ حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2000.
27. سليمان، حسن على ، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام، الكويت، دار المعرفة للنشر، 1985 .
28. سليمان، مجدي عبد الفتاح ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2002.
29. سليمان، مصطفى ، وداود؛ حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2000.
30. السيد علي، عبد المنعم ،اقتصاديات النقود والمصارف ، ج1 ، مطابع جامعه الموصل ، الموصل العراق ، 1984.
31. شرفاني، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مركز الكتاب

الاكاديمي للنشر، عمان،2018.

32. شرفاني، نسرين مصطو، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي ،الأثار والبدائل الاخرى، العدد 58، 2017.
33. الشمري ،صادق راشد، ادارة المصارف، الواقع والتطبيقات العملية، ط2، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2013.
34. شيبي، عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية،17-18 مارس 2008.
35. شيحة، مصطفى رشدي شيحة، : الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت.، 1981.
36. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط2، وكالة للطباعة والنشر، الكويت ، 1983.
37. ضياء، مجيد، البنوك الإسلامية، ط 1، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1979.
38. عبد القادر، محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2005.
39. عبدالمطلب، عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
40. العلي، أحمد بريهي ، تقويم السياسات النقدية في العراق للفترة (1980-1991) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، هيئة التخطيط الاقتصادي ، بغداد .
41. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، إدارة واقتصاد جامعه دمشق، 2012.
42. رسن، سالم عبد الحسن علي، مبادئ الاقتصاد الكلي ،النظرية والسياسات ، ترجمة عطية مهدي سليمان ،ج2،مطبعة الجامعة المستنصر، المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية، ط1 ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ، 2000.
43. الغالبي، كريم سالم ، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان ، 2015.
44. الغالبي، عبد الحسين جليل ، كاظم سعد الاعرجي ، أساسيات النقود والبنوك ،ط1،النجف الاشرف،2016 ،
45. فريد بشير، و د. عبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، المنامة، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، 2008.

46. الفهداوي، خميس خلف موسى ومازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، تم اعادة الطبع في مطبعة جامعة الكوفة، النجف، 2000.
47. الفولي، اسامة محمد وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية،2005.
48. القريشي، مدحت، ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1،، دار وائل للنشر، عمان،2014.
49. كاظم ،حسين جواد ومنذ ر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية ،بازل 2، جامعة البصرة، كلية الإدارة واقتصاد،2008.
50. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.
51. مالكولم جبلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية،ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2009.
52. مايكل، سبينس، التقارب التالي (مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات)، ط1، القاهرة المركز القومي للترجمه،2016.
53. محمد، حسن السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية 1985 .
54. مشكور، رشم ، التضخم والمعالجات المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدكتور(الأمين ، عبد الوهاب ، مبادي الاقتصاد ، الجزء الثاني ، الاقتصاد الكلي ، دار المعرفة ، الكويت ،1993.
55. مصطفى، محمد مدحت ،سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ،الفنية ، القاهرة، 1999 .
56. المصلح، خالد، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، للنشر والتوزيع، السعودية ط1، 2009
57. المعطي، رضا عبد ومحفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010.
58. المعموري، عبد على كاظم ، تاريخ الافكار الاقتصادية الجزء الثاني من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012.
59. الموسوي، سعدي احمد حميد، البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2010)،مجلد 16،العدد18، 2010
60. النجفي، سالم توفيق ، محمد القريشي، مقدمة في التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988 ،الموصل.

61. نصير، شياع عواد، ادارة المخاطر المصرفية ، رؤية شاملة ، تصميم نماذج تطبيقية الأليات نظام إدارة المخاطر في المصارف ، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، 2015.
62. الهادي، سامر عبد ، وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2013.
63. الوزني ،خالد واصف و احمد حسين الرفاعي، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط4، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
64. الوزني، خالد واصف ، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007.

2.2 البحوث والمؤتمرات

1. ادريوش، حماني محمد ، وناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014)، الجزائر، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، مارس2013.
2. إيمان أحمد عوض، دور قناة الاقراض المصرفي في التأثير على التضخم في الدول المتقدمة والنامية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد3، عدد2، جزء4 حزيران 2022، ص 544.
3. بتال، أحمد حسين ، و مطر ، سراب عبد الكريم ، 2017 ، أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية ،تحليل أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة للمدة (2005–2015)، مجلة غزة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (25) ، العدد (2).
4. بتال، احمد حسين وفيصل غازي فيصل، استعمال مؤشر هيرفندال– هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة(2011-2016) مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد (4) ، العدد(44) ، ج1، 2018.
5. بتال، احمد حسين، قياس وتحليل اثر المنافسة المعرفية في مؤثرات الاستقراء المالي ، دراسة تطبيقية على القطاع 54،المعرفي العراقي ، مجلة اقتصادية الاعمال للبحوث التطبيقية ، العدد الخاص، الجزء (2) ايلول،2010 .
6. جاسم، السيد عباس، التطورات المصرفية في العراق ، البنك المركزي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة الخامسة ، العدد الثالث عشر، 2007المجلة العراقية.
7. جبار، ابراهيم جاسم، الإصلاح المصرفي في العراق (الاسس والعناصر)، مجلة الكوت للعلوم والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 19، 2015.
8. الجرذاوي، ابراهيم عبد علي ، ونور عبد الرزاق عبد الله ،تحليل الاستثمار المالية

باستخدام المؤشرات المالية بالتطبيق في مصرف الشرق الاوسط العراقي ،للاستثمار للفترة 2007–2009 المالية ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18،العدد 66، 2012.

9. الجزراوي، ابراهيم محمد علي ونادية شاكر النعيمي ، تحليل الائتمان المصرفي لاستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2005-2007) المالية، مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد83، 2010.
10. جياش، محمد عبد الواحد، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2003– 2014 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد93 ،المجلد 22 ، 2016 .
11. حمزة، حسن كريم، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2017.
12. راضي، مازن عيسى الشيخ ورسلان عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15،العدد4 ، 2018.
13. الراوي، علي عبد محمد سعيد ، أحمد جبار محمد نايف، الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي للمدة (2015–2016)، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة دنانير، العدد 17، 2019.
14. الربيعي، فلاح خلف ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العرق للاطلاع الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقصائية، بغداد، 2006.
15. سلامي، احمد ، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد13.
16. شرفاني، نسرين مصطو، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان والمصارف والنمو الاقتصادي لعينه من البلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي ،جامعة تكريت ،كليه الادارة والاقتصاد مجله تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد (2)، العدد (37) ،2017.
17. شومان، عبد اللطيف حسن وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج البيانات المرتبطة ذاتية ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد9، العدد 34 . 2013.

18. صالح، مظهر محمد ،نظرية المراحل في التطور الاقتصادي ، ماهية التفسير الاقتصادي تبديل السوسيولوجي، مجلة الرشيد، بغداد، العدد الأول، 2000 .

19. صبار، ازهار عبد، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000–2012)، مجلة الادارة واقتصاد ،هيئة التعليم التقني ،المعهد التقني ،كربلاء ، قسم المحاسبة، المجلد الثالث، العدد11.

20. الصفاوي، صفاء يونس و مزاحم حمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد14، 2008.

21. عبد الرحمن، يسرى احمد ، دور المصارف الإسلامية في التنمية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد167، 1995 .

22. عبد العزيز، وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (3)، المجلد (28)، 2006.

23. عبد اللطيف، مصطفى ، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي ، مجلة الباحث، العدد4، جامعة اورفلة، الجزائر، 2006.

24. عبد عون، توفيق عباس، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، مجلة جامعة البصرة، المجلد 7العدد 26، 2010.

25. العبدلي، سعد ، واسراء سليم كاطع، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية للمدة (1980-2012) في اطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، المجلد 22، العدد87، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016.

25 .العبدلي، سعد عبد نجم، هيفاء يوسف سليمان، تحليل العلاقة بين محصولي القمح والرز المستورد في العراق واسعار النفط الخام وسعر الصرف باستخدام نموذج (ARDL)، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 108، 291.

26. العبدلي، عايد بن عابد ، تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر، 9 العدد 27، 2005.

27.عبيد، باسم خميس، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2014)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 23 ، العدد 96 ،2014.

28.العمر، ابراهيم بن صالح وعلي شريف عبد الوهاب وردة ،'خدمات الوساطة المالية المصرفية

في الاقتصاد المصرفي دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ،مجله كليه الادارة والاقتصاد ،جامعة القصيم ،المملكة العربية السعودية،2007.

29.لفتة، حسن حازم ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق للمدة (2004-2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 25،العدد113، 2019

30.محسن، مها مزهر، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 22، العدد92، 2016.

31. مرسي، منال جابر،الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصرن دراسة قياسية للفترة (١٩٩١-٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية، المجلد (٢٢)، العدد الأول ، يناير كلية التجارة ،جامعة سوهاج، بورسعيد،2021.

32.مزنان، نصر حمود، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء، العدد الرابع، المجلد التاسع، 2011.

33. مشعل، زكية احمد وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23،العدد1، يونيو، 2007 .

34.ملاوي، احمد ،واحمد المجالي ، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام النموذج الانحدار الذاتي المتجه(VAR) دراسة حاله الاردن للمدة (1970-2003) مجله النهضة ،عمان المجلد 9 العدد (1) 2008.

35.ياس، أسماء خضير، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2010/ 2000 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36، 2013.

3.2 الأطاريح والرسائل

1. انجرو، ايمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري انموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تشرين، كلية الادارة والاقتصاد، 2007-2006.

2. الجبوري، اطياف عصام حسين، قياس اثر الارتداد الزمني في تفسير مسار دالة الاستهلاك في العراق، دراسة تطبيقية للمدة (1997 - 2012)رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير (غير منشورة)في العلوم الاقتصادية ، العلوم المالية و النقدية، 2012.

3. حمزة، حسن كريم، العولمة العالمية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة تحليلية للمدة (1985-2007)، اطروحة دكتوراه(غير

منشورة) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .

4. خلف، عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الادارة واقتصاد ،جامعة بغداد،2011.
5. الركابي، غالب شاكر بخيت، السياسة النقدية في ظل توجهات اصلاح الاقتصاد العراقي للمدة (1991–2010)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012.
6. زايده، دعاء محمد، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، دراسة تطبيقية على المعارف العاملة في قطاع غزه ،رساله ماجستير (غير منشوره) ، الجامعة الإسلامية ،غزه، 2006.
7. العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980–2007) رسالة ماجستير، (غير منشورة)جامعه الانبار ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 2004 .
8. عدة، اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، (الجزائر: جامعة وهران ، 2015–2016).
9. غزال، قيس ناظم، أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ،2003.
10. الفتلاوي رؤى علي حسين، قياس مؤشرات النمو الاقتصادي العراق للمدة (1980–2003) رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد،2008.
11. الفخري، سيف هشام صباح، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، كلية الدارة والاقتصاد، 2009.
12. الفخري، سيف هشام صباح، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة حلب ،كلية الدارة والاقتصاد، 2009.
13. الكرعاوي، حيدر طالب موسى ،محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970–2016)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القادسية، 2019.
14. مطوق، ليلى بديوي خضير، الصدمات النقدية واثرها في سعر الصرف لمصر والعراق، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.
15. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة ، الجزائر، مصر، السعودية)، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.

16. نافع، عمر ايهاب، دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير (غير منشورة،) جامعة نبها ، كلية التجارة، القاهرة، 2020.

4.2 التقارير والنشرات

1. الامم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 اذار ، مارس، منشورات الامم المتحدة، 2002.
2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008.
3. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للعام 2020.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام 2007.
5. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
6. السنوسي، محمد الزوام ومختار محمد إبراهيم، أدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الدولي السابع "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال التحديات-الفرص-الافاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 2009.
7. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة

5.2 شبكة الانترنيت

1. https://cbiraq.org/DataValues.aspx.
2. الموسوعة الحرة ويكيبيديا على شبكة (الانترنيت) تحت عنوان (البنك المركزي العراقي) على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org .

6.2 المصادر الاجنبية

1. Abu Karsh ,sheriff , 2015 .Bank credit risk management ,The first Scientific conference for Investment and Finance in Palestine between

the deveio pment Prospects and Modern challenges . Islamic University , 9 March..
2. Amidu, Mohammed and Hinson , Robert 2006,Credit Risk ,copital structure and
3. Aquanno , Scott , Brennan , Jordan 2018 . The politics of cahadian Monetary policy . Reassessing Canadian in flation , Part ll . Journal of Economic , issues (M.E. Sharpe lnc .
4. Belmokadem Mustapha1994,effect del'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie.
5. Ben Vog2 elvang, 2005, Econometrics: Theory and Application With Eviews Pearso Education, USA.
6. Bocker Klaus and Hillebrand , Martin 2009, Interaction of market and credit risk : an analysis of inter -risk correlation and risk aggregation ,The Journal of risk , vol.11 , no..
7. Chapin, Albert, and Hassett, ceorge., 1960, Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc.
8. CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology..
9. Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, New York, 4th edition,TataMcGraw-Hill,
10. David Begg and stanly Fisher and Others, 1997 , Economic, (London. Mc Graw–HilCompany Eruop.
11. Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, op. cit,p221 2D A.Dickey & W.A.Fuller, op. cit, .
12. Finance. 10th,ed . New York;McGraw-Hill.2011. Brealey, Richard A. & myers, Stewart C. & Allen, Franklin- principles of Corporate
13. Gardner Ackley , MACROECONOMICS : theory and policy , (Coll Macmillan Publishers) LONDON ,1978 – D. Golman , F.Nixson, op,cit,
14. Gujarati , D. N. , 2004, Basic Economitrics , 4th ed , New York , McGraw-Hill Companiesm
15. H.H .Silverman and L.B. Curzon1974 , , The substance of Economics, Pitman Publishing Grease Briton , Seventeenth Edition)Marc Labonte, 2001, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, 5,2011,.
16. Jorge David Dresdner1990, The structuralist theory of inflation and structural inflation in Chile,USA, (1950–1972): the lagging food supply

hypothesis revisited, Uppsala University ,.

17. Leijonhufvud ,Axel1997, costs and Consequences of inflation, in Microfoundations of Macroeconomics,ed.by G.C.Harcourt, Boulder,Colorado ,Westview press,.
18. Patrick Artus, Finance et croissance, 2006, (Paris, le cercle des economists).
19. Pesaran, M, Hashem, Yongcheol shin, & Richard J, Smith, 2001, Bound testing Approachesto the Analysis of level Relationships Journal of Applied Econometrics,
20. Pete Comley2013,Inflation Tax:The plan to deal with the debts, Kindl edition , monkey with a pin .com , londen, 8July
21. Philippe Hugan. 1989 : Economic development, edition Dalloz, France.
22. Todaro and smith2003 "Economic Development",8thed, Addison Wesley,.
23. W .Brammertz l, .(2009). Akkizidis ,w,Berymann R.Entin and M. R ustmanunified Financial Anal ysis, John wiley & sons Ltd.

Abstract

Banking credit is effective in the banking sector if its best use, given that excessive in it leads to inflationary pressures, and therefore the importance of the research came to determine the developments of bank credit in Iraq and its impact on both inflation and economic growth, which called on the researcher to stand on that Developments during the period (2004-2020), and the statement of these changes, and for the achievement of the research goals, the EVIEWS program was used), to measure and analyze the impact of bank credit in both inflation and economic growth based on the self -decline decline form (ARDL), and the results of the relationship estimation were the results of the relationship. Short -term indicates that the variables according to the ARDL methodology are negative and moral in relation to the economic growth model, meaning that the model is directed towards achieving balance in the long term, and is not negative in relation to the inflation model and if the moral is available, the model does not tend to achieve a balance in the long term, that is, it is not possible to return To the state of balance in the long term with the passage of time by the amount of the value of the teacher, which in this case measures the speed of spacing between the two variables, and the results of the estimate of the long -term relationship showed according to the ARDL methodology that it was There is a clear effect of the independent variable (CRE) in the dependent variable (GDP)) in the long term, and the weak effect of bank credit on inflation in the long term due to the presence of other factors that contribute to maintaining the inflation rate or reducing it represented by the management of monetary policy and its control by maintaining a fixed exchange rate. The Iraqi dinar has dependent on the currency sale window and increased dependence on the rentier economy by financing public spending through oil revenues mainly.

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics
Department of Economics

THE EFFECTIVENESS OF BANK CREDIT AND ITS IMPACT ON INFLATION AND ECONOMIC GROWTH, IRAQ, A CASE STUDY FOR THE PERIOD (2004-2020)

Thesis Submitted by the student:

RANDA SHAKER JASSIM

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Al-Qadisiyah, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

SUPERVISOR

PROF.DR.

NAZAR KADHIM SABAH AL-KHAYKANEE

2022 م

1444 هـ